منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

تقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مجوعة أوراق اللقاء السنوي الحادي عشر

٤ ـ ٥ يناير ١٩٩٠

أوراق ودراسات في التنمية

بسم الله الرحمن الرحيم

منتدى التنمية
فى دول الخليج العربية

تقييم تجربة
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

البحرين ٤ - ٥ يناير ١٩٩٠

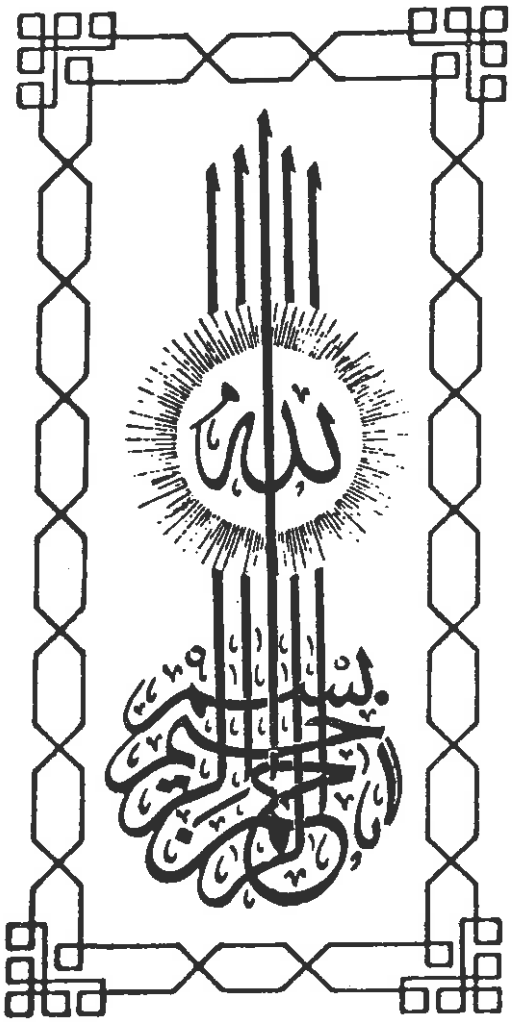
بسم الله الرحمن الرحيم

فهـــــــــرس

=====

— مقدمـــــــــــة

الصفحة

أولا : مجلس التعاون لدول الخليج العربيـــــــــــة د. عبدالله القويـــز
(الانجـازات والتحديـــــات)

ثانيا: الهدف والانجازفى تجربة مجلس التعاون الخليجـــى د. تركـــى الحمـــــد
(المنظـــور السياســـى)

ثالثا: مداخلات وتعليقات وتعقيبات واقتراحات مـــن :

أ.د. عبد المالك التميمى

عبدالله محمد النيبارى

د. خلدون النقيـــب

علـــى المناعـــى

عبدالملك الحمـــر

د. موضى الحمـــود

د. منصور باحسيـــن

د. عبدالعزيز الجـلال

د. حســـن فخـــرو

عبد الله بشـــارة

د. ناصـــر البريـــك

جاســـم السعـــدون

عبد الخالق عبد اللـه

د. عبـد اللـه القويـز

عبد الوهـاب التمـار

د. حمـــد السليطـــى

د. منيـرة فخـــرو

د. أحمـــد الربعـــى

مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

"الانجازات و التحديات"

للدكتور / عبدالله القويز

نوفمبر ١٩٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الانجازات والتحديات

يعتبر مجيء مجلس التعاون تطورا طبيعيا (غير قسري) للاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة واستجابة للمتطلبات التي تفرضها الظروف الدولية والاقليمية . فبعد توحيد المملكة العربية السعودية وانشاء دولة الامارات العربية المتحدة تأبى الجزيرة العربية الا ان تستمر في تقديم النموذج تلو النموذج امام الامم العربية والاسلامية وجميع الدول النامية للتجارب الناجحة . ان هذا الحكم لايصدر من فراغ بل هو نتيجة استقراء ومعايشة . وقبل ان ندخل في ايراد البراهين علينا أن نحدد مقاييس ومسوغات الحكم حتى لاندخل في فرضيات وهمية أو شطحات فكرية او مماحكات ايديولوجية .

أولى هذه المقاييس هي ان المجلس هو انعكاس لاوضاع دوله وهذا يعني فيما يعني ان لانطلب منه ان يحقق على مستوى دول المجلس أكثر مما لم تستطع او ترغب دوله تحقيقه على المستوى الوطني . فان القفز فوق الواقع وطرح المشاريع الطموحه التي لاتستطيع الدول وأجهزتها التنفيذية هضمها قد أدى بكثير من المنظمات والاتحادات الى الفشل ومحاها من الوجود أو حولها الى مجرد بيوت خبره .

وثانيها أنه انسجاما مع اوضاع دول المجلس التي تجعل السلطات التشريعية والتنفيذية في يد رئيس الدولة فان النظام الاساسي للمجلس قد جعل سلطات صنع القرار في يد المجلس الأعلى الا مايفوضه . وبحكم المساواة في التصويت في المجلس الأعلى فان هذا الاجراء يضمن عدم طغيان الاجهزه على الخصوصيات الذاتية لكل دولة عضو .

وبحكم مجال عملي سوف تركز هذه الورقة على المجال الاقتصادى الا ان معايشتي لعمل المجلس تجعلني ابرز بعض الجوانب الايجابية لمجالات العمل الأخرى .

أول هذه المجالات : هو المساهمة الفعالة للمجلس كدول وكاطار لايقاف الحرب العراقية الايرانية . لقد عمل المجلس دون هوادة او كلل على الاتصال بجميع الاطراف وعقد اللقاءات والدعوة للاجتماعات ابتداء بأطراف النزاع ثم بالدول العربية ثم الاسلامية ثم دول عدم الانحياز ثم الأمم المتحدة وأخيرا بمجلس الأمن الى أن حصل على القرار ٥٩٨ الذى اوقفت بموجبه الحرب وأشارت احدى بنوده الى دخول دول المنطقة في ترتيبات أمنية مستقبلا تضمن أمنها واستقرارها . ولم يكتفي المجلس بذلك بل استمر في اتصالاته وضغوطه لكي تستمر المفاوضات بين الجانبين للوصول الى سلام دائم .

وثاني هذه المجالات وربما أهمها : هو تجنيب دول المجلس الانزلاق كطرف في الحرب العراقية الايرانية . لقد كانت الاغراءات والاستفزازات والضغوط لاحد لها الا ان التشاور المستمر بين دول المجلس وتوحيد مواقفها قد جنبها هذا المنحدر .

وثالث هذه المجالات هو : قدرته المستمرة على التجاوب مع المتطلبات الوطنية للدول الاعضاء سواء في ذلك مساعدته لسلطنة عمان في علاقتها مع اليمن الديمقراطية او تفهمه للاوضاع الداخلية لدولة الامارات العربية المتحدة او استجابته للاوضاع الامنية في دولة الكويت او تأييده لجهود المملكة العربية السعودية للحد من عدد الحجاج أثناء توسعة الحرم المكي .

ورابع هذه المجالات هو : اتخاذ مواقف موحده تجاه القضايا العربية الساخنة مثل تأييده للنقاط الثمان التي طرحها الملك فهد لحل قضية الشرق الاوسط في الدار البيضاء وتأييده ودعمه لجهود اللجنة السداسية ومن بعدها اللجنة الثلاثية لحل قضية لبنان .

وخامس هذه المجالات هو : تكثيف التعاون العسكري وعلى الاخص في مجالات التدريب والاتصالات وتبادل المعلومات وللتصنيع الحربي وانشاء قوة رمزية مشتركة .

وملاحظاتي التالية سوف تنحصر بالجانب الاقتصادي وعلى الاخص ما تم من منجزات نتيجة للتطبيق التدريجي للاتفاقية الاقتصادية الموحدة . ولكن قبل ان استرسل ارى من المناسب ان استرعي الانتباه الى ثلاثة امور :

الامر الاول : يتردد دائما أن العمل الاقتصادي للمجلس مستمد من تجربة السوق الاوروبية المشتركة . والحقيقة ان هذا الادعاء ينقصه الكثير من الدقة . فالاتفاقية الاقتصادية الموحدة ما هي الا توسيع للمبادئ التي وردت في الفقرتين ٣ و ٤ من المادة الرابعة من النظام الاساسي للمجلس . جاءت صياغتها منسجمة الى حد بعيد مع الاتفاقيات الثنائية التي كانت قائمة بين عدد من دول المجلس .

وبينما كانت اتفاقية روما مفصلة من حيث الخطوات والالتزامات والاجهزة جاءت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون لتؤكد على المبادئ والاهداف وتترك تنفيذها لاتفاقات لاحقة .

الامر الثاني : سوف ابتعد في شرحي للخطوات التدريجية التي اتخذت لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عن التقييم النظري والاكاديمي لاحكام هذه الاتفاقية راجيا ان يقوم الاكاديميون بهذا الدور اذا لم تكن هذه الدعوة متأخرة .

الامر الثالث : هو أمر اجرائي فالاتفاقية الاقتصادية الموحدة تورد احكاما خاضعة لاتفاقات تدريجية لاحقة مثل المادة الثامنة التي تقول :-

" تتفق الدول الاعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أى دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز ... " فتضع الامانة العامة مشاريع القواعد التطبيقية لمساواة المواطنين في كل مجال من المجالات المختلفة كالتجارة والصناعة والزراعة والمهن والحرف والتعليم والصحة .. الخ ثم تناقش هذه القواعد من قبل لجان فنية ثم اللجان الوزارية المختصة ثم المجلس الوزارى المكون من وزراء الخارجية وبعد الاتفاق عليها من قبل الجميع ترفع للمجلس الاعلى للمصادقة عليها . وبعد ذلك يصدر من كل دولة عضو قوانين وقرارات داخلية تقضي بتنفيذ هذه القواعد لديها . وعند الوصول الى هذه المرحلة نعتبر ان القرار منفذا .

سار العمل في المجال الاقتصادى مستهديا بالمبادئ والاحكام التي وردت بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة متخذا ثمانية محاور رئيسية :-

المحور الاول هو المواطنة الاقتصادية أو المساواة في المعاملة :

ويقصد بذلك مساواة المواطنين بما في ذلك الطلاب والحرفيين والمهنيين والاجراء ورجال الاعمال ومراجعي المستشفيات ... الخ ومعاملتهم معاملة مواطني الدولة التي يتواجدون فيها . كما يقصد به حرية انتقال السلع الوطنية من ثروات طبيعية ومنتجات صناعية او زراعية من دولة الى اخرى دون قيود أو رسوم جمركية وغير جمركية ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية . كما يتناول ذلك حرية وسائط النقل بمختلف أنواعها ومعاملتها معاملة وسائط النقل الوطنية . وقد تحقق في مجال المساواة ما يلي :-

١ - السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة معظم الانشطة الاقتصادية ومساواتهم تدريجيا بمواطني الدول التي يمارسون فيها هذه الانشطة ، وكذلك السماح لجميع الحرفيين وغالبية المهنيين بما فيهم الاستشاريين بممارسة حرفهم ومهنهم بدول المجلس ومعاملتهم نفس معاملة مواطني الدولة العضو المضيفة . وقد استفاد من هذه القرارات حتى الان اكثر من ألفي عائلة .

٢ - اعطاء مواطني دول المجلس الحق في الحصول على قروض من البنوك والصناديق الصناعية .

٣ - السماح لمواطني دول المجلس بتملك العقار لغرض السكن وقد استفاد من هذا القرار ما يقرب من أربعة آلاف عائلة بمختلف دول المجلس . ويجرى حاليا مراجعة تنظيم تملك العقار لتحسينه وتسهيله لكي يتمكن المواطن من تملك اكثر من قطعة وعدم حصر ذلك بالسكن فقط بل سوف يمتد الى التملك لغرض ممارسة الانشطة الاقتصادية .

٤ - مساواة مواطني دول المجلس في المعاملات الضريبية ومعاملتهم ضريبيا معاملة مواطني الدولة العضو التي يمارسون فيها النشاط الاقتصادى والاستثمارى .

٥ - السماح لمواطني دول المجلس بتملك الاسهم بحيث بدأ تدريجيا بالسماح لهم بتملك اسهم الشركات المشتركة والشركات العاملة في مجالات الانشطة الاقتصادية التي تم السماح بممارستها .

٦ - تحقيق المساواة في المعاملة في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والسعي لتحقيق المساواة في التعليم الجامعي وتوحيد المعاملات في الشهادات والوثائق الدراسية لمراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي .

٧ - معاملة مواطني دول المجلس المقيمين والزائرين معاملة المواطن عند مراجعتهم للمراكز الصحية والمستوصفات والمستشفيات العامة .

٨ - الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية ومنتجات الثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني وذلك اعتبارا من اول مارس ١٩٨٣م . وقد ادى تنفيذ ذلك الى زيادة انسياب السلع فيما بين دول المجلس من ٤٪ من مجموع التبادل التجاري السلعي في ١٩٨٤م الى ما يزيد عن ١٥،٤٪ في ١٩٨٧م . وقد حدثت هذه الزيادة بالرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب تراجع اسعار البترول وانخفاض الطلب عليه وبالرغم من انخفاض سعر صرف الدولار الامريكي الذي يسعر به البترول وتجبى به عائداته .

٩ - السماح للمنتجين الطبيعيين والاعتباريين بتصدير منتجاتهم الى اية دولة عضو مباشرة ودون الحاجة الى وكيل محلي .

١٠- اعطاء الاولوية في المشروعات الحكومية والمشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني .

١١- معاملة وسائط النقل المملوكة لمواطني دول المجلس معاملة وسائط النقل الوطنية اثناء مرورها بأية دولة عضو واقرار نظام موحد للعبور (الترانزيت) - تجرى الآن مراجعته وتحسينه - .

١٢- منح التسهيلات اللازمة للبواخر والسفن المملوكة لاى من الدول الاعضاء او مواطنيها ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية .

وفي برنامج العام القادم لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سوف يناقش موضوع السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاط الوكالات التجارية وممارسة ما تبقى من المهن وكذلك السماح للبنوك التجارية وشركات التأمين بفتح فروع لها ببقية دول المجلس . كما ان من ضمن البرنامج الموضوع مساواة المواطنين في الامتيازات الوظيفية مع مواطني الدولة التي يمارسون فيها وظائفهم في كل من القطاع الخاص والعام والقطاع العسكري ومساواتهم كذلك بالامتيازات أثناء الخدمة وبعدها ، ونأمل ان تؤدي المشاورات الدائرة حاليا الى احراز تقدم في هذا المضمار خدمة لاكبر قطاع من مواطني دول المجلس .

والمحور الثاني يركز على وضع وتقريب وتوحيد السياسات لدول المجلس :

يكتسب هذا المحور اهمية خاصة باعتبار دول المجلس دولا نامية ، عليها في الوقت الذى تزيل فيه الحواجز ان تخطط تخطيطا مشتركا للتنمية وترسم سياسات مشتركة تكون في البداية تأشيرية ثم تتحول بعد التقييم والمراجعة الى سياسات وطنية . وفي هذا الاطار تم اقرار الوثائق التالية :-

١ - اهداف وسياسات خطط التنمية .
٢ - السياسة الزراعية المشتركة .
٣ - الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية .
٤ - نظام الاقراض البترولى .
٥ - خطة الطوارئ الاقليمية للمنتجات البترولية وتبادلها بين دول المجلس .
٦ - اهداف وسياسات التفاوض مع الدول والمجموعات الاقتصادية .
٧ - خطة التنمية الثقافية .
٨ - السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة بدول المجلس .
٩ - وثيقة ضوابط الاعلام الخارجي .
١٠- ميثاق الشرف الاعلامي .
١١- توحيد اسعار ورسوم الخدمات بما في ذلك الوقود .

وضمن برنامج عمل المجلس للعام القادم وضع استراتيجية بترولية موحدة وكذلك وضع خطة تنفيذية للتعريب بجامعات دول المجلس واعداد خطة لتنسيق متطلبات التخرج وتقريبها في الجامعات .

وقد قامت الامانة العامة باجراء العديد من الدراسات بمساعدة مؤسسات متخصصة محلية ودولية حول تنسيق سياسة اسعار الصرف بين عملات دول المجلس وكذلك تنسيق السياسات المالية وعلى الاخص اهداف واجراءات اعداد وتنفيذ الميزانيات العامة ، ونأمل ان تتحول هذه الدراسات في القريب العاجل الى خطوات عملية وفق برامج زمنية محددة .

المحور الثالث :

هو تطوير مبدأ الاعتماد المتبادل ليس فقط عن طريق زيادة تبادل السلع وتسهيل انسيابها وانما ايضا عن طريق الاعتماد المتبادل على الهياكل الاساسية القائمة وتطويرها لكي تقوم بهذا الدور . ولا شك ان هذا التطوير يكتنفه على الاقل صعوبتين الاولى هي ان الهياكل الاساسية الحالية بنيت في السابق من منظور وطني بحت والثانية هي ان معظم هذه المنشآت بنيت في سنين الطفرة .

وبمساعدة مؤسسات وطنية واقليمية ودولية تمت دراسة مختلف الهياكل الاساسية من طرق ومطارات وموانئ واتصالات وكهرباء وتحلية • وبعد التحليل الدقيق لهذه الدراسات توصلت دول المجلس الى وضع برامج تعمق الترابط فيما بينها وتشجع الاعتماد المتبادل على هياكلها الاساسية ومن هذه البرامج التي تم اقرارها ما يلي :-

١ - استكمال التوسعات في كل من مطار دبي ومطار ابوظبي ومطار الدوحة وميناثي قابوس بسلطنة عمان وسلمان بدولة البحرين •

٢ - استكمال وصلات الطريق البري المباشر وعلى الاخص تلك التي داخل المملكة العربية السعودية او ضمن حدود دولة الامارات العربية المتحدة •

٣ - انشاء لجنة تأسيسية لمتابعة استكمال شبكة الربط الكهربائي بين اربع من دول المجلس •

٤ - استكمال ربط شبكة الاتصالات بين دول المجلس بكيابل محورية وتطوير هذه الشبكة مستقبلا بحيث تكون من الالياف البصرية •

ولتسهيل الاستخدام المشترك للهياكل الاساسية تم الاتفاق على طرق التحاسب بين انظمة الاتصالات بدول المجلس ، ووضع بوليصة موحدة للشحن البحري تطبق في جميع موانئ دول المجلس وتضاعف عدد الرحلات الجوية بين المطارات الرئيسية ، واتفقت شركات الطيران على صناديق مشتركة لتقاسم حصيلة النقل الجوي بين هذه المطارات • ويجرى حاليا وضع مشروع الاتفاقية المشتركة للنقل • كما تدرس حاليا دول المجلس مشاريع لنقل وتوزيع الغاز ، ونقل البترول الخام عبر انابيب مشتركة الى منافذ جديدة ، وانشاء محطة رئيسية لتوليد الكهرباء •

المحور الرابع هو المشاريع المشتركة :

ان المشاريع المشتركة هي المدخل الطبيعي لترابط المصالح وخلق المشاركة الحقيقية بين المواطنين ، وهي التعبير عن مساهمة القطاع الخاص في مسيرة المجلس واستغلاله للظروف المؤسسية والقانونية التي اوجدها المجلس •

وقد اظهرت دراسة للامانة العامة اعدت عام ١٩٨٦م ان هناك ٣٢٦ مشروعا مشتركا بلغ مجموع رؤوس اموالها ما يقارب ٢١ بليون دولار • كما قامت الامانة العامة بدراسة الجدوى الاقتصادية لاكثر من اثني عشر مشروعا مشتركا بعضها الان تحت الانشاء • وساهمت مؤسسة الخليج للاستثمار بمشاريع مشتركة في جميع دول المجلس وصل مجموعها الى احد عشر مشروعا • ويتم حاليا تقييم اكثر من ثلاثين مشروعا مشتركا من قبل المؤسسة ذاتها •

ورغم قيام الامانة العامة في فترة ما ولظروف معينة باجراء دراسات الجدوى لعدد من المشاريع ، الا انه ينبغي ان ينحصر هذا الدور مستقبلا على ايجاد الظروف القانونية والمؤسسية والادارية التي تساعد على قيام المشاريع المشتركة تاركة للقطاع الخاص ولمؤسسة الخليج للاستثمار وللشركاء الاجانب المالكين للتقنية فرصة دراسة واقامة هذه المشاريع • ومن هذا المنطلق ساهمت الامانة العامة بالتعاون مع مؤسسة الخليج للاستثمار بدراسة الفرص الاستثمارية لاكثر من عشرين مشروعا كما ساهمت بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بدراسة سياسات الدول الاعضاء الهادفة الى تشجيع المشاريع المشتركة وتقييمها واقتراح البدائل المناسبة •

كما تبنت دول المجلس العديد من القوانين والاجراءات الهادفة الى تشجيع المشاريع المشتركة مثل :

١ - اقرار قواعد تنسيق اقامة المشاريع الصناعية وانشاء اللجنة الدائمة لتشجيع وتنسيق اقامة المشاريع ودراسة اية مشاكل تعترض المشاريع القائمة ووضع الحلول الملائمة لها •

٢ - اقرار نظام الحماية المشتركة للمنتجات الوطنية •

٣ - وضع المواصفات الموحدة للسلع الرئيسية •

٤ - اقامة المعارض التجارية سنويا لكي تتزامن مع مؤتمرات القمة والتي يتسابق فيها المنتجون المحليون على عرض منتجاتهم وتعريف مواطني دول المجلس بهذه المنتجات •

٥ - السماح للمواطنين بتملك اسهم بعض الشركات •

المحور الخامس هو انشاء المؤسسات المشتركة :

فمنذ قيام المجلس تم انشاء العديد من المؤسسات المشتركة مثل مؤسسة الخليج للاستثمار ، وهيئة المواصفات والمقاييس لدول المجلس ، والمكتب الفني للاتصالات ، والمكتب المشترك لدول مجلس التعاون لدى المنظمة الدولية للطيران المدني • كما تم التمثيل المشترك لدول المجلس لدى العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة الاتصالات البحرية الدولية (الأنمارسات) ، وتجرى حاليا دراسة اقامة مكتب مشترك لبراءات الاختراع ومركز مشترك للتحكيم التجاري • ومن خلال عملنا المشترك كنا دائما نبحث عن جهاز وطني قائم يمكن ان يلبي احتياجات جميع دول المجلس ومن ثم تطور هذا الجهاز للقيام بالمهمة المطلوبة كما حدث للمواصفات السعودية او المكتب السعودي لدى منظمة الطيران الوطني وذلك تجنبا لانشاء اجهزة جديدة •

المحور السادس هو وضع وتقريب وتوحيد الاجراءات والنظم والقواعد والقوانين :

يواجه العاملون في العمل الجماعي لدول نامية مثل دول مجلس التعاون في مجال الاجراءات والنظم والقواعد والقوانين مهمتين الأولى هي استكمال الناقص من هذه الوثائق والثانية هي استبدال الوثائق الوطنية التي جربت وصار لها أنصارها المتحمسين بوثائق جديدة . وفي هذا الجانب سرنا على نفس النهج الذى اتبعناه في رسم السياسات بحيث نقدم في البداية وثائق تتم مناقشتها من قبل اللجان الفنية واللجان الوزارية على أساس أنها وثائق تأشيرية أو استرشادية وبعد فترة تتم مراجعتها وتطبيقها من قبل الجميع بشكل الزامي . ومن هذا المنظور تم اقرار الوثائق التالية : -

١ - النماذج والسجلات الموحدة للجمارك .
٢ - أنظمة الحجر الزراعي والبيطري .
٣ - أنظمة المحافظة على المياه واستغلال الثروة المائية الحية .
٤ - انظمة المبيدات ، الاسمدة الزراعيه ، والادوية واللقاحات البيطرية .
٥ - القواعد والاجراءات الخاصة بالموانئ .
٦ - النظام الموحد لاستثمار رأس المال الاجنبي .
٧ - القواعد الموحدة لتنسيق وتشجيع اقامة المشاريع الصناعية .
٨ - المبادئ العامة للتنظيم الصناعي الموحد .
٩ - النظام الاسترشادى لترخيص وتسجيل المحاسبين.
١٠- نظام الوكالات التجارية .
١١- نظام العلامات التجارية .
١٢- نظام تسجيل السفن التي لاتخضع للمعاهدات الدولية البحريه .
١٣- انظمة البذور والتقاوى والاشتال الزراعية .

وهناك العديد من مشاريع القوانين والانظمة الاخرى الذى تم اعدادها ولازالت موضع نقاش من قبل جهات الاختصاص بدول المجلس مثل :-

١ - القانون التجارى بجميع تفريعاته من نظام للشركات و نظام للاوراق المالية ... الخ .
٢ - النظام الموحد للجمارك .
٣ - القانون البحرى الموحد .
٤ - القانون النموذجي للتأمين .
٥ - نظام الرقابة على المصارف التجارية .

المحور السابع هو تكثيف قنوات الاتصال وتعميق الجذور غير الرسمية :

ويدخل ضمن هذا المحور الاتصالات واللقاءات الشبابية والطلابية والثقافية والفنية والمسرحية والمهنية وتأسيس الجمعيات الهادفة الى تعميق الاتصال بين المهتمين بمجال محدد من المجالات والرقي به فنيا . وقد تم في هذا الاطار مايلي :-

١ - انشاء جمعية التسويق الخليجية التي سجلت بدولة البحرين .

٢ - انشاء جمعية مهندسي كهرباء الضغط العالي التي سجلت بدولة قطر .

٣ - انشاء جمعية علوم وتقنية مهندسي التحلية التي سجلت بدولة البحرين .

٤ - تكثيف الاتصالات الشبابية والرياضية والثقافية والفنية والمسرحية عن طريق البرامج المشتركة والمعسكرات المشتركة ... الخ .

وبهذه المناسبة فانني ادعو الاكاديميين ومنهم الاقتصاديين والمحاسبين الى زيادة اتصالهم بنظرائهم من بقية دول المجلس واقامة الندوات المشتركة حول القضايا التي تهم التعاون والتنمية .

المحور الثامن هو توحيد المواقف على المستوى الدولي وفي مواجهة الشركاء التجاريين:

وقد تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة هذا الجانب في اكثر من مادة فالمادة الرابعة تتحدث عن توحيد التعرفة والمادة السابعة تنص على ضرورة تنسيق السياسات والعلاقات التجارية مع الدول والمجموعات والمادة الحادية عشرة تؤكد على ضرورة اتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية المتخصصة فيما يتعلق بالبترول والمادة الخامسة عشرة تتحدث عن ابرام اتفاقيات موحدة لنقل التكنولوجيا كما تناولت المادة الحادية والعشرين وضع سياسة استثمارية خارجية مشتركة واخيرا تتحدث المادة الثالثة والعشرين عن تنسيق سياسات الدول الاعضاء في مجال تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية . وفي المجال التطبيقي تحقق الاتي :-

١ - اقرت دول المجلس منذ سبتمبر ١٩٨٣م حدودا دنيا للتعرفة الجمركية هي ٤٪ تم على اثرها رفع الرسوم الجمركية في المملكة العربية السعودية من مستواها في ذلك الوقت وهو ٣٪ الى تلك الحدود الدنيا كما تم رفع الرسوم الجمركية في كل من الامارات وعمان من ٢٪ الى الحدود الدنيا وفي قطر من ٢,٥٪ الى الحدود الدنيا . كما تم تحديد حدود عليا لهذه التعرفة هي ٢٠٪ وتعمل دول المجلس جاهدة على توحيد الرسوم الجمركية تحقيقا للسوق المشتركة ومساواة للشروط التجارية واستجابة للتعامل الجماعي مع الشركاء التجاريين .

٢ - تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس والجماعة الاوروبية ويناقش حاليا مشروع اتفاقية اخرى تنظم العلاقات التجارية بين المجموعتين .

٣ - قامت دول المجلس بتقديم معونات مشتركة الى كل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية والمملكة الاردنية الهاشمية .

٤ - يتم حاليا الشراء الجماعي لبعض السلع الرئيسية مثل الارز واللوازم المدرسية وتجرى دراسة توسيع ذلك الى الادوية والبرامج التلفزيونية واوراق الصحف .

٥ - هناك لجنة دائمة لتسويق البتروكيماويات والاسمدة ، ولجنة اخرى لتسويق المنتجات البترولية المكررة والغاز وزيت الوقود .

٦ - كما تدرس دول المجلس اقامة معارض مشتركة في الخارج للتعريف بمنتجات دول المجلس .

يحلو للاكاديميين ان يوزعوا مراحل التكامل الى ثلاث هي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة . وضمن هذا السرد المسهب لما تم في اطار المجلس يحسن أن نسأل أين موقعنا من هذه المراحل الثلاث .

منذ مارس ١٩٨٣م حققنا منطقة تجارة حره عندما تم الغاء الرسوم الجمركية . وطالما أنه تم الاتفاق على حدود دنيا وحدود عليا للتعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي فقد خطونا نحو الاتحاد الجمركي ولن يكتمل الا باكتمال توحيد التعرفة .

وعندما سمح للمواطنين بممارسة الانشطة وتحققت المساواة وحرية الانتقال لجميع عناصر الانتاج فقد خطونا نحو السوق المشتركة ولن تكتمل الا بتوحيد السياسات المالية والنقدية .

وعليه فانه يمكن تحديد اهم التحديات التي تواجه دول المجلس في مجال تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بمايلي :-

١ - توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجي ، وقد قطعت دول المجلس على نفسها وعدا باستكمال هذا الطريق لكن هناك نقطة دقيقة ينبغي اخذها بعين الاعتبار وهي انه لا يكفي ان تكون الرسوم الجمركية التي تجبيها كل دولة موحدة بل لابد ان يكتفى بجباية واحدة وبعد ذلك تتحرك السلعة الاجنبية بين دول المجلس بحرية تامة . ولازال هذا المفهوم يحتاج الى توضيح .

٢ - تنسيق السياسات النقدية والمالية وعلى الاخص أسعار صرف العملات وذلك لتسهيل حركة التبادل التجاري وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بحرية في أية دولة من دول المجلس حسب ما تمليه ظروف السوق دون ان يحد من ذلك خوف من تغير أسعار الصرف .

٣ - تقوية جهاز الامانة العامة واعطائه صلاحيات واسعة لممارسة دوره في دعم العمل المشترك وتحقيق استقلاله المالي عن ميزانيات الدول الاعضاء أسوة بالمفوضية (او الهيئة الاوروبية) .

٤ - ايجاد آلية فعالة لحل الخلافات التي تنشأ من تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقد يكون ذلك على هيئة محكمة مستقلة او قضاة محايدين يلجأ اليهم في حالة بروز مثل هذه الخلافات .

٥ ـ تسهيل حركة المواطنين والمقيمين والسماح بالانتقال بين الدول الأعضاء بالبطاقة الشخصية وتوحيد جوازات السفر .

٦ ـ تكثيف التعاون بين وزارات الخارجية لكي تقوم أي من الدول الأعضاء بتمثيل بقية الدول في المجال القنصلي .

٧ ـ مساواة المواطنين في حقوق وواجبات الخدمة في القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع العسكري والمساواة في الحقوق فيما بعد الخدمة (التقاعد والتأمينات الاجتماعية) .

الهدف والانجاز في تجربة
مجلس التعاون الخليجي : المنظور السياسي

الدكتور تركي الحمد
قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الادارية
جامعة الملك سعود
الرياض

١٤١٠هـ / ١٩٨٩م

" بين كل القوانين التى تحـــــكم المجتمعات الانسانية ، هنالـك واحـــــد يفوقـها دقة ووضوحا . اذا أراد الانســـان أن يبقى متحضرا متمدنا أو أراد أن يصبـح كذلك ، فان فن التجمع يجب أن ينمـــــو ويتطور بنفس تلك الدرجة التى تنمو فيهـــا المساواة فى الظروف " .

اليكس دى تـوكفيـــل

ـ قيام المجلس : الظروف والملابسات ـ

عند ما نتحدث عن ظروف قيام المجلس وذلك ضمن اطار وخلفية تاريخية معينة ، فان الهدف ليس مجرد السرد التاريخى حبا فى السرد أو تدبيج الصفحات الطوال بقدر ما أن القصد هو القاء شىء من الضوء على تلك الخلفية بهدف القدرة على تقويم مسيرة المجلس واستشراف احتمالات مسيرته المستقبلية وذلك عن طريق استقراء ماضيه وما يحتويه ذلك الماضى من عوامل ومتغيرات لها كبير الأثر فى استمرارية أو عدم استمرارية هذه المؤسسة . بمعنى آخر ،فاننا نحاول استيعاب الحاضر والمستقبل عن طريق استيعاب ذات الماضى فى منظور تاريخى معين .

فى ٤ فبراير عام ١٩٨١ وقع وزراء خارجية كل من الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، والسعودية ، وعمان ، وقطر ، والكويت الاعلان السياسى لقيام مجلس التعاون الخليجى وذلك فى مدينة الرياض السعودية ، وفى ٢٥ مايو من نفس العام وقع زعماء هذه الدول على النظام الأساسى للمجلس وذلك فى مدينة أبو ظبى فى الامارات العربية المتحدة كما صدر اعلان أبو ظبى (ورقة العمل الخليجى المشترك) . وما يهمنا فى هذا النظام الأساسى بصفة خاصة المادة الرابعة ، وهى المادة المتعلقة بأهداف المجلس . واهتمامنا بهذه المادة مرجعه فى المقام الأول مالها من تأثير محتمل على حاضر ومستقبل المجلس وذلك بأخذ الظروف والمتغيرات التاريخية فى الاعتبار بطبيعة الحال ، وهذا ماسوف نتطرق اليه لاحقا فى هذه الدراسة الموجزة .

اذا نظرنا الى المرحلة التاريخية التى أعلن المجلس خلالها سنجد أنها مرحلة حافلة بالكثير من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية لعلنا نوجزها فيما يلى :

أولا : وفق نظرة أو منظور الدول العظمى فى النسق الدولى المعاصر (وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى) فان انسحاب بريطانيا فى شهر ديسمبر من عام ١٩٧١ من منطقة الخليج العربى (شرق السويس) قد خلق " فراغا سياسيا " لابد له أن يملأ وذلك لابقاء النسق الدولى والمحافظة على استقرار و " أمن" المنطقة بما يكفل مصالح الدولتين العظميين بصفة أساسية فى نسق دولى ثابت

ومتوازن . وعلى ذلك أصبحت منطقة الخليج العربى محط أنظار الدولتين الأعظم اللتين قامتا (كل على حدة) بطرح مفهومها ومنظورها الخاص حول مسألة أمن الخليج ،الذى بدوره يعكس المصالح الحيوية والاستراتيجية لهاتين الدولتين فى المقام الأول .

ثانيا : فى أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ،أخذت أسعار النفط الخام فى الارتفاع ارتفاعا " ثوريا " من بضع سنتات الى عدة دولارات للبرميل الواحد من النفط الخام. وهذا مما زاد فى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربى بالنسبة للنسق الدولى المعاصر بصفة عامة وللقوى الكبرى فى هذا النسق بصفة خاصة. فدول الخليج تعتبر من كبار منتجى هذه السلعة الاستراتيجية كما أنها ، وهذا هو الأهم بالنسبة لاحتمالات المستقبل ،صاحبة أكبر احتياطى نفطى فى العالم .بوضعها هذا ، فان دول الخليج تصبح قادرة أن أرادت أن تتحكم فى بنية النسق الدولى المعاصر عن طريق التحكم فى امدادات هذه السلعة الاستراتيجية الى النسق ودوله وبالتالى التحكم فى " آلة " الصناعة خاصة فى الغرب الرأسمالى ، كما أنها تستطيع التحكم فى بنية هذا النسق عن طريق الثروات المالية الضخمة التى أصبحت تتدفق اليها بعد هذه الثورة السعرية فى اقتصاديات النفط. فلأول مرة ، ومنذ ظهور الرأسمالية وانتقالها من المرحلة التنافسية الى المرحلة الاحتكارية على مستوى العالم أجمع ،تنقلب المعادلة التبادلية بين الدول " المتقدمة " والدول " المختلفة " اقتصاديا . فبعد أن كان الطرف الأول يبادل سلعا مصنعة بسلع أولية قادمة من الطرف الثانى وذلك فى علاقة امبريالية (رأسمالية على مستوى العالم) بحيث تكون كفة التبادل فى صالح الطرف الأول ،أصبح الطرف الثانى فى حالة الدول النفطية هو المستفيد فى أعقاب الثورة السعرية عام ١٩٧٣ [(١)] . هذا الانقلاب فى المعادلة التبادلية سيكون له أكبر الأثر ، فيما لو ترك يعمل بحرية ، على بنية النسق الدولى ذو الطبيعة الرأسمالية وهذا بطبيعة الحال مالا يرضى القوى الكبرى عموما فى هذا النسق .لذلك كان على هذه القوى احتواء هذه التغيرات وذلك فى سبيل المحافظة على النسق الدولى ذاته سواء

فى جانبه السياسى أو الاقتصادى . ومن هذا المنطلق أصبحت منطقة الخليج العربى محلا للصراع الدولى .

ثالثا : قيام الثورة الايرانية وسقوط الشاه . بسقوط الشاه محمد رضا بهلوى حدث فراغ أمنى فى منطقة الخليج العربى وذلك من وجهة النظر الأمريكية . فقد كانت ايران حاجز صد كان يفترض فيه المناعة ضد الاتحاد السوفيتى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الشاه كان يلعب دور " الشرطى الأمريكى" بما يحقق توازن القوى فى المنطقة وتحقيق مفهوم الأمن الأمريكى ، وبسقوطه تعرض هذا المفهوم الى الاهتزاز ولذلك كان لابد من ايجاد البديل سواء فى تبنى نظام من خارج المنطقة أو فى اقامة نظام جديد فى المنطقة ذاتها مكون من وحداتها السياسية قادر على ملء الفراغ الأمنى الذى أحدثه سقوط الشاه (٢) . من ناحية أخرى ، فان الثورة الايرانية لم تخف منذ بدايتها سعيها الى تصدير الثورة الاسلامية الى كافة أرجاء العالم الاسلامى بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة ، وهى المنطقة التى تشكل " مجالا حيويا " وبعدا استراتيجيا لهذه الثورة ، بل للدولة الايرانية بغض النظر عن أى نظام سياسى يسيطر على مقاليد الأمور فيها . غير أن الشرعية الاسلامية التى قالت بها الثورة الايرانية تبريرا لقيامها ومحاولة تصديرها قد تناقصت مصداقيتها لدى معظم العالم الاسلامى عندما نص الدستور الايرانى الجديد بعد الثورة (٢ - ٣ ديسمبر ١٩٧٩م) على أن الاسلام وفق المذهب الجعفرى هو دين الدولة الرسمى ، كما أن من شروط المرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون مسلما جعفريا (٣) . ذلك ألبس الثورة الايرانية رداء طائفيا قلل من مصداقيتها وقبولها (شرعيتها) على مستوى العالم الاسلامى عموما . غير أن هذه الشرعية لم تفقد مصداقيتها ، بل بقيت على جاذبيتها الى حد ما ، لدى فئات واسعة من المواطنين فى دول الخليج (٤) . وهذا مايجعل من مفهوم تصدير الثورة هاجسا أمنيا مقلقا سواء لدول المنطقة أو للقوى الكبرى ذات المصلحة فى الاستقرار الاقليمى وتوازن النسق الدولى واستقراره (٥) .

بالاضافة الى ذلك ، فان سقوط الشاه وقيام الثورة الايرانية خلق انطباعا لدى دول المنطقة والسلطة السياسية فيها . ان الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تقف بكل ثقلها وراء الشاه ونظام حكمه غير قادرة فى نهاية المطاف على صيانة التزاماتها أو ضمان استمرارية استقرار المنطقة سواء فى الداخل أو الخارج . وبالتالى فان الاعتماد المطلق على قوة عظمى لا يشكل فى حقيقته ضمانة أكيدة ضد عوامل التغيير واللاستقرار . من هذا المنطلق ، أحست دول المنطقة أن جهدا ذاتيا معينا ، دون التخلى عن دعم خارجى معين ، لابد يبرز الى حيز الوجود وذلك فى سبيل الوقوف فى وجه عوامل اللاستقرار فى المنطقة على وجه الخصوص (٦) .

رابعا : الغزو السوفيتى لأفغانستان . بغزو الاتحاد السوفيتى لأفغانستان فى شهر ديسمبر من عام ١٩٧٩ ، أصبح لا يفصل بينه وبين مياه الخليج أكثر من ٥٠٠ كيلو متر ، وهذا ولدّ انطباعا لدى بعض المسؤولين فى دول الخليج فى أن الاتحاد السوفيتى قد لا يتورع عن الغزو المباشر للمنطقة (٧) . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان ردّ الفعل الغربى (الأمريكى خاصة) تجاه هذا الغزو واحتمالات تهديده " للمصالح الحيوية " للغرب فى المنطقة هو الذى فاقم المسألة ونشر الخوف والريبة بين دول المنطقة من احتمال أن تصبح منطقتهم ساحة صراع بين القوتين الأعظم فى العالم . فقد صرح الرئيس الأمريكى آنذاك جيمى كارتر بعد الغزو مباشرة بأن منطقة الخليج تدخل مباشرة فى دائرة الأمن القومى الأمريكى والاقتراب منها من قبل الطرف الآخر يعنى المواجهة المباشرة . وقد ترجمت الادارة الأمريكية مقولتها تلك بانشاء مايسمى " بقوات التدخل السريع " وذلك بهدف الدفاع عن المصالح الحيوية للغرب فى المنطقة . وفى عام ١٩٨١ ، أعلنت مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية فى تصريحات لها فى واشنطن عن استعداد بلادها للمشاركة فى هذه القوات . وقد رفضت دول الخليج فى مجملها تصريحات كارتر وتاتشر وكذلك الحاجة الى قوات التدخل السريع وأكدت على أن دول المنطقة هى المسؤولة عن امنها وهى قادرة على ذلك (٨) .

خامسا : الحرب العراقية ـ الايرانية . بمثل ما أن الغزو السوفيتى لأفغانستان كان يشكل تهديدا لاستقلالية منطقة الخليج العربى عن طريق جعل المنطقة مسرحا للصراع الدولى ومحاولة الدول العظمى حماية " مصالحها الحيوية " وتجسيد مفهومها لأمن الخليج على أرض الواقع ، فان الصراع العراقى ـ الايرانى ذو نتائج مماثلة وان كانت أكثر حدة ومباشرة . فعن طريق اضعاف الطرفين (العراق وايران) أحدهما للآخر من ناحية ، وخلخلة التوازن الاقليمى من ناحية أخرى ، فان المجال يكون مفتوحا وبشكل مباشر للقوى العظمى أن تخترق المنطقة بشكل مباشر بما يؤدى اليه ذلك من نتائج فى عدم الاستقرار وجر المنطقة الى ساحة الصراع الدولى بشكل مباشر . ومن هنا كان حرص النظم السياسية فى الخليج على ايقاف هذه الحرب (بعد أن طال أمدها) بأية وسيلة كانت لما لها من آثار مدمرة على مسألة الاستقرار السياسى فى المنطقة الذى هو الهدف الأول والرئيسى لكافة دول المنطقةونخبها السياسية (٩) .

كل هذه المتغيرات والعوامل المحلية والاقليمية والدولية ، والتى حفل بها عقد واحد هو تقريبا عقد السبعينيات ، دفعت بالمنطقة دفعا لأن تكون مسرحا أساسيا من مسارح الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، بل واحتمالات الحرب الساخنة فى لحظات تاريخية معينة . ولذلك ، وتحت ضغط هذه المتغيرات ، وجدت دول الخليج نفسها مدفوعة دفعا الى التخلى بل والتنازل عن نزعتها " الاستقلالية " القطرية ،أو بعض منها ،وذلك فى سبيل الصالح العام لهذه الدول الذى هو فى المقام الأول المحافظة على الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة بما يكفل استمرارية السلطة السياسية فى المرتبة الأولى وسلامة البنى السياسية للنظم الحاكمة . وعلى ذلك ،وفى نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات ، بدأت تبرز على الساحة الخليجية الدعوة الى قيام شكل من أشكال " التنسيق " و" التعاون " بين دول المنطقة بما يكفل تحقيق الأهداف المتوخاة فى ظل مناخ دولى واقليمى عاصف قد يؤثر فى نهاية المطاف على المناخ الداخلى (البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية) تأثيرا سلبيا بالنسبة لنظم المنطقة السياسية . وعلى ذلك ولدت فكرة انشاء

مجلس التعاون الخليجي عمليا خلال مؤتمر القمة الخليجية الذى عقد على هامش مؤتمر القمة الاسلامية الثالث الذى عقد فى مدينة الطائف السعودية خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٨ يناير سنة ١٩٨١م ، حيث كان أمام زعماء الدول الست المكونة للمجلس ثلاثة (١٠) مقترحات حول الشكل العام لكيفية التعاون والتنسيق : اقتراح سعودى ، وكويتى ، وعمانى . وفى الحقيقة فاننا نجد فى هذه المقترحات المختلفة سيادة " النزعة القطرية " فى نظرة كل دولة الى مصالحها الخاصة التى من الممكن أن تتحقق من خلال شكل التعاون المقترح . فالاقتراح أو المشروع السعودى كان تركيزه الأساسى على عوامل الأمن بصفة عامة والأمن الداخلى بصفة خاصة ، والمشروع الكويتى كان تركيزه الأساسى فى أهداف التعاون المشترك على الأمور والمسائل الاقتصادية والصناعية والنفطية والثقافية متجنبا الحديث عن مسألة الأمن ، أما المشروع العمانى فقد كان تركيزه على انشاء قوة بحرية مشتركة قادرة على الدفاع عن مضيق هرمز (١١) . وفى الحقيقة فان هذا التضارب الواضح منذ بداية الأمر بين " النزعة القطرية " لكل دولة على حدة والتى تحاول الحفاظ على سيادتها الوطنية كاملة غير منقوصة ، وبين " الاطار القومى " المأمول الذى يستوجب شيئا من التنازل والتخلى عن حساسية " السيادة القطرية الوطنية " ، سوف يكون أحد نقاط الضعف الخطيرة فى مسيرة المجلس ، كما سنتعرض لذلك لاحقا . هذا وقد كرس واضعوا النظام الأساسى للمجلس هذا التناقض عن طريق الوضع فى الاعتبار " ضرورة التوفيق بين رغبة كل دولة عضو فى الاحتفاظ بسيادتها الوطنية الكاملة ، وبين الرغبة المشتركة لدول المجلس فى حد أدنى من صيغ العمل المشترك فى آن واحد " (١٢) . عموما فان الحديث عن ظروف وملابسات قيام المجلس يقود الى الحديث عن الأسباب والأهداف المباشرة التى تقف وراء قيام المجلس .

ـ قيام المجلس : الأسباب والأهداف ـ

فى هذا المجال ، نستطيع أن نفرق أو نميّز بين وجهتى نظر أساسيتين فى مسألة الأسباب والأهداف : أحداهما وجهة النظر الرسمية المعلنة ، والأخرى وجهة

نظر أولئك المشتغلين بالشؤون الخليجية والذين يحاولون استقراء الأسباب والأهداف الغير معلنة .

وجهة النظر الرسمية المعلنة :

فيما يتعلق بوجهة النظر الرسمية المعلنة ،فاننا نستطيع ابيانها دون كبير عناء من خلال الاعلان الرسمى الصادر باسم الدول الأعضاء معلنا قيامه رسميا . وقد نص هذا الاعلان عما يلى :

" ادراكا من كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت ، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة ،ولما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها فى مختلف المجالات ، وخاصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولايمانها بالمصير المشترك ووحدة الهدف ، ولرغبتها فى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها فى جميع الميادين ، رأت أن تقيم تنظيما يهدف الى تعميق وتوثيق الروابط والصلات والتعاون بين أعضائها فى مختلف المجالات ، يطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مقره الرياض فى المملكة العربية السعودية . ويكون هذا المجلس الوسيلة لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط فى جميع الميادين ، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات بين أعضائه فى مختلف المجالات ،وكذلك وضع نظم متماثلة فى المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والصحية والمواصلات بأنواعها المختلفة ، والاعلامية والجوازات والجنسية وحركة السفر والنقل والشؤون التجارية والجمارك ونقل البضائع والشؤون القانونية والتشريعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية " (١٣) .

هذا وقد قامت " المادة الرابعة " فى النظام الاساسى للمجلس بتفصيل الأهداف وذلك كما يلى :

" تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلى :

١ ـ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميادين وصولا الى وحدتها .

٢ ـ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات .

٣ ـ وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين بما فى ذلك الشؤون الآتية :

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية .

ب ـ الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات .

ج ـ الشؤون التعليمية والثقافية .

د ـ الشؤون الاجتماعية والصحية .

هـ ـ الشؤون الاعلامية والسياحية .

و ـ الشؤون التشريعية والادارية .

٤ ـ دفع عجلة التقدم العلمى والتقنى فى مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها " (١٤) .

هذا وقد أكدت " ورقة العمل الخليجى المشترك " (اعلان أبو ظبى الصادر عن الدورة الأولى للمجلس الأعلى ، ٢١ ـ ٢٢ رجب ١٤٠١ هـ ، ٢٥ ـ ٢٦ مايو ١٩٨١م) وبشكل تفصيلى على هذه الأهداف حين قررت أن " الوحدة والتنمية الشاملة" هى التحدى الجوهرى الذى يواجه دول ومجتمعات الخليج وذلك فى سبيل خير شعوب المنطقة . فالوحدة هى الرد الوحيد على مزاعم " فراغ القوة " والتنمية الشاملة هى الحل الوحيد فى سبيل استقلالية المنطقة وتحررها من التدخل الأجنبى ، وكلا الهدفين يشكلان أجزاء من تحدى واحد . تقول الورقة فى ثناياها ملخصة هذا التحدى : " ان عالم اليوم يؤكد أهمية الترابط بين الأمم وبالتالى فان الاندماج الاقليمى خاصة فى منطقة الخليج سيكون عونا ودعما لأهداف الأمة العربية والاسلامية ويصبح أكثر الحاحا ومطلبا محليا فى هذه الفترة التاريخية . ان التعبئة الفعالة

للموارد والكفاءات فى بناء منطقة خليجية تعزز الوضع وتعينه جديرة بأن تحمل هذا الاقليم العربى الى آفاق تنموية متوازنة يستفيد منها أبناء المنطقة بصفة خاصة والعرب بصفة عامة " . وتضيف الورقة " ان الوحدة العربية منذ بزوغ فجر التحرر العربى بعد الحرب العالمية الثانية كانت محط أنظار الشعوب العربية وأن الخطوات ايجابية ان تبزغ فى هذا الطريق من منطقة احتضنت الاسلام ورعت العروبة وسارت فى دمها المصلحة القومية منذ فجر التاريخ "[١٥] .

من خلال تحليل مضمون الاعلان والمادة الرابعة من النظام الأساسى واعلان أبو ظبى ، مع الأخذ فى الاعتبار تصريحات المسؤولين فى المجلس، يتبين لنا مايلى :

أولا : ان المجلس قام لتأكيد روابط قائمة بالفعل على أرض الواقع، " لما يربط بينهما من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة " ، أى أنه عبارة عن " مأسسة " لعلاقات قائمة على أرض الواقع وهذا بطبيعة الحال شىء جيد . غير أن السؤال الذى يثور هو أن من أهداف أى مؤسسة ليس مجرد التعبير عن الواقع بل اغنائه وزيادة الروابط القائمة بين أجزائه بما يكفل تماسك المؤسسة واستمراريتها ، وبالتالى فان شرعية أى مؤسسة واحتمالات استمرارها انما تعتمد فى المقام الأول لا على مجرد تثبيت واقع معين وترسيخه ، بل فى التعامل معه وفق اختلاف المتغيرات بما يكفل ثبات المؤسسة ، وهذا مايسميه هنتغتون عامل " التكيف " فى تكوين المؤسسات حيث يقول : " كلما كان التنظيم أكثر تكيفا ، كلما كان أكثر مأسسة وكلما كان أقل تكيفا ، كلما كان أقل مأسسة "[١٦] . ومجلس التعاون ، من خلال وثائقه الرسمية على الأقل ، يؤكد على أن الهدف الأساسى من قيامه هو " مأسسة " الواقع مما يعنى الانطلاق من واقع مشترك معين الى واقع أكثر ترابطا و " اشتراكا " والا ما جدوى قيام المؤسسة اذ لم يكن اغناء الواقع، أما مجرد الثبات عنده فهو لا يحتاج الى مأسسة ومؤسسات فهو قائم ولا يحتاج لأكثر من ابقاء الوضع على ماهو عليه .

ثانيا : وحتى هذه " العلاقات الخاصة والسمات المشتركة " التى تتحدث عنها الوثائق الرسمية وردت بشكل عام وعائم دون تحديد دقيق اللهم الا فيما يتعلق بمسألة " الأنظمة المتشابهة " مما يعطى الانطباع أن السبب الأساسى لقيام المجلس هو تشابه الأنظمة ، ويقوى ويزيد من هذا الانطباع أن المادة الخامسة فى النظام الأساسى للمجلس والمتعلقة بالعضوية قد أقفلت هذا الباب وجعلت العضوية قاصرة على الدول الست المؤسسة . بمعنى آخر ، فان الانطباع الذى يخرج به الباحث من الوثائق الرسمية هو أن المجلس عبارة عن مجلس تنسيق بين السلطات السياسية فى هذه الدول أولا وأخيرا وليس مجلس تعاون فى " كافة المجالات " كما تصرح أحيانا وتتضمنه أحيانا الوثائق الرسمية .

ثالثا : رغم أن المادة الرابعة من النظام السياسى تصرح أن الهدف النهائى للمجلس هو الوصول الى الوحدة الخليجية (أنظر البند الأول من المادة) ، الا أن تصريحات المسؤولين فى دول المجلس تكاد تكون مناقضة للهدف الرسمى المعلن فى البند الأول من المادة الرابعة . فمثلا يؤكد الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية الكويتية بأن دول المجلس لا تهدف الا الى " التنسيق والتعاون ونبذ الخلافات وابعاد المنطقة عن الصراعات الدولية " نافيا أن يكون الهدف هو الوصول الى وحدة أو اتحاد خليجى (١٧) . كما أن عبد الله يعقوب بشاره ، الأمين العام للمجلس يؤكد أن :" مجلس التعاون هو مجلس تعاون كلماته واضحة لا تترك مجالا للاجتهادات القسرية " (١٨) ، وفى مكان آخر يؤكد أن " وظيفة مجلس التعاون سياسيا وأمنيا ، الحفاظ على الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج وتأمين الأمن الداخلى وصيانة استقلال الدول الأعضاء" (١٩) . ويؤكد الأمين العام (المتحدث الرسمى باسم المجلس) نفس الفكرة فى مكان آخر حيث يقول :" أكبر هاجس لمجلس هو الأمن والاستقرار فى المنطقة ، وسلامة الجبهة الداخلية وصلابتها " (٢٠) . حقيقة أن الأمين العام للمجلس ، وغيره من المسؤولين فى دول المجلس ، حريصون على تأكيد أن الهدف النهائى هو

الوحدة ، ولكن السؤال الذى يثور هو متى وكيف ؟ فمن جهة نجد أن أكثر التصريحات تنبذ مبدأ الوحدة بشكل صريح أو ضمنى ومن جهة أخرى ، وكما سنجد لاحقا ، فان الاجراءات والانجازات التى حققها المجلس حتى هذه اللحظة هى انجازات جزئية ولا تشكل عوامل ايجابية بمعنى الكلمة فى سبيل الوصول الى الوحدة المرجوة . بل ان الأمين العام فى احدى مقالاته ترك مسألة الوحدة دون تحديد أو تخطيط حيث يقول : " مجلس التعاون هو كائن لا يستطيع أن ينتظر ، ولا يقدر على الجمود ، خلق لكى ينمو ، وهو كائن يكبر كل يوم ، لا قيد على نموه ، ولا حدود على حجمه ، له بداية معروفة بدأت فى ٢٥ مايو ١٩٨١ ، واذا كانت بداية الميلاد معروفة فان المسيرة لا نهاية لها ، لأن أهداف المجلس ، كما جاءت فى النظام الأساسى هو الوصول الى وحدة الدول الأعضاء ، وهو هدف نسعى له ، تاركين تحقيقه الى عوامل التاريخ "[٢١] . ان الأمين العام لم يحدد بالضبط ما المقصود بـ " عوامل التاريخ " ، ولو أن الانطباع الذى يخرج به القارىء من مثل هذا الحديث ان عوامل التاريخ هى عدم وجود خطة بل ان الأمور متروكة على أعنتها ، وهذا مالا يرضاه أى شخص حريص على بقاء واستمرارية مثل هذا الكيان الذى تفاءلنا بظهوره على مسرح الأحداث .

رابعا : رغم أن اعلان التأسيس وكذلك المادة الرابعة من النظام الأساسى قد شددت على التعاون فى كافة المجالات وأشادت بصفة خاصة بالتشابه بين الأنظمة ، الا أنه ، وكما يلاحظ الدكتور عمر الخطيب ، فان " المجال السياسى" قد أغفل ذكره تماما سواء فى صيغة الاعلان أو فى المادة الرابعة ، " ولقد ثبت من خلال التجارب العربية الوحدوية التى فشلت ، أن سبب فشلها يرجع بشكل أساسى الى افتقارها لأكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط فى المجال السياسى قبل أى شىء آخر . لأنه ماقيمة أن تقام هياكل التنسيق والتكامل والترابط فى كافة المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية . . الخ اذا كان مجرد خلاف سياسى بين الدول المعنية بها ، أو بين عدد منها ، كفيلان بأن يفرط عقد كل صيغ التنسيق والتكامل فى تلك المجالات جميعها "[٢٢] . أى

أن مجلس التعاون ورغم أنه مكون من دول ذات أنظمة سياسية متشابهة فى خطوطها العامة ، الا أن " القطرية " تبقى ديدن هذه الدول وذلك من خلال التركيز المبالغ فيه ، سواء فى الاعلانات الرسمية أو فى الممارسة العملية ،على مسألة استقلالية " السيادة الوطنية " لكل دولة على حدة . بل انك لو أدرت المذياع على أحد المحطات الرسمية الخليجية لاستمعت الى تلك الأهازيج والأغانى والأحاديث التى تمجد انسان هذه الدول بشكل قطرى مبالغ فيه أحيانا مما يوحى بتجذير القطرية لدى المواطن فى هذه الدول بدل محاولة اضعافها على حساب الشخصية الخليجية التى هى جزء من الشخصية القومية العربية . بمعنى آخر ،فان مجلس التعاون لم يستطع حتى الآن افراز هيئة سياسية عليا تكون فوق السيادات الوطنية للدول الأعضاء وتتجاوز النزعات القطرية لها بما يخدم الهدف النهائى الرسمى والمعلن للمجلس ألا وهو الوصول الى وحدة أقطار الخليج . أما بالنسبة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، والذى يفترض فيه أن يكون هذه الهيئة ، فان دوره الفعلى تشاورى (بين أعضاء المجلس) ذو تركيز على المسائل الاجرائية دون أن تكون له قوة الزامية فعلية عليا بما يخالف النزعات أو السياسات القطرية لكل دولة على حدة ، وهذا ما يستشفه الباحث بوضوح من خلال المادتين الثامنة والتاسعة من النظام الأساسى للمجلس . حقيقة أن المادة الخامسة من النظام الداخلى للمجلس الأعلى تتضمن القول ، وليس النص ، بالزامية القرارات التى يتخذها المجلس الا أن تعدد السيادات القطرية لا يعطى مجالا لتنفيذ فعلى كامل اذ لا يوجد سلطة مركزية على مستوى المجلس قادرة على فرض القرارات الملزمة قانونا . أما اذا كانت المسألة مجرد نصوص قانونية فان ميثاق الجامعة العربية وأنظمتها القانونية وأجهزتها الرئيسية أكثر تقدما من مجلس التعاون فى مجال تحقيق التعاون ، ولكن الحقيقة والواقع يقولان ان الجامعة العربية رغم هذا التقدم فى قوانينها تجاه مسألة التعاون العربى والوحدة العربية ، منظمة غير فاعلة وذلك بسبب استقلالية السيادات ونزعتها القطرية .غير أن هنالك بعض المنطق فى مقولة الأمين العام للمجلس مبررا هذا الوضع بقوله : " تعمل هذه الدول - مع الحفاظ على هويتها -

من أجل توحيد القوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة ، وتعمل أيضا على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات ،كما نصت المادة الرابعة من النظام الأساسى للمجلس التى حددت فيها الأهداف. تتحقق هذه الأهداف بالتراضى والاقتناع والتوافق والقبول ،حيث لا اكراه ولا فرض ، ولا احراج ، بل ان زهرة المجلس هى تقديره لظروف الدول الأعضاء ، وهو مجلس يعتمد على الاجماع الذى يعتمد بدوره على التفهم والتفاهم "[٢٣] . منطقية هذا الحديث تكمن فى القول بأن مجلس التعاون اعتمد مبدأ التدريج فى سبيل الوصول الى أهدافه المعلنة حيث أنه من غير المناسب احداث تغييرات أو اتخاذ قرارات جذرية قد تؤدى الى عكس النتيجة المتوخاة ، وهذا شىء مفهوم ومقبول . ولكن وبعد مضى أكثر من ثمان سنوات على انشاء المجلس فان طبيعة عمل المجلس الأعلى مازالت كما هى دون ظهور بوادر ولو بسيطة عن احتمال تحول هذا المجلس الى هيئة سياسية عليا تكون قراراتها ملزمة قانونا وفعلا ممهدة السبيل الى ظهور الوحدة الخليجية كمقدمة لظهور الوحدة العربية الكبرى (هذا هدف بعيد المدى لا نطمع حتى أن نرى بوادر له فى المستقبل القريب) وذلك كما تنص الوثائق الرسمية لمجلس التعاون ذاتها .

خامسا : من كل ذلك نخلص الى الاستنتاج ، ونرجو أن نكون مخطئين فيه ، الى أن مجلس التعاون كان فى نشأته الأولى عبارة عن " ردة فعل " تجاه المتغيرات الدولية والاقليمية والمحلية التى سبق أن تحدثنا عنها ، وان " الهاجس الأمنى" كان السبب الأول والأخير لانشاء المجلس. وأخشى ما نخشاه هو أن " ردة الفعل " هذه تتلاشى اذا اختفت المتغيرات أو الفعل الذى أوجدها فى المقام الأول ، فيبقى المجلس مجرد مظلة تمنح الشرعية للسيادات القطرية المنضوية تحت لوائه ولا شىء غير ذلك .

عموما ،نستطيع ايجاز وجهة النظر هذه فى أسباب وأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربى بالقول بأنها تعبير عن التشابه الاجتماعى والسياسى بين دول المجلس فى سبيل الوصول التدريجى (المتروك لعوامل التاريخ) الى الوحدة الخليجية

كمقدمة للوحدة العربية . أما مسألة التنسيق الأمنى فى الداخل والخارج وكذلك التنسيق السياسى والاقتصادى تجاه الخارج فانها من الأسباب ولكنها ليست السبب (٢٤) .

وجهة النظر غير الرسمية :

يكاد أن يكون هنالك اجماع بين متبنى وجهة النظر هذه على أن " الهاجس الأمنى " هو السبب الأول والأخير لقيام مجلس التعاون الخليجى ، كما أن الهدف ، انطلاقا من السبب ذاته ، هو التنسيق الأمنى ،فى الداخل بصفة خاصة ، وذلك بما يضمن الاستقرار السياسى لدول المنطقة وأنظمتها الحاكمة . فى هذا المجال يقول أحد الباحثين : " وجاء ميلاد مجلس التعاون لأقطار الخليج العربية عام ١٩٨١م ، كمظهر من مظاهر عملية اعادة الحسابات ، وكان هدفه المباشر التنسيق الأمنى على الرغم من كل الاردية التي ألبست لاظهاره بمظهر قومى أو وحدوى أو تعاون اقليمى جدى بين بلدان المنطقة "(٢٥) . ويقول باحث آخر : " يشغل الهاجس الأمنى الجانب الأهم من نشاطات المجلس وانجازاته . فاستحوذت المسائل المتعلقة بالدفاع المشترك والأمنى والجوانب السياسية المرتبطة بهما على جانب مهم من وقت هذه الاجتماعات "(٢٦) . ويؤكد القائمون على مشروع استشراق مستقبل الوطن العربى فى مركز دراسات الوحدة العربية وجهة النظر هذه ببعد نظرى أكبر حيث يرون أن " الهاجس الأمنى" هو الدافع وراء قيام التجمعات الاقليمية بصفة عامة وذلك من خلال مناقشتهم للمشهد الثانى من مشاهد المستقبل العربى وهو مشهد التنسيق والتعاون . يقول القائمون على المشروع فى هذه المسألة مايلى :" والأرجح أن يكون الهاجس الأمنى ، الخارجى والداخلى ، هو المحرك الأول لنشأة التجمعات الاقليمية ... لذلك لم تكن صدفة أن تبلور التجمع الخليجى (مجلس التعاون) قبل غيره من التجمعات الأخرى الممكنة ، وذلك فى أعقاب انفجار حرب الخليج ، رغم أن فكرته ظلت محل تداول طوال السبعينات . ولكن المحرك الأول واستمراره ،قد دفع هذا التجمع للتنسيق والتعاون فى مجالات أخرى غير أمنية ، أهمها المواصلات والاتصالات "(٢٧) . والحقيقة أن التعاون فى

مجال المواصلات والاتصالات وأن لم يكن ذا طبيعة أمنية بحتة ، الا أنه وثيق الصلة بالمسألة الأمنية . ويرى الدكتور عبد الله النفيسى ، وهو من أوائل متبنى وجهة النظر هذه ، أن مجلس التعاون عبارة عن تكريس لتبعية دول الخليج العربية (اقتصاديا وسياسيا وعسكريا) للمعسكر الرأسمالى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان المجلس ، وفق مرئيات وجهة النظر هذه ، قد جاء بهدف تنسيق قوى الأمن فى دول المجلس بهدف قمع حركات المعارضة الداخلية وملء الفراغ الذى تركه سقوط الشاه فى الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة . ويؤكد هذه المعانى بشكل غير مباشر مقالة للسفير الفرنسى السابق فى المملكة العربية السعودية جورج دو بوتييه يقول فى أجزاء منها : " ويمكننا القول ، استنادا الى العلاقات الاقتصادية الوثيقة القائمة مع أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة ، ان مجلس تعاون دول الخليج هو موضوعيا ، حليف العالم الحر . ان الأمن الداخلى ، أى الوقاية وقمع الاضطرابات التى تغذيها دولة غريبة كايران مثلا ، كان ، منذ تأسيس مجلس تعاون الخليج عام ١٩٨١ ، موضوع العديد من اجتماعات الوزراء المعنيين ، والغاية من وراء ذلك هو تبنى اتفاق عام للأمن الداخلى يكون نوعا من الانتربول الاقليمى لتنظيم الهجرة وشروط العمل وعمل جواز سفر مشترك بين الدول الست " (٣٩) .

أين نقف من كل ذلك ؟ أى الموقفين أو وجهتى النظر هو الأصح ؟ المشكلة فى الموضوع أن صاحب أية وجهة نظر أو موقف معين ينطلق من قناعات ايمانية أو قيمية مع هذا الاتجاه أو ضد ذاك الاتجاه . والموقف أو القناعة القيمية لا تعدم وسائل التبرير للاقناع بذاتها اذ أن المسألة فى نهاية المطاف تبقى موقفا ايمانيا معينا . نحن مثلا لا نشكك ، ولا نريد أن نفعل ، فى نوايا الأمين العام للمجلس أو واضعوا النظام الأساسى له ، اذ أن قناعتهم قد تكون فعلا أنه " ليس فى الامكان أفضل مما كان " ، كما أننا أيضا لا نشكك فى نوايا وقناعات الطرف الآخر الذى يرى أن المسألة لا تعدو أن تكون قضية تنسيق أمنى وتكريس لعلاقات تبعية لمراكز الرأسمالية ، اذ أن لكل موقف

والكل قادر على الدفاع وتبرير موقفه هذا ، ونحن ،اذا كان الهدف من الدراسة هو الموضوعية ، لا نحاكم النوايا ولا نريد فعل ذلك ، ولكننا نستقرئ الأحداث ونحاول تكوين وجهة نظر بعيدة عن التشنج العاطفي وقراءة مافي الصدور ،وذلك بقدر ما تسمح الأحداث والمعطيات بفعل ذلك . وهذا يقودنا الى محاولة تقديم مسيرة المجلس من خلال استقراء الانجازات والاخفاقات مقارنة بذات الأهداف الرسمية المعلنة من ناحية ، وبتجاوز هذه الأهداف من ناحية أخرى ،وهذا هو موضوع الصفحات التالية .

حصيلة التجربة

أمضى مجلس التعاون أكثر من ثمان سنوات من عمره ، ورغم أن هذه المدة ليست الا فترة زمنية وجيزة في عمر الشعوب والمؤسسات لا تساعد على التقويم السلم تماما ولا تسمح به ،الا أن تقويمنا لحصيلة التجربة في هذه الورقة لا يستند على اطلاق أحكام مطلقة وليس منطلقة اقتناع قلبي مسبق بنجاح أو فشل مثل هذه التجربة ، بقدر ماهو محاولة استقراء موضوعية لم تتم خلال هذه السنوات الثمان " كخطوات " أولية في سبيل تحقيق الأهداف الكلية . نحن على قناعة من أن مجلس التعاون ، وكما يصرح المسؤولون فيه ، لا يمتلك عصا سحرية قادرة على قلب تاريخ طويل من القطرية والتجزئة وتضارب المصالح والسياسات وآثار المستعمر والغازي الأجنبي ،بل ان كل ذلك يحتاج الى وقت طويل والكثير من الصبر . كل ذلك طرح منطقي من الممكن الاقتناع به ولو جزئيا ،غير أن فترة مثل تلك التي مرت من عمر المجلس كفيلة بأن تكون حافلة بالكثير من المعطيات الأولية التي تشكل مؤشرات ولو جزئية عن جدية السير نحو تحقيق الأهداف الرسمية المعلنة ، فمابالك بتلك الأهداف التي يعتقد الكثير من أبناء المنطقة أنها جديرة بالتحقيق ولو أنها لم ترد ضمن الأهداف الرسمية المعلنة ، وهو ماسنتحدث عنه في حينه . نحن ، والتكرار هنا من باب الضروريات ، لا نريد " محاكمة النوايا " وليس هدفنا الحكم على ماتخفيه الصدور ،فهذه مسألة خارجية عن اطار النظرة الموضوعية للأمور ، غير أننا لن نتورع عن استنتاج واستخلاص هذه النوايا اذا سمحت المعطيات الموضوعية

بذلك وهذا ، ان حدث ،سوف يكون على أضيق نطاق ممكن . تقويمنا لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف يكون قائما على ثلاثة محاور أساسية ،تنظيميا ، واقتصاديا ، وأمنيا .

تنظيميا :

ان الهدف الأساسى لمجلس التعاون ، كما ينص على ذلك البند الأول من المادة الرابعة للنظام الأساسى للمجلس، هو الوصول الى الوحدة الخليجية . بل وأكثر من ذلك فان أحاديث المسؤولين فى دول المجلس ترى فيه نموذجا يحتذى فى سبيل الوصول الى الوحدة العربية ذاتها [٣٠] . فالى أى حد استطاع المجلس اتخاذ خطوات ايجابية فى سبيل تحقيق هذا الهدف من حيث البنى الهيكلية التنظيمية والمؤسسات الدستورية المشتركة .

تحدد المادة السادسة من النظام الأساسى للمجلس أجهزته التنظيمية الأساسية كالتالى :

١ ـ المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات .

٢ ـ المجلس الوزارى .

٣ ـ الأمانة العامة .

وتضيف المادة السادسة بأن : " لكل من هذه الأجهزة انشاء ماتقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية" . أى أننا نستطيع ،من الناحية الشكلية ،أن نقسم هذه الأجهزة وفقا للتصنيف الثلاثى للسلطات الى : السلطة التشريعية وتتركز فى يد المجلس الأعلى ، السلطة التنفيذية وتتركز فى يد المجلس الوزارى ، السلطة القضائية وتتركز فى يد هيئة تسوية المنازعات . وبما أن هذه الهيئة لا تتمتع بصفة المؤسسة بل ولا حتى صفة الجهاز الثابت اذ أنها ملحقة أو تابعة للمجلس الأعلى من ناحية ، كما أنها ، وكما ينص البند الثانى من المادة العاشرة للنظام الأساسى للمجلس ، تتشكل وفق رغبة المجلس الأعلى" فى كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف " فان السلطة القضائية فى المجلس تتركز

أيضا بيد المجلس الأعلى . وعلى ذلك نستطيع القول ان المجلس الأعلى يشكل السلطتين التشريعية والقضائية والمجلس الوزارى يشكل السلطة التنفيذية (حكومة المجلس ان صح التعبير) . هذا بالنسبة للتقسيم الشكلى ، أما بالنسبة للاستقلال النسبى لهذه السلطات عن بعضها البعض ، فنستطيع القول انه معدوم . فعند النظر الى المادة الثانية عشرة من النظام الأساسى للمجلس التى تحدد اختصاصات المجلس الوزارى نجد أن هذا المجلس مرتبط ارتباطا كاملا وتاما بالمجلس الأعلى فى كافة الأمور الجوهرية مما يعنى أن المجلس الأعلى ، فى حقيقة الأمر ، يمسك بيده كافة السلطات الثلاث من تشريعية وتنفيذية وقضائية . أما بالنسبة للأمانة العامة فمهمتها بيروقراطية بحتة حيث تتركز وظيفتها فى المسائل الاجرائية ونحوها وبذلك فانه لا يمكن تصنيفها ضمن الأجهزة الرئيسية فى المجلس ذات العلاقة بالسلطات الثلاث ، وذلك كما يتبين لنا من المادة الخامسة عشرة التى تحدد اختصاصات الأمانة العامة .

وفى الحقيقة ، وفى هذا المجال ، فانه لا يهمنا بيد من تكون السلطة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية ، ولا مدى استقلالية كل منها بقدر مايهمنا مدى "تعالى" الأجهزة التى تمثلها فوق السيادات الوطنية أو القطرية للدول الأعضاء فى المجلس. وحيث أن المجلس الأعلى هو أهم جهاز فان التركيز سوف يكون عليه بصفة أساسية .

من الملفت للنظر أن المجلس الأعلى ومنذ انشائه بانشاء مجلس التعاون وحتى هذه اللحظة لا يتمتع بصفة " الالزام " السياسى ، أى بكونه سلطة مركزية فوق السلطات القطرية ، بالنسبة للدول الأعضاء فى المجلس ، ولا يبدو فى الأفق أية مؤشرات تدل على أن المجلس الأعلى يسير فى هذا الاتجاه . بمعنى آخر ، فان أعلى سلطة فى مجلس التعاون ، ألا وهى المجلس الأعلى ، مازالت وظيفتها ذات صفة " تشاورية " حيث يجتمع قادة الدول الأعضاء ويتخذون قراراتهم المتعلقة بالمسائل الجوهرية بالاجتماع عند التصويت عليها . ورغم صفة الاجماع هذه (المادة التاسعة من النظام الأساسى) تبقى القرارات أيضا غير ملزمة على أرض الواقع بالنسبة للدول الأعضاء حيث تقوم كل دولة

قطرية من دول المجلس بممارسة سيادتها الوطنية الكاملة فى هذا المجال من حيث التنفيذ أو عدمه . وقد عبرت وثائق مجلس التعاون عن هذه النقطة بكل وضوح حيث تقول أحدى هذه الوثائق مايلى : " وقد اتبع المجلس فلسفة الاقناع والاقتناع ، فلا احراج فى عمل المجلس ، ولا فرض على من لا تسمح ظروفه بالقبول ، فاذا برزت صعوبة لدولة ما فى تطبيق قرارات ارتضتها الدول الأخرى ، فلا غضاضة من اعفائها حتى تسمح ظروفها ، ... النهج الآخر الذى اتبعه المجلس ووفر عليه الكثير من الأذى ، هو الاعلان بأنه ليس شريكا فى الشؤون الداخلية ، فلكل بلد قوانينه وظروفه ، ولكل شريحة خصائصها ولكل دولة سيادتها " [٣١] . فاذا كان هناك شئ من المنطق فى الجزء الأول من هذه المقولة أو هذا الطرح ، فان الجزء الثانى خال من قوة الاقناع.

ورغم المآخذ الكثيرة التى يمكن أن تؤخذ على شرط " الاجماع " فى التصويت فى المجلس الأعلى من حيث أنه يعرقل اتخاذ القرارات التى قد تخدم هدف الوحدة المعلن اذ تستطيع أية دولة عضو أن تمنع اتخاذ قرار معين اذا رأت فيه تهديدا لسيادتها الوطنية القطرية ، وفى هذا تكريس للتجزئة وعرقلة لتحقيق هدف الوحدة الذى هو الهدف الأول المعلن فى النظام الأساسى للمجلس ، نقول انه رغم وجود مثل هذه المآخذ والمثالب على شرط الاجماع مأخوذا فى اطار الهدف المعلن ، فانه من الممكن قبوله وقتيا على الأقل اذا كانت القرارات التى تتخذ فى ضوئه تكتسب صفة الالزام السياسى . ولكن المشكلة أن مثل هذه القرارات ، رغم اتخاذها فى ضوء شرط الاجماع ، فانها فى الحقيقة غير ملزمة سياسيا لأية دولة عضو اذ تبقى " السيادة الوطنية " هى المرجع الأول والأخير وذلك كما يتضح من النص السابق كما أن النظام الأساسى للمجلس خال من أية اشارة الى مسألة الالزام هذه بشكل صريح وواضح وغير قابل للتأويل ، مما يدل أو يعنى أن مسألة التطبيق للقرارات هى مسألة " تطوعية " من الناحية الفعلية بالنسبة للسيادات الوطنية .

ورغم أنه قد مرّ الآن أكثر من ثمان سنوات على قيام مجلس التعاون لدول الخليج

العربية ، ورغم أن الكثير من المثقفين المهتمين بالقضايا الخليجية قد أبدوا مآخذهم على شرط " الاجماع " هذا وما يتبعه من صفة تطوعية لتنفيذ القرارات ، وماقد يؤدى اليه من نتائج ضارة بمبدأ الوحدة ، الا أنه لم تظهر أية بادرة ايجابية فى سبيل اصلاح هذا الخلل ، اذا كان الهدف فعلا هو الوصول الى الوحدة الخليجية كما يقول النظام الأساسى للمجلس (٢٢) . بمعنى آخر ، فان الممارسة تقع على طرف مناقض للنظرية أو الهدف الرسمى المعلن . ونخرج من ذلك كله أن القائمين على مجلس التعاون يريدون تحقيق مالا يتحقق أو المستحيل وذلك بمقارنة الأهداف المعلنة مع الممارسات العملية والوضع التنظيمى للمجلس ، يريدون تحقيق الوحدة وفى ذات الوقت احتفاظ الوحدات الداخلة فى هذه الوحدة بسيادتها الوطنية والقطرية كاملة غير منقوصة فى أى جانب من جوانبها ، وهذه ، فى حقيقة الأمر ، معادلة مستحيلة . أما اذا كانت مسألة الوحدة الخليجية مجرد ديباجة أدبية أو نص قانونى وجد فى النظام الأساسى دون مضمون محدد أو معنى معين ، فمن الأفضل الغائه وذلك فى سبيل أن تكون الأمور أكثر وضوحا ودقة وتعبيرا عن القصد والهدف الفعلى . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانه اذا كان المراد من مجلس التعاون هو انشاء منظمة اقليمية (أو شبه اقليمية) فانه يجب النص على ذلك صراحة فى النظام الأساسى ، دون الحديث عن مسألة الوحدة ، وذلك حتى لا تختلط الأمور وتتشابك الأهداف والمقاصد وتضيع الحقيقة فى خضم ذلك كله . فمن المعلوم أن هنالك ثلاثة مبادىء أساسية يجب أن تتوفر فى حالة انشاء منظمة دولية أو اقليمية وهى مبدأ القبول ومبدأ السيادة ومبدأ الوظيفية . ويرى البعض أن مثل هذه المبادىء متوفرة فى مجلس التعاون الخليجى ولأجل ذلك اعتبروها منظمة اقليمية وليست تجمعا وحدويا ضمنا (٢٣) . غير أن الغموض الذى يكتنف مجلس التعاون هو ايراده هدف الوحدة كأول أهدافه مما يجعله شكلا وممارسة منظمة اقليمية ، أما مضمونا فانه تجمع وحدوى ، وهنا تبرز المعضلة .

واذا كان هدف الوحدة مقصد وغاية فعلية لمجلس التعاون ، فانه من الضرورى

والواجب احداث تغييرات هيكلية تنظيمية معينة وذلك فى سبيل خلق مؤسسات مشتركة فوق ـ قطرية تتمتع بصفة الالزام السياسى وصفة العلوية فوق السيادات الوطنية ، وفى ذلك فقط نكون بصدد " تجمع وحدوى " وليس مجرد منظمة اقليمية لا أعتقد أنها سوف تتفوق فى قراراتها على الجامعة العربية المتفوقة فى قراراتها واتفاقياتها على السوق الأوروبية المشتركة ذاتها ولكن مع بقاء جانب التنفيذ جامدا أو مجمدا . وعندما تحدث مثل هذه التغيرات الهيكلية فانه سوف يكون هنالك ضابط يحد من السيادات الوطنية القطرية بما يحد من صلاحيات السلطات القطرية ، ولكن هذا هو أقل ثمن ممكن للوحدة ، اذ لا وحدة بغير ثمن ولا وحدة بغير تضحيات ولا وحدة بغير ألم لبعض الشرائح الاجتماعية والنخب السياسية ، ولكنه ألم وقتى وجزئى فى سبيل مستقبل أفضل وكلى ، أى لعموم مجتمعات الخليج وشعوبها . هكذا يقول التاريخ وهكذا تعلمنا تجارب التاريخ فى مسألة الوحدة . ان أول ما تعلمناه فى مبادىء السياسة أن الالزام والاكراه هما أبرز صفات السلطة السياسية ، فاذا ما أريد تحقيق وحدة خليجية حقا فلابد من قيام مثل هذه السلطة التى سوف تكون بلا معنى اذا خلت من عنصر الالزام السياسى . والحقيقة أن هذا القصور التنظيمى فى بنية المجلس سوف يكون له آثار سلبية عديدة على كافة الاتفاقيات والقرارات التى يتخذها المجلس فى الشؤون الأخرى وذلك من حيث التنفيذ الفعلى .

اقتصاديا :

لا ريب فى أن المدخل الاقتصادى لتحقيق الوحدة هو أفضل المداخل اذ أنه، وعن طريق هذا المدخل ، تتشابك مصالح مختلف الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية فى مختلف الأقطار مما يخلق نوعا من الوعى يتجاوز الاطار القطرى أو الاقليمى حيث تجد مثل هذه الطبقات والفئات والشرائح أن " مصلحتها " تصبح أكثر تحققا كلما أصبح هنالك تجاوزا أكبر للأقليمية والقطرية ، هكذا يقول تاريخ الوحدات الناجحة فى العصر الحديث وخاصة تجربة الوحدة الألمانية . ومن الجلى أن القائمين على مجلس

التعاون ومنظريه لديهم وعى كامل بهذه الحقيقة نستشفه من تبنيهم لهذا المدخل فى اقامة الروابط بين أقطارهم وكذلك نستشفه من التركيز على المسألة الاقتصادية فى كل البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى ، وفى الاعلان الرسمى عن قيام مجلس التعاون وفى النظام الأساسى ، وفى اعلان أبو ظبى ، وأخيرا فى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التى تم التوقيع عليها فى مدينة الرياض السعودية فى ١٥ / ١ / ١٤٠٢ هـ ، الموافق ١١ / ١١ / ١٩٨١م [٣٤] . وحيث أن هذه الاتفاقية هى أعلى ماتوصل اليه المجلس فى هذا المجال ، فان التركيز سوف يكون منصبا عليها .

عند استعراض هذه الاتفاقية نجد أنها مقسمة الى ستة فصول تركز على جوانب التعاون الاقتصادى وفصل سابع يتضمن أحكاما ختامية . وفى الحقيقة فان الفصول الستة الأولى من الاتفاقية تعالج كافة الجوانب الاقتصادية الأساسية فى مجال التبادل التجارى ، وانتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادى ، والتنسيق الانمائى ، والتعاون الفنى ، والنقل والمواصلات ، وأخيرا التعاون المالى والنقدى . وتعتبر هذه الاتفاقية اطارا نظريا للتعاون الاقتصادى وكذلك برنامج عمل لا أعتقد أن هناك أفضل منه ، هذا اذا رأت موادة وبنوده النور ولم تبق حبرا على ورق كما حدث للاتفاقات الاقتصادية العربية فى اطار جامعة الدول العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بشكل خاص. غير أن هنالك أسبابا موضوعية تقف فى الواقع حائلا وعائقا دون تنفيذ بنود هذه الاتفاقية . هذه الأسباب تدور فى جوهرها حول المسألة السياسية ، ونقصد بذلك النزعة القطرية لكل دولة على حدة وتشبثها بمقولة السيادة الوطنية المستقلة . وذلك يجعلنا نقف وجها لوجه أمام تلك المعادلة المستحيلة التى سبق الحديث عنها : تحقيق الوحدة أو التكامل مع الاحتفاظ الكامل بالسيادات الوطنية القطرية . فالبنى الاقتصادية ـ الاجتماعية فى دول المجلس وكذلك التشريعات المتعلقة بالجانب الاقتصادى هى على طرف نقيض بهذه الدرجة أو تلك مع نصوص روح الاتفاقية الاقتصادية [٣٥] . ويعبر عبد اللطيف يوسف الحمد عن هذه النقطة بالذات حين يقول :

" ويمكن القول اجمالا انه بالرغم من الاتجاهات الايجابية التى تضمنتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، توجد هناك العديد من الصعوبات التى اذا لم يصر الى حلها فسوف تبقى هذه الاتفاقية حبرا على ورق . واذا صح القول ان هذه الاتفاقية ليست ببرنامج عمل واقعى وانما بمثابة اطار نظرى عام يتضمن مجموعة من الخطوط العامة لمسار التعاون الاقتصادى الخليجى ، فان ذلك لايعنى أن هذه الخطوط تتوافق مع مجريات الأمور فى اقتصاديات هذه الدول . اذ أن البنى الاقتصادية ومجموعة الاجراءات والتشريعات التى تحكم نشاطها تحتوى على العديد من التناقضات مع توجهات هذه الاتفاقية وما لم تتبع هذه الاتفاقية خطوات عملية تتناول تغيير هذه البنى والتشريعات القطرية التى تحكمها فستبقى عديمة الفاعلية "[٣٦] . حقيقة أن عملية تغيير هذه البنى والتشريعات القطرية مسألة صعبة وذلك لأنها مرتبطة أساسا بمصالح طبقات وفئات اجتماعية فى كل قطر خليجى على حدة ، الا أن القرار السياسى كان هو العامل الحاسم فى مثل هذه الأمور . بمعنى آخر ، فان الحل لايكون الا بتحول المجلس الأعلى لمجلس التعاون الى سلطة فعلية ذات صفة الزامية فعلية وذات ارادة فعلية فى الوحدة الخليجية بحيث تتخذ من القرارات الالزامية الفعلية مايعيد ترتيب البيت الخليجى من الناحية الاقتصادية بما يكفل تشابك المصالح فوق القطرية وبالتالى تمهيد الطريق أمام الوحدة . ولعل أضعف الايمان فى هذا المجال انشاء هيئة مركزية عليا ذات صلاحيات تطبيقية واسعة وسلطة الزام فوق قطرية مهمتها متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية . ولعلنا نتساءل فى هذا المجال مع الدكتور عمر الخطيب بأنه " اذا كانت نصوص الاتفاقية المذكورة قد ذهبت الى هذه الدرجة المتقدمة من التعاون الاقتصادى الخليجى المشترك ، فاننا لاندرى لماذا لاتبادر الدول الأعضاء فى مجلس التعاون بالاعلان رسميا عن قيام السوق الخليجية المشتركة بعد أن تضع تلك النصوص موضع التطبيق "[٣٧] .

كما أن هنالك أسبابا أخرى تقف عائقا فى طريق تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية

نوجزها كما يلى [٣٨] :

أ و لا : ان الاقتصادات الخليجية عبارة عن اقتصادات أحادية الجانب . بمعنى أنها تعتمد على انتاج سلعة واحدة هى النفط " ليس فقط كمصدر رئيسى من مصادر الدخل القومى ولكن كعنصر أساسى فى تحريك العملية الاقتصادية " [٣٩] . هذا من ناحيـــة ، ومن ناحية أخرى فانه ، ونتيجة أحادية الاقتصادات الخليجية ، فان مجتمعات الخليج قد تحولت الى مجتمعات استهلاكية تعتمد فى استهلاكها هذا على الخارج . ينتج عن هذه الحقيقة أثران سلبيان أساسيان ، فمن ناحية نجد أن غياب التنوع الاقتصادى يشكل عائقا لنمو التجارة البينية بين دول المجلس بما لذلك من أثر على عدم تشابك المصالـح الفوق ـ قطرية ، ومن ناحية أخرى نمو طبقة أو شرائح اجتماعية تجارية (برجوازيـــة كمبرادورية كما تصفها بعض الأدبيات) تنافسية فى مختلف أقطار المجلس تجد مصلحتها فى التعامل مع المصدر الأجنبى وتشكل عائقا لأى تغيير محتمل فى البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية والتشريعات الاقتصادية التى تضر بمصالحها الفئوية والطبقية ، وبالتالـــى تتحول مثل هذه الطبقات والشرائح الى حجر عثرة فى طريق التكامل والاندماج ومـــن ثم الوحدة .

ثانيا : التناقض بين القطرى وما فوق القطرى وذلك فيما يتعلق بمسألة التشريعـــات والقوانين الاقتصادية التى فى حقيقتها انما تعكس مصالح الفئات والطبقات والشرائـــح الاجتماعية القطرية ذات المصلحة فى استمرار التجزئة وحماية الدولة القطرية ، بمـــا يؤدى اليه ذلك من اعاقة سريان حركة التجارة والمال والأفراد بين دول المجلس .

ثالثا : مسار أو اتجاه الاستثمار المالى والنقدى ، سواء الحكومى العام والخـــاص ، يسير فى اتجاه تنافسى وليس تكاملى ، واستثمارها عادة مايكون فى نفس الأســـواق الأجنبية مما يزيد من حدة التنافس ويقلل من أوجه التكامل [٤٠] . حقيقة أنه قد قامت مؤسسة " تعاونية " خليجية بهدف الاستثمار هى " مؤسسة الخليج للاستثمار (وافـق المجلس الأعلى فى دورته الثالثة فى المنامة بتاريخ ٩ ـ ١١ نوفمبر ١٩٨٢ على انشـاء

المؤسسة برأسمال حدد لاحقا بألفين ومائة مليون دولار أمريكى ، بمقر دائم هـــو الكويت ، وتم عقد الاجتماع التأسيسى فى ١٢/١٠/١٩٨٣ فى مدينة الرياض) الا أن وثائق المجلس لا تذكر شيئا عن انجازاتها أو أعمالها منذ تاريخ اجتماع أول مجلـــس ادارة للمؤسسة فى الكويت بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣م (٤١) .

من ناحية أخرى ،فان تركز الاستثمارات المالية والنقدية الخليجية فى الغـــرب الرأسمالى يزيد من حدة تبعية أقطار المجلس للغرب ويجعلها أكثر قابلية للتأثـــر بضغوط تلك الدول المستثمر فيها مما يضعف ، أو حتى يلغى ، استقلالية القـــرار السياسى فى دول مجلس التعاون (٤٢) . لماذا لا تجد هذه الاستثمارات قنوات أخـرى أكثر انتاجية ونفعا لاقتصادات المنطقة بدل أن تكون أرقاما فى بنوك الغرب أو محركـا لاقتصاده وموظفا لأبنائه . لماذا لا تكون هذه الاستثمارات محركا لاقتصادات الوطـــن العربى مثلا وموظفا لأبناء العرب على أقل تقدير .

من أجل هذه الأسباب نجد أن معظم بنود الاتفاقية الاقتصادية لم يخرج الـى حيز التنفيذ الا فى القليل منه . فالتبادل التجارى البينى لم يرتفع الى مستوى يزيـد من درجة التشابك التجارى بين أعضاء المجلس(أنظر جدول رقم ١) ، والتعرفـــة الجمركية الموحدة تجاه الخارج لم تخرج الى حيز الوجود رغم أنه من المفروض أن تكون واقعا ملموسا عام ١٩٨٧ م (كل ما اتفق عليه هو وضع حد أدنى للرسوم الجمركيـــة المفروضة على السلع الأجنبية مقداره ٥٪ وحد أعلى مقداره ٢٠٪ اعتبارا مـــن أول سبتمبر سنة ١٩٨٣م) ، كما أن بعض أقطار المجلس(عمان) قد طالبت بتأجيل تطبيق بعض بنود الاتفاقية وذلك نظرا لأوضاعها الاقتصادية " والظروف الخاصة بمنتوجاتهـا الوطنية " (٤٣) . هذا بالاضافة الى أن العملة لم تتوحد رغم نص الاتفاقية على ذلـــك (المادة الثانية والعشرون) وليس هنالك بوادر تشير الى السير فى هذا الاتجـــاه ، وهنا نجد أنفسنا مرة أخرى فى مواجهة تناقض القطرى وما فوق القطرى .

جدول رقم (١)

اجمالى التبادل التجارى بين دول المجلس

(١٩٨١ — ١٩٨٦)

(مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	الاجمالى	نسبة التغيير	نسبة التجارة البينية الى حجم التبادل التجارى
١٩٨١	٤٢٨٢ر٥	٢١٢٢ر٠	٦٤٠٤ر٥	—	٢ر٩ ٪
١٩٨٢	٤٨٤٠ر٣	٢٢٠٧ر١	٦٠٤٧ر٤	— ٦ ٪	٣ر٤ ٪
١٩٨٣	٣٣٦٣ر١	١٦٩٠ر٧	٥٠٥٣ر٨	— ١٦ ٪	٣ر٥ ٪
١٩٨٤	٣٢١٥ر٢	١٧٣٨ر٥	٤٩٥٣ر٧	— ٢٠ ٪	٣ر٨ ٪
١٩٨٥	٢٨١٥ر٣	٢٠٥٨ر٦	٤٨٧٣ر٩	— ٢٠ ٪	٤ر٨ ٪
١٩٨٦	٢٢٣٧ر٧	١٤٤١ر٩	٣٦٧٩ر٦	— ٢٥ ٪	٤ر٩ ٪

المصدر : النشرة الاقتصادية ، العدد الثالث ١٩٨٨ ، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض .

أمنيـــا :

على الرغم من أن المسألة الأمنية (داخليا وخارجيا) لم يأت ذكر لها سواء فى الاعلان الرسمى عن قيام المجلس أو فى النظام الأساسى ، الا أنها أكثر المسائـــل استحواذا على الاهتمام من قبل دول المجلس . وقد برر عدم ذكر المسألة الأمنية فـــى اعلان التأسيس بالخشية من سوء التفسير أو التأويل من كون مجلس التعاون تكتـــلا أو حلفا عسكريا موجها ضد الآخرين (٤٤) .

ففى المجال الدفاعى ، كانت قمتا الكويت (٢٧-٢٩ نوفمبر ١٩٨٤م) ومسقـــط (٣ - ٦ نوفمبر ١٩٨٥) انطلاقة فى هذا المجال حيث كان من نتائجهما الاتفاق على اطار للتعاون الدفاعى واستراتيجية دفاعية معينة لدول المجلس ، كما تم انشاء قـــوة عسكرية مشتركة (قوات درع الجزيرة) بقيادة عسكرية خليجية مشتركة ومقر ثابت هو قاعـــدة الملك خالد العسكرية . وقد كان المأمول من " قوات درع الجزيرة " أن تلعب دور " قوة تدخل سريع " خليجية وذلك للدفاع عن أمن واستقرار المنطقة داخليا وخارجيا (٤٥) . كما أن هنالك محاولات للتنسيق فى مجال التسليح من حيث توحيد ، أو تحقيق الانسجام ، فى أنظمة التسلح من ناحية والاتفاق على مصادر السلاح من ناحية أخرى .

وفى الحقيقة فاننا لا نستطيع الحكم على مدى كفاءة " قوات درع الجزيرة " حيـــث أنه لم تتاح الفرصة لها لاختبار قدراتها عمليا فى مجابهة فعلية . غير أننا نستطيـــع استنتاج هذه الكفاءة وذلك من خلال عدة مؤشرات وعوامل نعتقد أنها تشكل عوائـــق جوهرية فى سبيل ارتفاع هذه الكفاءة من ناحية وفى درجة التعاون الدفاعى من ناحيـة أخرى . هذه المؤشرات والعوامل نستطيع أن نعددها بايجاز بالقول بأنها النزعـــة القطرية فى سبيل تثبيت السيادات الوطنية ، عوامل بنيوية ، الاختراق الأجنبى لهـذه القوات .

بالنسبة للنزعة القطرية فانها ، وكشأنها فى كافة أوجه التعاون ، تعتبر أهـــم العوائق فى سبيل قيام تعاون دفاعى قادر على حماية المنطقة بسواعد أبنائه . اذ أن

التشبث الشديد، الذى يصل أحيانا الى حد الهوس ، بمسألة السيادة الوطنية والاستقلال الذاتى يؤدى الى محاولة " مأسسة " التنظيمات الوطنية على أسس قطرية شديدة النزعة . والمؤسسة العسكرية تعتبر من أبرز هذه المؤسسات ان لم تكن أبرزها من حيث مدى تنظيمها والقوة التى تمثلها والدور الذى من الممكن أن تلعبه سياسيا فى المقام الأول . لذلك فان هذه المؤسسة خاضعة أكثر من غيرها للتنشئة الرسمية القائمة على تجذير القطرية والوطنية القائمة على أساسها وذلك بما يخدم الاستقلالية المطلقة للسيادات الوطنية القطرية ، وكل ذلك هو فى خاتمة المطاف يشكل عائقا أساسيا للتعاون فى مجال الأمن الخارجى أو الدفاع. فالمؤسسة العسكرية ، وفق المعطيات السابقة ، أكثر المؤسسات حساسية تجاه القطرية والسيادة الوطنية وبالتالى قد تكون أكثرها رفضا لأى شكل من أشكال التعاون الذى قد يهدد القطرية والسيادة الوطنية . وفى هذا المجال ، يعلق انثونى كوردسمان ، وهو خبير فى الشؤون العسكرية الخليجية ، على هذه المسألة حيث يقول : " لقد أثبتت الدول الأعضاء (فى مجلس التعاون) أنها غير قادرة على الاتفاق حول صيغة محددة مقبولة للتعاون الدفاعى ، كما أن بعض المشكلات القديمة ، وذلك مثل خوف الامارات من النفوذ العمانى على القوات العمانية فى القوات المسلحة للامارات ، قد تحول الى قضية "[٤٦] . بمعنى آخر ، فان التعاون فى مجال الدفاع يحد منه وبشكل كبير جدا خوف الدول الأعضاء من بعضها البعض من حيث الهيمنة العسكرية لأحدها على الآخر وذلك انطلاقا من الخوف الدائم على السيادة الوطنية المستقلة لهذه الدول ، وبالتالى على وجودها كدولة مستقلة ذات سيادة لم تنلها الا حديثا (١٩٧١ بالنسبة لمعظمها) .

أما بالنسبة للعوامل البنيوية فنستطيع ايجازها بالقول بأنها تشمل قلة عدد السكان ، الحجم الجغرافى الصغير ، النزاعات التقليدية بين دول المجلس ، والنقص فى التخطيط العسكرى الفعال[٤٧] . غير أن أهم هذه العوامل كعوائق للتعاون الدفاعى هى فى رأينا قلة عدد السكان ، والصراعات التقليدية ، والنقص فى التخطيط (أنظر جدول ٢ ، ٣) . فثلاث من دول المجلس الست (الامارات ، قطر ، الكويت)

مؤشرات القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي

(١٩٨٣ - ١٩٨٤ م)

جدول رقم (٢)

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	النسبة المئوية لغير المواطنين	عدد القوات المسلحة (بالألف)	أسلوب التجنيد	النسبة المئوية للقوات المسلحة الى عدد السكان	النسبة المئوية للانفاق العسكري من الدخل الوطني
الامارات	١ر١	٧٧	٤٩	من خارج الدولة ـ تطوعي (١)	٤ر٥	١٠
البحرين	٠ر٤	٣٧	٢ر٧	تطوعي	٠ر٧	٧
السعودية	٨	٣٥	٥١ر٥ (٢)	تطوعي	٠ر٦	١٤
عمان	١	٢٦	٢٣ر٥	تطوعي	٢ر٣	٢٨
قطر	٠ر٣	٧٢	٦	من البادية ـ تطوعي	٢	٣
الكويت	١ر٥	٦١	١٢ر٤	اجباري (١٩٧٨) قانونا تطوعي فعلا	٠ر٨	٨
المجموع	١٢ر٣	٥١ (متوسط)	١٤٥ر١	تطوعي (عموما)	١ر٨ (متوسط)	١١ر٦ (متوسط)

(١) معظمها من العمانيين .

(٢) هذا العدد غير متضمن لحوالى ٢٥ ألفا من أفراد الحرس الوطني

المصدر : استقيت هذه المعلومات من : Anthony H. Cordesman, The Gulf and The Search for Strategic Stability, (Boulder: Westview Press, 1984).

جدول رقم (٣)

بعض مؤشرات القوة العسكرية للدول الأخرى فى المنطقة

(١٩٨٣ - ١٩٨٤م)

الدولة	عدد السكان (بالمليون)	النسبة المئوية لغير المواطنين	عدد القوات المسلحة (بالألف)	النسبة المئوية لعدد القوات المسلحة الى عدد السكان	النسبة المئوية للانفاق العسكرى من الدخل الوطنى
ايران	٤١ر٥	٢	٢٠٠٠	٤ر٨	٧ - ١١
العراق	١٤ر٣	٦	٥١٧ر٣	٣ر٥	٢٤
اليمن (ش)	٧ر٢	—	٢١ر٦	٣ر	١٩
اليمن (ج)	٢ر٠	—	٢٥ر٥	١ر٣	١٨

المصدر : معلومات استقيت من المصدر السابق

يشكل المواطنون فيها أقلية ، وفى الحقيقة فان هذا وضع غير طبيعى البتة. كما أن الدول الثلاث الأخرى يشكل فيها الأجانب نسبة عالية جدا . قلة المواطنين بالاضافة الى أسلوب التجنيد فى دول المجلس مسألة تطوعية دفع المؤسسة العسكرية فى بعض هذه الدول الى اللجوء الى العنصر الأجنبى من ناحية والى تقديم مزايا مادية كبيرة للعاملين فى القطاع العسكرى ، وكلا العاملين يشكلان عامل ضعف لا قوة بالنسبة للقوات المسلحة. فالأجنبى لا يمكن أن يدافع عن أرض لا ينتمى اليها كما أن المنتمى الى المؤسسة العسكرية لأسباب مادية بحتة لا يمكن أن يكون انتماؤه بدافع الدفاع عن الأرض . فاذا كانت هذه التناقضات موجودة فى المجال الوطنى القطرى فلابد أن يكون لها انعكاس على مجال التعاون الفوق - قطرى . فالمؤسسة العسكرية الحالية فى دول المجلس خلقت لنفسها مزايا ومصالح معينة تتناقض فى جوهرها مع مسألة التعاون ولا تتحقق الا على المستوى القطرى ، وبالتالى فانها تحولت الى ما يشبه " جماعة مصلحة " تقف فى نقيض معين مع التعاون الذى لابد وأن يكون بدرجة أو أخرى على حساب وجودها المستقل ،وهذا يعود بنا مرة أخرى الى مسألة التركيز الهوسى على مسألة السيادة الوطنية المستقلة وما ينبع من ذلك من سياسات مختلفة تجاه المسألة العسكرية والتعاون الدفاعى (٤٨) .

أما النزاعات التقليدية بين دول المجلس (قطر والبحرين أو عمان والامارات مثلا) فهى ذات جذور تاريخية تتعلق بالعلاقة التاريخية بين الأسر الحاكمة فى المنطقة من ناحية ، وذات جذور جغرافية تتعلق بمسألة الحدود و"السيادة " الوطنية والتى ظهرت مع تحول امارات ومشيخات المنطقة الى دول حديثة بالمعنى القانونى (٤٩) . هذه العلاقات القائمة على شئ من "الريبة " ذات الجذور التاريخية ، والتى تحتاج فى بحثها الى دراسة مستقلة فى الواقع ،تعيق مسألة التعاون فى شتى صورها من ناحية عامة وفى الناحية الدفاعية خاصة وذلك انطلاقا من هاجس " الهيمنة " من قبل أحد الأطراف على الآخر ،بل انه يدفع دول المنطقة الى تحبيذ التعاون العسكرى مع

القوى الأجنبية على حساب القوى المحلية ، وهذا يقع فى تناقض شديد مع مقولة القائمين على المجلس بأن حماية الخليج يجب أن تكون من مهمة أبنائه (٥٠) .

عموما نستطيع ايجاز العوامل البنيوية التى تقف حائلا دون قيام تعاون دفاعى فعال بين دول المجلس بعشرة نقاط أوردها كورد سمان (٥١) :

١ ـ الافتقار الى التربية والتثقيف بين العاملين فى القطاع العسكرى .

٢ ـ التمييز الشديد فى المكانة بين الضباط والمجندين مما يعيق قيام قيادة ملائمة وتعاون .

٣ ـ عدم استعداد الضباط للانخراط فى التدريب والصيانة اللتان تعتبران أعمالا يدوية .

٤ ـ عدم الاستعداد للانخراط فى أعمال الصيانة المتطورة والاجراءات اللوجستية .

٥ ـ المركزية المبالغ فيها المزمنة فى اتخاذ القرار والادارة .

٦ ـ ينتج عن ذلك افتقار فى التعاون والتنسيق فى مجال الخدمات المتداخلة .

٧ ـ العجز عن التسيير الفعال لأنظمة الادارة .

٨ ـ المحاباة و " تسّيس " اجراءات الترقية .

٩ ـ الاعتماد الشديد على النصح والمساعدة الأجنبية .

١٠ ـ عدم الاستعداد لتبليغ الحقيقة الفعلية عما يمكن أن يكون تهديدا سياسيا أو مهنيا وطشكلات القوات .

أما بالنسبة للاختراق الأجنبى للقوات المسلحة فى دول مجلس التعاون ، فيكفى أن نعلم ، دون تعليق ، المعلومات التالية : فى الامارات العربية المتحدة يشكل الأردنيون نسبة كبيرة من الضباط فى الجيش ، والباكستانيون فى سلاح الطيران ، بالاضافة الى العديد من الضباط البريطانيون فى مجال العقود . وفى البحرين هنالك مدرسة للبحرية الأمريكية ، كما أن القوات الأمريكية تستخدم التسهيلات البحرية البحرينية . وفى عمان يوجد ٤٥٠ ضابطا بريطانيا عاملا فى القوات المسلحة ، كما أن ثلث ($\frac{1}{3}$) الجيش

برمته يتكون من عناصر بلوشيه مدربة ومتخصصة . وفى السعودية يوجد مايقارب ٤٠ ألف عنصر أجنبى (أمريكيون ، بريطانيون ، فرنسيون ، باكستانيون ، مصريون ، وجنسيات أخرى) يعملون فى المجال العسكرى والمدنى المتعلق به . وفى قطر نسبة كبيرة من الخبراء من بريطانيا والباكستان وجنسيات عربية متعددة . وفى الكويت أعداد كبيرة من المدربين الأمريكيين والخبراء والمستشارين السوفييت والضباط البريطانيين ومدربين فرنسيين بالاضافة الى مستشارين بحريين باكستانيين وكذلك ضباطا مصريين وأردنيين للمساعدة فى نظام التجنيد الاجبارى (٥٢) . أما فى المجال الأمنى الداخلى ، فقد أقرت قمة الرياض الثامنة (٢٦ - ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧م) الاستراتيجية الأمنية الشاملة وذلك بعد طول مشاورات واتصالات وتحفظات (وخاصة من دولة الكويت) على بعض بنود الاتفاقية الأمنية وخاصة تلك المتعلقة بتبادل تسليم المجرمين الفارين ، والخلاف حول تعريف المقصود " بالمجرم " وهل يعتبر المعارض السياسى مجرما أم لا ؟ (٥٣) . والحقيقة أننا لانستغرب أن يكون هذا الجانب هو أكثر الجوانب الحاحا فى تجربة مجلس التعاون اذا علمنا أن " العامل الأمنى " كان من الأسباب الرئيسية ، ان لم يكن السبب الرئيسى ، فى ظهور مجلس التعاون الى الوجود فى مرحلة تاريخية محددة ، وهذا مايتضح من خلال ماذكر سابقا حول ظروف وملابسات وأسباب قيام المجلس. ورغم أن جانب الأمن الداخلى يشكل الجزء الأكبر من نشاطات مجلس التعاون الخليجى ، فان المؤشرات التى يعيش فى ظلها أبناء المنطقة لاتوحى بذاك النجاح الذى قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة . والحقيقة ان المعلومات فى هذا المجال غير متاحة بالشكل المطلوب الا أن المؤشرات المعاشة تدفع الباحث الى استخلاص نتائج معينة فى ظل غياب المعلومات الدقيقة . فرغم مرور أكثر من ثمان سنوات على قيام المجلس فان عبور مواطنى دول المجلس من دولة الى أخرى يزداد صعوبة فى حقيقة الأمر بدل أن يكون أيسر . فالملاحظ زيادة فى نقاط التفتيش ونحوها على الحدود بين دول المجلس مما يوحى بأن المسألة الأمنية مازالت غير محسومة بين دول المجلس مما تنعكس آثاره على المواطن البسيط الذى يرى أن العبور كان أسهل قبل ظهور المجلس منه بعده .

أما القول بأن تأشيرات الدخول قد ألغيت بين دول المجلس فان هذا بحد ذاته لا يعتبر انجازا اذ أن كثير من الدول العربية والأجنبية لا تفرض تأشيرات دخول على مواطني دول المجلس . ان المطلوب فى هذا المجال ، وذلك فى سبيل جعل المواطن البسيط يحس بوجود المجلس، هو الغاء الحاجة الى جواز عند الانتقال من دولة الى أخرى من دول المجلس من ناحية ، ومن ناحية أخرى فرض تأشيرة موحدة على القادمين من الخارج وذلك بما يوحى بوحدة دول المنطقة تجاه العالم الخارجى .

ان اجراءات الأمن شىء مطلوب وذلك بما يكفل استقرار الوطن والمواطن ولكن الخشية من أن تتحول اجراءات الأمن هذه الى شىء مبالغ فيه قد يثقل كاهل المواطن ويفقده بالتالى الاحساس بالانتماء والولاء الى الأرض والوطن . نحن فى عصر التقدم العلمى وفى هذا العصر من الممكن تنفيذ اجراءات الأمن بيسر وسهولة دون الحاجة الى دفع المواطن الى الاحساس " بالرهبة " من هذه الاجراءات . وفى هذا المجال فان دول المجلس سوف تساهم فى التقدم الحضارى والانسانى للمنطقة والعالم فيما لو شرعت فى انشاء وثيقة لحقوق الانسان فى المنطقة تدعم من عملية التلاحم بين المواطن والدولة والمواطن والمجلس بما يكفل خير الحاكم والمحكوم والمواطن والمسوءول ، وتجعل من مسألة الحفاظ على أمن المنطقة مسوءولية كل مواطن وليس فئات معينة فقط ، وذلك لأن مثل هذه الوثيقة سوف تعزز من قيم الولاء والانتماء للمجتمع والدولة فى آن واحد معا .

عموما ، وفى نهاية هذا الجزء من الورقة ، نستطيع القول ان ما حققه مجلس التعاون فى محاوره الثلاث (التنظيمى والاقتصادى والأمنى) هو دون المستوى المأمول وذلك بالقياس وبالنسبة الى الأهداف الرسمية المعلنة ذاتها سواء فى الاعلان الرسمى عن قيام المجلس أو فى نظامه الأساسى أو فى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة . بمعنى آخر ، فان مقياسنا هنا والذى حكمنا من خلاله على أن ما حققه مجلس التعاون دون المستوى المأمول ، ليس من عندياتنا كما أننا لم نتطرق الى تلك الأهداف

والغايات التى قد تبدو مثالية ومتعجلة للقائمين على المجلس، بل ان هذا المقياس هو الذى قدمه مجلس التعاون ذاته من خلال وثائقه الآنفة الذكر. ورغم أن لنا تحفظاتنا على ذات التنظير المطروح فى هذه الوثائق ، الا أن التطبيق بعيد كل البعد عن الطرح النظرى فى هذه الوثائق . هنالك فجوة بين مايطرحه مجلس التعاون فى وثائقه وبين التطبيق الفعلى لهذا الطرح ، ما السبب ؟ لعلنا ذكرنا السبب فى ثنايا هذه الورقة ونعيد ذكره هنا باختصار شديد . ان السبب يكمن ، وكما ذكرنا سابقا ، فى أن دول المجلس تريد تحقيق معادلة مستحيلة بالنسبة الى تلك التجمعات التى تسعى الى الوحدة وليس مجرد قيام منظمة اقليمية ، معادلة الاتجاه نحو الوحدة بشرط عدم المساس المطلق بالسيادات الوطنية القطرية ، وهذا لايكون سواء على مستوى المنطق المجرد أو على مستوى التاريخ المحسوس . اذا أرادت دول المجلس فعلا تحقيق الهدف الأول فى النظام الأساسى ألا وهو هدف الوحدة فلابد من تغيرات معينة خاصة فى المجال السياسى وتطبيقات عملية فعلية لما ورد فى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ذاتها ، وهذا يقودنا الى بعض المقترحات فى هذا المجال .

ـ فى سبيل مجلس تعاون أفضل ـ

كما أننا قومنا حصيلة تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفق ثلاثة محاور: تنظيميا ، اقتصاديا ، أمنيا ، فاننا سنسلك هذا التصنيف وذلك فيما يتعلق ببعض المقترحات والمرئيات التى ،وفق قناعتنا ، كفيلة بتقريب مجلس التعاون من هدفه المنشود ألا وهو الوحدة الخليجية كمقدمة للوحدة العربية وجعله فعلا نموذجا يحتذى من قبل بقية دول الوطن العربى . هذه المرئيات والمقترحات نوردها فيمايلى :

أولا ـ تنظيميا :

١ ـ كبح جماح السيادات الوطنية القطرية وذلك لايكون ،ووفق الوضع الراهن ، الا باضفاء صفة " الالزام " على قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون والغاء شرط "الاجماع"

فى اتخاذ هذه القرارات. بمعنى آخر، تحويل هذا المجلس الى نواة سلطة سياسية خليجية مركزية. حقيقة أن ذلك لن يتحقق دفعة واحدة، ولكن بالامكان السعى فى تطبيقه تدريجيا مثل اضفاء صفة الالزام السياسى على قرارات المجلس أولا مع بقاء شرط الاجماع، أو اضفاء صفة الالزام مع الغاء شرط الاجماع على بعض القرارات أولا وذلك كخطوة أولى وتمهيدية لاضفاء صفة الالزام تلك على كافة القرارات.

٢ - من الملاحظ أن المؤسسات السياسية الخليجية المشتركة فى مجلس التعاون كلها مؤسسات على مستوى النخب أو القمة وخالية تماما من أية مؤسسات ولو بسيطة تعكس القاعدة، أى عموم مواطنى مجتمعات دول المجلس. مانقول هنا هو أن مجلس التعاون بمؤسساته الدستورية المختلفة خال من تلك المؤسسات ذات الصفة التمثيلية على الأقل، يخلق فجوة معينة بين القمة والقاعدة على مستوى دول المجلس وتجعل من المجلس بناء تنظيميا بعيدا عن وجدان شعوب المنطقة مما يعيق تطور الوعى الوحدوى فيما بينها وبالتالى يقف حجر عثرة فى سبيل تشابكها ثقافيا وحتى مصلحيا وتنمو النزعة القطرية أكثر وأكثر مما هو ليس فى صالح المجلس مستقبلا. ان المواطن الخليجى يريد أن يرى نفسه فى هذا المجلس، وهذا لايكون عندما تغيب الصفة التمثيلية لمؤسسات المجلس. هذا لايعنى بطبيعة الحال الغاء المؤسسات القائمة حاليا بقدر مايعنى اضافة لها. أما العلاقة بين مختلف هذه المؤسسات (الرسمى منها والتمثيلى) فانها تتحدد وفق دستور للمجلس يحدد بدقة طبيعة المجلس ومؤسساته وحقوق المواطن الخليجى وواجباته. أما ماهية هذه المؤسسات التمثيلية وشكلها التنظيمى والعلاقة بينها ونحو ذلك، فان ذلك موضوع سابق لأوانه اذ ليقر المبدأ ومن ثم تأتى التفاصيل.

٣ - الغاء المادة الخامسة من النظام الأساسى للمجلس والتى تغلق باب العضوية فى المجلس وتجعلها على الدول الست الحالية. حقيقة أن المسؤولين فى المجلس قد أبدوا وجهة نظرهم فى هذه المسألة، وهى وجهة نظر قد لايكون هناك اختلاف

حولها ، من أن اغلاق باب العضوية لا يعنى الاقليمية بل ان المقصود هو التركيز على التشابه شبه الكامل بين دول المجلس من حيث الأنظمة السياسية والخلفية الاجتماعية والاقتصادية ونحو ذلك ، الا أن الانطباع الذى تخلقه مثل هذه المادة ، رغم نفى المسؤولين فى المجلس ذلك ، ان مجلس التعاون هو عبارة عن " ناد للأغنياء " من دول المنطقة وليس كلها ، وقد أبدت الجمهورية العربية اليمنية رأيا يتفق مع هذا القول فى أعقاب قيام مجلس التعاون (٥٤) . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان قفل باب العضوية فى المجلس قد دفع اليمن ، الذى كان يأمل فى عضوية المجلس ، الى الدخول بل وتأسيس مجلس تعاون آخر من العراق ومصر والأردن . نحن نذكر اليمن هنا لأنه الوحيد ، وفق المعلومات المتاحة ، الذى أبدى صراحة الرغبة فى الانضمام الى مجلس التعاون الخليجى ، أما العراق فانه بارك المجلس على لسان الرئيس صدام حسين حين قيامه ولم يصرح بالرغبة فى الانضمام . بمعنى آخر ، فان قفل باب العضوية فى مجلس التعاون الخليجى قد قسم المنطقة ، دون أن يكون هذا هدف أى مسؤول فى المنطقة ، الى " محورين " هما مجلس التعاون الخليجى ومجلس التعاون العربى لا نعلم كيف ستكون العلاقة بينهما ، بدل أن تكون الجهود موجهة فى اتجاه واحد .

من ناحية أخرى فان باب العضوية لو كان مفتوحا لأدى الى حل الكثير من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية . فاليمن مثلا بكثافته السكانية المرتفعة نسبيا وأراضيه الزراعية الخصبة كان دخوله المجلس كفيلا بحل مشكلة الأيدى العاملة فى دول المجلس من ناحية ، والقضاء على ظاهرة العمالة الأجنبية (الآسيوية خاصة) بما لها من آثار اجتماعية سلبية من ناحية أخرى . كما أن خصوبة الأرض اليمنية كانت كفيلة بالتضافر مع رأس المال الخليجى بحل المشكلة الغذائية فى دول المجلس وتحقيق الاكتفاء الذاتى الخليجى من هذه الناحية وبالتالى استقلالية القرار السياسى الخليجى الذى لن يكون خاضعا لأية ضغوط تتعلق بهذه الناحية . والحقيقة أن الباحث فى هذا الأمر يستغرب اغلاق باب العضوية نصا وصراحة ، اذ بامكان دول المجلس أن ترفض أية دولة

لا ترغب فى انضمامها دون الحاجة الى النص على ذلك صراحة فى النظام الأساسى ، وتعرض نفسها الى تفسيرات وتأويلات هى فى غنى عنها .

ثانيا - اقتصاديا :

١ - الاسراع فى تحديد التعرفة الجمركية الموحدة تجاه الخارج خاصة وقيام السوق الخليجية المشتركة بل والوحدة الاقتصادية عامة بكل مايتضمنه ذلك من تفاصيل وبغض النظر عن المصالح القطرية لبعض الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية فى مختلف دول المجلس .

٢ - العمل الفعلى على توحيد العملة الخليجية (كما نصت على ذلك المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة) . وبغض النظر عن المنافع والفوائد الاقتصادية الناجمة عن اتخاذ مثل هذه الخطوة ، والتى يدركها أرباب الاقتصاد ، فان هنالك أهمية أخرى ومنفعة كبيرة بالنسبة لهذه الخطوة وان لم تكن اقتصادية . ان تداول عملة واحدة ونقد واحد بين مختلف مواطنى المجلس (باختلاف طبقاتهم وفئاتهم) يرفع من درجة الوعى الوحدوى بينهم وذلك بشكل نفسى قد لايكون واضحا وصريحا . ان المواطن يستخدم النقد فى كل وقت وكل حين ، وحينما يكون هذا النقد موحدا فانه يذكره فى كل هذه الأوقات والأحيان بأنه ينتمى الى وحدة أكبر من اطاره القطرى ، ولو لم يكن لتوحيد النقد أو العملة الا هذه الفائدة لكفت .

٣ - العمل الفعلى على توحيد سياسات التنمية بما يكفل التكامل بين اقتصادات دول المجلس وليس جعلها فى حالة تنافسية وذلك بالغاء الازدواجية فى كافة المشروعات الاقتصادية وخاصة فى مجال الصناعة مما يزيد فى درجة التجارة البينية ومن ثم ارتفاع درجة تشابك المصالح بين هذه الاقتصاديات والشرائح الاجتماعية المتعلقة بها . ومن ناحية أخرى فانه وبقدر ماتكون اقتصادات الخليج ذات صفة تكاملية فيما بينها ، بقدر ماتكون ذات صفة تنافسية تجاه الخارج وذلك نتيجة الغاء التنافسية بينها بما يحققه ذلك من تخفيض فى النفقات كنتيجة لالغاء الازدواجية والتكرار فى

المشروعات الاقتصادية .

٤ - العمل على توحيد سياسات الاستثمار فى اتجاه انتاجى محلى أو قومى عربى بدل الاتجاه نحو الخارج بما يقلل من درجة التبعية لهذا الخارج ويحرر القرار السياسى الخليجى من الضغوط الناتجة عن ذلك .

ثالثا - أمنيا :

١ - عقد اتفاقية صريحة للدفاع المشترك تكون مكملة لاتفاقية الدفاع العربى المشترك ، ومؤكدة على خصوصية المنطقة الخليجية فى الاطار القومى العربى .

٢ - انشاء جيش خليجى واحد بقيادة واحدة وليس مجرد التنسيق بين جيوش دول المجلس ، يكون ترجمة فعلية لاتفاقية الدفاع المشترك .

٣ - وضع نظام للتجنيد الاجبارى المشترك فى الجيش الخليجى الواحد ، حيث أنه ومن خلال هذا النظام ترتفع درجة الوعى الوحدوى بين أبناء المنطقة بصفة عامة نتيجة ارتفاع درجة الوعى بالبعد المشترك للمنطقة وشعوبها .

- خاتمة -

رغم كل الفجوات التى قد تتواجد فى كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية فانه لايخلو ، بل هو ملىء بالايجابيات غير أن الأفضل هو المطلوب . مجرد قيام المجلس يعكس حقيقة بسيطة هى أن أبناء هذه المنطقة هم فى الحقيقة شعب واحد هو بدوره جزء من أمة أكبر وأعظم هى الأمة العربية . ان قيام مجلس التعاون هو " مأسسة " (من مؤسسة) الوجود التاريخى والاجتماعى الواحد لأبناء هذه المنطقة . ومجرد وجوده ، بكل مافيه من مثالب وفجوات ، هو تأكيد ضمنى على هذه الحقيقة . ولكن الوقوف عند حالة ثابتة أو الجمود ليس من طبيعة الأمور كما أنه لايخدم الأهداف . ان التغير هو ديدن الأمور وطبيعتها ونحن نعيش فى عالم متغير لايبقى فيه الا الأصلح والأقوى والأقدر تكيفا مع متغيرات الأمور . نحن نعيش فى عالم مكون من وحدات كبيرة لأن طبيعة هذا العالم ومسار التاريخ لايسمح الا بوجود الكيانات الكبيرة

والوحدات القوية ، أما الكيانات الصغيرة فمآلها الزوال والاندثار وان طال الزمن ، هكذا يقول التاريخ . ان الكيانات الصغيرة والضعيفة تواجه دائما أزمة وجود ، ان لم تتعامل معها بوعي وادراك تاريخيين فان الاندثار هو المصير. وكلما كبر الكيان كلما كان أقدر على مواجهة الأزمة وحلها والعكس صحيح .

ونحن في الخليج لا نريد أن نواجه مثل هذه الأزمة ، بل اننا كأمة عربية لا نريد أن نواجه هذه الأزمة ولأجل ذلك فان الوحدة هي الهدف الوحيد الذي بتحقيقه يمكن أن نقضي على أزمة الوجود تلك بدل أن تقضي علينا ، فالوحدة مصيرنا اذا كنا نبحث عن مصير .

ومجلس التعاون لدول الخليج العربية هو خطوة ، ايجابية نعم ولكنها تبقى خطوة على الطريق الطويل نحو وحدة الخليج كمقدمة لوحدة أمة العرب . هذه الخطوة بحاجة الى مزيد من الخطوات وليس الثبات عند تخوم معين لا تتجاوزه ، فالثبات في عالم متغير يعني الموت والفناء وأخشى ما نخشاه هو أن يتحول المجلس الى مجرد مظلة تضفي الشرعية على الكيانات القطرية التي تحاول كل منها البحث عن مصالحها الخاصة من خلاله مما يتنافى مع الهدف الأساسي لقيام هذا المجلس . لقد كان شعب المنطقة دوماً وأبدا شعبا واحدا حتى جاءت مرحلة " الاستقلال القطري" التي جذرت القطرية في منطقة لا تعرفها وأكدت الانقسام في مجتمعات لم تمارسه . وهذه الورقة ما كانت الا محاولة لمعرفة أين يقف مجلس التعاون الخليجي والى أين يجب أن يسير ان كانت الارادة قائمة على أساس صنع كيان كبير يستطيع أن يجد له مكانا تحت الشمس بين الكبار ، أما اذا انتفت مثل هذه الارادة فلا مكان الا على هامش المكان والزمان . ان المسألة بحاجة الى شيء من الوعي بالتاريخ وتجاوزا للنعرات القطرية الضيقة والقفز من فوق المصالح الفئوية والطبقية الوقتية ، فهل نملك كل ذلك ؟ .

ـ الهوامش ـ

(١) فى مسألة التبادل بين الطرفين وطبيعته ، أنظر :

Arghiri Emmanuæl. Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade (New York: Monthly Review press, 1972).

(٢) بالنسبة لأمن الخليج فى المنظور الأمريكى فانه يتكون من دعامتين أساسيتين هما :
أولا : عزل الاتحاد السوفيتى عن منطقة الخليج على كافة المستويات السياسى منها والاقتصادى والعسكرى .
ثانيا : ضرورة المحافظة على الاستقرار السياسى الداخلى فى المنطقة وربط دوله بعلاقات هيمنة معينة مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يكفل تحقيق المصالح الاقتصادية فى المنطقة قبل كل شئ . أى ، واذا أردنا أن نقول ذلك بصيغة أخرى ، المحافظة على علاقات التبعية الاقتصادية بين المنطقة وأمريكا بحيث تبقى دوما فى ظل الهيمنة الأمريكية .
أنظر فى هذا المجال :
عبد الله فهد النفيسى . مجلس التعاون الخليجى : الاطار السياسى والاستراتيجى (لندن : مطبعة طه ، ١٩٨٢) ، وكذلك عبد الله الأشعل . الاطار القانونى والسياسى لمجلس التعاون الخليجى ، (الرياض ، ١٩٨٣م) ، ص ٧٠ .

(٣) أنظر : Political Handbook of the World (1982-83), New York: McGraw-Hill Book, pp. 228-229.

(٤) أنظر : James A. Bill., "Islam , Politics, and Shi'ism in the Gulf" Middle East Insight, Vol. 3, No.3, 1984.

(٥) فى هذا المجال ، يقول جيمس بل : " ان الجانب الأهم فى جيشان الاسلام فى الخليج هو أنه ليس قادما من أعلى بل انه حركة جماهيرية وصلت الى الأعلى من تحت . انه الاسلام الشعبى فى مقابل الاسلام المؤسسى" . المرجع السابق .

(٦) أنظر عبد الله الأشعل ، مرجع سابق ،ص ٧٧ .

(٧) وقد كان هاجس الخطر السوفيتى أكثر بروزا لدى دولتى عمان والبحرين اللتين رفضتا مشروع بريجنيف حول أمن الخليج جملة وتفصيلا ، والذى أعلنه بريجنيف فى زيارة قام بها للهند فى ديسمبر من عام ١٩٨٠م. هذا وقد تضمن مشروع بريجنيف حول أمن الخليج النقاط التالية :
١ . عدم اقامة قواعد عسكرية فى منطقة الخليج والجزر المتاخمة لها ،وعدم وضع

أسلحة نووية أو أية أسلحة أخرى للابادة الشاملة هناك .

٢ . عدم استخدام ، أو التهديد باستخدام ، القوة ضد بلدان منطقة الخليج وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية .

٣ . احترام وضع عدم الانحياز الذى اختارته دول منطقة الخليج ، وعدم جرها الى التكتلات العسكرية التى تشارك فيها الدول النووية .

٤ . ضمان حرية استخدام الممرات البحرية بين الخليج وباقى أنحاء العالم ، مع عدم خلق أى عقبات أو أخطار أمام التبادل التجارى الطبيعى بين البلدان

٥ . التعهد باحترام حق كل دولة ذات سيادة فى استخدام مواردها الطبيعية كيفما تشاء .

أنظر : مركز الخليج للدراسات العربية (الشارقة) ، التقرير السياسى ، عدد (٥) ، ديسمبر ١٩٨٠ ، ص ٢٢ ، وكذلك عبد الله الأشعل ، مرجع سابق ص ٧١ ، ٧٧ .

(٨) مركز الخليج للدراسات العربية ، التقرير السياسى ، عدد (٨) ، مارس ١٩٨١ ، ص ١٦ - ١٧ .

(٩) فى سبيل تحليل للحرب العراقية ـ الايرانية ، أنظر :
محمد ابراهيم الحلوة ، " حرب الخليج : دراسة فى مسببات الصراع وعواقبه " ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع والخمسون ، السنة الخامسة عشرة ، جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ ، يناير ١٩٨٩م ، ص ١٧٤ - ١٩٤ .

(١٠) أنظر البحث الذى قدمه أمين هويدى فى ندوة أبعاد ونتائج الصراعات الاقليمية والدولية فى منطقة الخليج العربى فى الشارقة خلال الفترة من ١٨ - ٢١ ابريل سنة ١٩٨١ بعنوان : " الأخطار الحقيقية التى تهدد أمن الخليج العربى " .

(١١) أنظر عبد الله الأشعل ، مرجع سابق ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(١٢) أنظر عمر الخطيب ، " الانماء السياسى الخليجى فى اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربى " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الرابع ، شتاء ١٩٨٥م - ١٤٠٦ هـ ، ص ١٨٢ .

(١٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، وثائق المجلس ١٩٨١م ، الرياض .

(١٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، النظام الأساسى

(١٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، اعلان أبو ظبى .

(١٦) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New York: Yale University press, 1968), p. 13.

(١٧) ورد هذا التصريح فى صحيفة " القبس " الكويتية بتاريخ ٤ /٢ /١٩٨١م.

(١٨) أنظر عبد الله يعقوب بشاره ، " مجلس التعاون وشرعية التعاون الاقليمى العربى" . مجلة التعاون ، السنة الثالثة ، العدد الحادى عشر ، ذو الحجة ١٤٠٨ هـ ، أغسطس ١٩٨٨م ، ص ٧ - ١٤ .

(١٩) نفس المرجع السابق .

(٢٠) عبد الله يعقوب بشاره ، "مجلس التعاون : قطار الغد نحو المحطة الأخيرة " ، مجلة التعاون ، السنة الثانية ، العدد السادس ، شعبان ١٤٠٧هـ ، ابريل ١٩٨٧م ، ص ٩ .

(٢١) عبد الله يعقوب بشاره ، المرجع السابق ، ص ٧ .

(٢٢) عمر الخطيب ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢٣) عبد الله يعقوب بشاره ، " مجلس التعاون وشرعية التعاون الاقليمى العربى" ، مرجع سابق ، ص ٩ .

(٢٤) أنظر فى سبيل معرفة أكبر بوجهة النظر هذه كتاب السيد عبد الله يعقوب بشاره ، الأمين العام للمجلس ، المعنون : مجلس التعاون : المسيرة والتحديات ، الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون ، الرياض ، ١٩٨٧م . ويشتمل هذا الكتاب على مجموعة من المحاضرات والندوات واللقاءات التى ألقاها وقام بها الأمين العام .

(٢٥) خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧م) ، ص ١٧٧ - ١٧٨ .

(٢٦) محسن عوض ، " محاولات التكامل الاقليمى فى الوطن العربى" ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٢١ ، مارس ١٩٨٩م ، ص ٧٨ .

(٢٧) سعد الدين ابراهيم (منسقا) وآخرون ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨م) ، ص ٣٨٩ .

(٢٨) أنظر : عبد الله فهد النفيسى ، مرجع سبق ذكره .

(٢٩) جورج دوبوتييه ، " مجلس تعاون دول الخليج" ، فى بسمة درويش وأيوب الرياشى (منسقان) ، أمن الخليج . (باريس : مؤسسة الدراسات والمشاريع الانمائية ، بدون تاريخ) ، ص ٧٩ .

(٣٠) أنظر مثلا كلمة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية فى منتدى الفكر العربى فى ٣٠/٤/١٩٨٥م بعنوان ، " الوحدة العربية : نظرة عامة " ، فى دور مجلس التعاون فى تحقيق الوحدة العربية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، ١٩٨٧م ، ص ٩ - ١٣ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٣٢) أنظر فى هذا المجال ، عمر الخطيب ، مرجع سابق ، وكذلك على خليفة الكوارى ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥م) ، ص ١٢٠ .

(٣٣) أنظر مثلا : عطيه حسين أفندى عطيه ، " مجلس التعاون وظاهرة التكامل الدولى " ، فى مجلة التعاون ، العدد الثالث عشر ، السنة الرابعة ، رجب ١٤٠٩ هـ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ٢٢ ، وكذلك عبد اللطيف يوسف الحمد ، " مجلس التعاون : التجربة والدروس " ، فى مجلة التعاون ، العدد الحادى عشر ، السنة الثالثة ، ذو الحجة ١٤٠٨ هـ ، أغسطس ١٩٨٨م ، ص ١٠٨ ، وكذلك عمر الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٥ .

(٣٤) أنظر : البيانات الختامية لدورات المجلس الأعلى : من الدورة الأولى الى الدورة الثامنة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، ١٩٨٨ ، وكذلك الاتفاقية الاقتصادية ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، ١٩٨٨م .

(٣٥) أنظر مثلا : الأنظمة والتشريعات الصناعية فى دول مجلس التعاون ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، بدون تاريخ .

(٣٦) عبد اللطيف يوسف الحمد ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٣٧) عمر الخطيب ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

(٣٨) أنظر عبد اللطيف الحمد ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٣٩) عطيه حسين عطيه ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

(٤٠) عبد اللطيف الحمد ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٤١) أنظر : القرارات والخطوات التى اتخذت لتطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧م .

(٤٢) أنظر : عبد الله النفيسى ، مرجع سابق ، ص ٣٢ - ٤١ .

(٤٣) محسن عوض، مرجع سابق ،ص ٧٩ ٠

(٤٤) أنظر : عمر الخطيب ،مرجع سابق ،ص ١٩١ - ١٩٣ ٠

(٤٥) محسن عوض، مرجع سابق ،ص ٧٩ ٠

(٤٦) Anthony H. Cordesman, The Gulf and the Search for Strategic Stability (Boulder: Westview Press, 1984), p. 631.

(٤٧) Emile A. Nakhleh, The Gulf Cooperation Council: Politics, Problems and Prospects (New York: Praeger, 1986), p. 45.

(٤٨) Anthony H. Cordesman, Op.Cit., p. 490

(٤٩) بهجت قرنى ،" وافدة ، متغربة ، ولكنها باقية : تناقضات الدولة العربية القطرية " ، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٠٥ ،نوفمبر ١٩٨٧ ،ص٣١-٥١

(٥٠) فى مجال التعاون العسكرى بين دول الخليج والقوى الكبرى ، أنظر:

Emile Nakhleh, Op.Cit., pp. 40-41, p. 104.

(٥١) Cordesman, Op.Cit., p. 490.

(٥٢) المرجع السابق ،ص ٥٢٣ ٠

(٥٣) عمر الخطيب ، مرجع سابق ،ص ١٩٤ ٠

(٥٤) عمر الخطيب ، مرجع سابق ،ص ٢٠١ - ٢٠٣ ٠

تعقيـــــب ومداخلـــــة

(أ.د. عبدالمالك التميمى)

أولا : تعقيب على ورقة د. عبدالله القويز
مجلس التعاون لدول الخليج العربية " الانجازات والتحديات "

فى البداية حدد الدكتور عبدالله القويز عنوان ورقته بالآتى " مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الانجازات والتحديات " وذلك يعنى أن معد الورقة يريد أن يحدثنا عن الانجازات فقط وعن القضايا الأساسية التى تواجه المجلس فى الحاضر والمستقبل ، ولنقرأ الورقة معا ونتوقف بالنقد والتأمل عند بعض الموضوعات التى يعتبرها هامة وأساسية . وتنقسم الورقة الى قسمين : القسم الأول أسماه مقاييس ومسوغات الحكم بنجاح تجربة مجلس التعاون ، والقسم الثانى يتعلق بالجانب الاقتصادى وماتم من انجازات ، كما يعتقد ، نتيجة للتطبيق التدريجى للاتفاقية الاقتصادية .

حول القسم الأول : يقول د. القويز" أن مجلس التعاون هو انعكاس لأوضاع دوله ، وهذا يعنى فيما يعنى ، ألا نطلب منه أن يحقق على مستوى دول المجلس أكثر مما لم تستطع أو ترغب دوله تحقيقه على المستوى الوطنى ، فان القفز فوق الواقع ، وطرح المشاريع الطموحة التى لا تستطيع الدول وأجهزتها التنفيذية هضمها ، قد أدى بكثير من المنظمات والاتحادات الى الفشل ، ومحاها من الوجود أو حولها الى مجرد بيوت خبرة "

ان هذه الفقرة التى تصدرت الصفحة الأولى من الورقة تفسر الكثير من الآراء والاتجاهات التى احتوتها . فهو فى البداية يريد أن يقول لنا ، ليس فى الامكان أكثر مما كان ، وان المجلس يعكس واقع دوله وليس حالة أرقى ، ويطالبنا بعدم مطالبته بتحقيق انجازات على مستوى المجلس لا تستطيع دوله تحقيقها على مستوى القطر الواحد من أقطاره ، كما يطالبنا بالتعقل وعدم الشطط فى طموحاتنا بحيث نقفز على الواقع ودول المجلس لا تستطيع تحقيق تلك الطموحات ، وأن مصير مثل ذلك التفكير سيؤدى بتجربة المجلس الى مصير التجارب الفاشلة .

وليأذن لنا زميلنا الدكتور عبدالله القويز ، وهو مسئول فى مجلس التعاون ، بأن ميلاد مجلس التعاون الخليجى والأهداف التى احتواها الاعلان الرسمى لقيام المجلس ، قد أكدت بأن المجلس سيكون حاله أفضل وأرقى من الوضع القائم ، وقد أكدتها بصورة أكثر دقة وتحديدا ورقة العمل الخليجى المشترك للدورة الأولى للمجلس الأعلى ، والتى سميت باعلان أبو ظبى فى ٢٥ - ٢٦ مايو ١٩٨١ بالتركيز على قضية الوحدة .

واذا قلنا ، ولا نزال نقول ، ان منطقة الخليج تتكون من دول صغيرة وخلخلة سكانية ، واقتصاد آحادى ، ومجتمع مستهلك لا منتج ، فان قيام مجلس التعاون يفترض أنه جاء ليواجه تلك القضايا ، وينتقل الى عصر التكتلات والمجتمعات الكبيرة ، أما ان يبقى المجلس أسير الظروف القطرية لدوله ، ولايمكن تحقيق انجازات على مستوى المجلس أرقى من الانجازات على مستوى القطر ، فان ذلك يعنى أن المجلس سيبقى شكلا دون مضمون ، واطارا يفتقد الى المحتوى ، وغير قادر على تحقيق أمانى وتطلعات شعب المنطقة فى الاتحاد أو الوحدة مستقبلا .

ثم من قال ان المطلوب هو القفز فوق الواقع ، ان خلق الوضع الأفضل للتفاعل والتعاون الحقيقى بين شعب المنطقة ، ينبغى أن ينطلق من الواقع ، وماهو الواقع الذى يعنيه الدكتور القويز فى ورقته ؟ هل هو واقع النظام السياسى ؟ أم الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى بشموليته ؟ فاذا كان الأمر متعلقا بالنظام السياسى ، فالنظم السياسية فى المنطقة هى التى اختارت هذا النوع من التعاون والتنسيق وقررت أهدافه ، وأهمية تطويره منذ البداية .

واذا كان الأمر يتعلق بالواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، فان المسألة تختلف ، فهذا الواقع يجب أن يتحرك ويتطور ، والا حكمنا على مجتمعنا بالتخلف والركود وعدم التطور ، وهذا التطور والتحرك فى اتجاه توحيد الجهود والطاقات فى اطار مؤسسى موحد ، سمى مجلس التعاون فى هذه المرحلة التاريخية .

وأعود أيضا لهذه الفقرة التى تصدرت ورقة د. القويز عندما يقول فيها " بأن طرح المشاريع الطموحة التى لا تستطيع الدول الأعضاء وأجهزتها التنفيذية هضمها قد أدى بكثير من المنظمات والاتحادات الى الفشل ومحاها من الوجود " .

ان العبارة غامضة الى حد ما ، ما هى المشاريع الطموحة التى لا تستطيع دول المجلس وأجهزتها التنفيذية هضمها ، وماهو مبرر هذا التخوف ؟ غير الحرص الشديد على القطرية والمحافظة على سيادة كل دولة فى المجلس ، كما فندت ذلك ورقة الزميل الدكتور تركى الحمد لهذه الندوة .

بعد ذلك عدد انجازات المجلس الايجابية فى المرحلة السابقة منذ تأسيسه ، مثل المساهمة الفعالة فى ايقاف الحرب العراقية الايرانية وقال " لقد عمل المجلس دون هوادة الى أن حصل على القرار ٥٩٨ الذى أوقفت الحرب بموجبه " .

لقد عملت دول المجلس لايقاف الحرب نعم ، ولكنها عملت حتى حصلت هى أى دول المجلس على القرار ٥٩٨ لايقاف الحرب فهذه معلومة جديدة لم أكن أعرفها ، وأرجو فى حوارنا أن يوضحها لنا الدكتور القويز ، (أنظر ورقة الدكتور القويز ص "١ " آخر فقرة) ، ويمضى فى ذكر الانجازات الايجابية منها " قدرة المجلس على التجاوب مع المتطلبات الوطنية للدول الأعضاء لحل المشاكل بين عمان واليمن الديمقراطية وداخل دولة الامارات والأوضاع الأمنية فى الكويت وتأييد المملكة السعودية للحد من عدد الحجاج !

هذه لم تتعد التأييد والشجب والنصح ، وأمور يمكنها أن تحدث بدون وجود المجلس .

وكذلك فيما يتعلق بالأمور الأخرى التى ذكرها ص ٢ مثل التعاون العسكرى ، ماعدا الاهتمام بالأمن والتى لم يذكرها أو يركز عليها د. القويز .

القسم الثانى الذى تناولته ورقة الزميل الدكتور عبدالله القويز هو المجال الاقتصادى . أولا وقبل كل شيء أود أن أذكر بأننى لست متخصصا فى المجال الاقتصادى ولكن لدى اهتمام بالتاريخ الاقتصادى .

لقد ركزت الورقة فى هذا الجانب على بعض الاجراءات والخطوات والقرارات على أنها انجازات كبيرة حققها المجلس فى المجال الاقتصادى ، مثل السماح لتملك العقار ، والمساواة فى المعاملات الضريبية ، وتملك الأسهم ، والغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الوطنية ، معاملة وسائط النقل ~~معاملة وسائط النقل~~ الوطنية أثناء مرورها بدول المجلس الخ ...

هذه اجراءات ليست أساسية فى رأينا فى المسألة الاقتصادية التى يجب أن يضطلع بها المجلس ، بل وضع استراتيجية اقتصادية فى اطار التكامل فى النواحى السياسية وغيرها ثم خلق السوق الخليجية المشتركة ، بشرط أن لا يغيب عن البال البعد العربى فى الموضوع . وفى الصفحات الخامسة والسادسة والسابعة من ورقة الدكتور القويز، يذكر باهتمام الوثائق التى تم اقرارها من قبل المجلس حول السياسات الاقتصادية ، والسؤال الذى يطرح هنا ، اذا كانت هذه الوثائق قد أقرت بعد ثمان سنوات من عمر المجلس أو خلال ثمان سنوات من عمره ، فكم سنة نحتاج لتطبيقها وهل ستطبق ؟

ثم يذكر الدكتور بين الحين والآخر ، ماسوف يعمله المجلس فى العام القادم ، ولا أدرى ما اذا كانت بالفعل تلك الموضوعات الاعتيادية تقع ضمن التحديات التى ذكرها فى عنوان الورقة أم لا ؟ فالمهمة الأساسية هى تقييم التجربة مالها وماعليها، والتركيز على التحديات الأساسية .

اما أن نذكر بعض الاجراءات الهامشية ونعتبرها انجازات تاريخية ، فهذه مبالغة كبيرة . خذ مثلا ، ماجاء فى منتصف ص ٦ ، حيث يقول : " تم الاتفاق على طرق التحاسب بين أنظمة الاتصالات بدول المجلس ووضع بوليصة موحدة للشحن البحرى ، وقد تضاعف عدد الرحلات الجوية بين المطارات فى دول المجلس ... "!

أما ماجاء فى الورقة حول انشاء المؤسسات المشتركة فأتركه للزملاء الاقتصاديين ليقولوا رأيهم فيه . وكذلك مسألة أهم التحديات التى تواجه مجلس التعاون فى مجال تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتى جاءت فى ص (١٠) .

لكن قبل أن أترك مناقشة هذه الورقة ، أريد أن أذكر فقرة قالها الدكتور علي الكواري في ورقته المقدمة الى ندوة استراتيجية التنمية في اطار التكامل بين أقطار مجلس التعاون والتي نشرها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - أكتوبر ١٩٨٥ :

لقد حددت المفاهيم النظرية للفكر التنموي المعاصر الهدف من عملية التنمية والتدخل الواعي في توجيه التنمية ، وتدعيم الاستقلال ، وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات ، ولاشباع الحاجات الأساسية وأعتبرها من المسلمات ، وحددت أهدافا مرحلية وغايات للمدى البعيد وأعطت أهمية للمتطلبات الادارية والسياسية " .

ويقول الدكتور عبدالله المعجل في دراسة نشرها في مجلة التعاون التي تصدرها الأمانة العامة لمجلس التعاون " ان أهم مايواجه الصناعة الخليجية من مشاكل تتمثل في سياسات الاغراق والمنافسة غير المتكافئة من قبل المنتجين العالميين الذين يحاولون القضاء على هذه الصناعة " سؤالنا للدكتور القويز ، مارأيك في هذا الكلام أولا ؟ وماذا فعلت دول المجلس تجاه ذلك ثانيا ؟

ان الدكتور المعجل في نفس الدراسة ، يؤكد على " الافادة القصوى من الامكانيات واستقطابها وتوجيهها من خلال ربط كل ذلك بمصالح القطاعات الرئيسية من المواطنين وتحقيق مشاركتهم في صنع واتخاذ القرار التنموي والاستفادة من نتائجه "، وهذه مسألة ضمن التحديات الأساسية في تقديرنا .

وفي الختام أقول أنه حتى الذين يحتلون مواقع قيادية في مجلس التعاون ، عليهم للأمانة التاريخية أن ينقدوا التجربة وتبيان أوجه الضعف والخلل فيها ، وليس فقط الحديث عن الانجازات وتضخيمها ، وهي في حدود الاجراءات والقرارات التي يمكن اتخاذها بدون وجود المجلس . ثم نضيف الى أن القرار السياسي هو الذي يحكم القرار الاقتصادي ، والمشكلة الأساسية في رأينا ، تكمن في أن مجلس التعاون حتى الآن ، لم يتجذر شعبيا على كافة المستويات ، وربما تحتاج المنطقة الى تحد اقليمي أو دولي جديد حتى يتطور المجلس الى حالة أرقى في اتجاه الوحدة .

ونرجو أن يسير المجلس في طريق الوحدة دون انتظار ذلك التحدي ، وأن يكون د. القويز بعد هذه الندوة أحد المبشرين بذلك .

ثانيا : تعقيب على ورقة د. تركى الحمد
الهدف والانجاز فى تجربة مجلس التعاون الخليجى - المنظور السياسى

ورقة د. تركى الحمد ورقة موفقة فى تحليلها لمسيرة مجلس التعاون ، وظروف قيامه وحقيقة انجازاته ، وأعتقد بأن دور المثقف هو هذا الدور الذى قام به مقدم الورقة، بأن يكون ناقدا موضوعيا وعلميا ، وليس فقط متحدثا ممجدا للايجابيات ساكتا على السلبيات .

ان ورقة د. الحمد تركز على أن الأسباب الأمنية كانت الأساس فى قيام مجلس التعاون ، وبخاصة بعد الثورة الايرانية ، وبدء الحرب العراقية الايرانية ، ثم يركز أيضا على مسألة القطرية وتتمثل فى عدم التنازل عن السيادة القطرية ، لا بل بالعكس تعميقها والترويج لها (ص٦ وص١٢) . لكننا نقرأ فى ورقته فى ص"٥" يقول فى الفقرة الثانية " وتحت ضغط هذه المتغيرات ، وجدت الخليج نفسها مدفوعة دفعا الى التخلى بل والتنازل عن نزعتها الاستقلالية القطرية أو بعض منها، وذلك فى سبيل الصالح العام لهذه الدول الذى هو فى المقام الأول المحافظة على الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة . أجد فى ذلك بعض التناقض، ولو أن الباحث قد استدرك فى أن ذلك ليكفل استمرارية السلطة السياسية فى المرتبة الأولى ، وسلامة البنى السياسية للنظم الحاكمة .

ومن دراسة وثائق المجلس فان النظام الأساسى لمجلس التعاون قد حدد هدف المجلس بوضوح فى المادة الرابعة ، وهو الوصول الى الوحدة الخليجية ، وكذلك ورقة العمل الخليجى المشترك لاعلان أبو ظبى ٢٥ - ٢٦ مايو ١٩٨١ للمجلس الأعلى .

السؤال ، هل الاجراءات التى تمت فى مسيرة المجلس خلال الفترة الماضية ، تمهد لقيام الوحدة الخليجية ؟ وأيضا هل هناك نية لتطبيق ماجاء فى وثائق المجلس الأساسية ؟

ان التجربة الماضية للمجلس ، تؤكد صعوبة تحقيق ذلك فى اطار نمط نشاط المجلس ، لأن هناك قضية أساسية مفقودة حتى الآن ، وهى البعد الشعبى ، لأن التنسيق والتكامل والترابط فى جميع الميادين وصولا الى وحدتها ، لايمكن تحقيقه على المستوى الرسمى فقط ، لا ، بل الأساس هو المستوى الشعبى .

يؤكد زميلنا د. تركى الحمد فى ص (٢٢) على أنه لا يمكن العمل من أجل الوحدة وفى الوقت نفسه الاحتفاظ الكامل بالسيادة القطرية ، وان تحقيق ذلك الهدف يتطلب التنازل عن السيادة القطرية أو بعضها . وهذا كما نعرف من خلال مسيرة المجلس لم يحدث ، لا بل العكس ، خلال عمر المجلس منذ نشأته ترسخ أقطاره القطرية ، وهذا ضد أهم اهداف المجلس التى قام من أجلها كما نصت على ذلك وثائقه الأساسية .

يلفت النظر د. الحمد فى ص (٢٧) على " أن المسألة الأمنية لم يأت ذكرها فى الاعلان الرسمى لقيام المجلس أو فى النظام الأساسى الا أنها أكثر المسائل التى يهتم بها المجلس " .

ان أهم المشكلات الأساسية أو التحديات التى يواجهها المجلس هى :

١ - أن هناك حوالى نصف مليون انسان فى دول المجلس بدون جنسية وبدون هوية ! ماذا فعلت دول المجلس لمواجهتها .

٢ - اقامة مؤسسات شعبية تعمل على تحقيق الأهداف الأساسية التى لم تتحقق على المستوى الرسمى وفى مقدمتها قيام برلمان منتخب على مستوى المجلس وفسح المجال للمشاركة الشعبية .

٣ - وقف كل نشاط اعلامى وعلمى يرسخ الاقليمية والقطرية ويعرقل تحقيق أهداف المجلس وشعب المنطقة فى الوحدة .

٤ - خطر العمالة الأجنبية (الغير عربية) فى المنطقة .

٥ - قيام سوق خليجية مشتركة .

٦ - ربط هذه المسيرة بالوضع العربى وأهداف الأمة العربية فكرا وتطبيقا .

وقد حدد د. الحمد مشكلات أساسية مثل قلة عدد السكان والصراعات التقليدية ، والنقص فى التخطيط ، بالاضافة الى ماذكرت من مشكلات .

وأعتقد،بما أن قيام المجلس جاء نتيجة لمتغيرات اقليمية ودولية الى حد بعيد ، فان تطويره لتحقيق أهدافه الأساسية ، وبخاصة مسألة الوحدة ، قد تحتاج الى متغيرات اقليمية ودولية جديدة لتسير عمليا على هذا الطريق .

ثالثا : ماذا بعـــــــــــد؟

ان الأحداث التاريخية الهامة تحدث نتيجة متغيرات وتحديات هامة وأساسية على المستوى المحلى أو الخارجى ، لقد تمت وحدة المملكة العربية السعودية بالقوة ، وكان قيام اتحاد الامارات العربية لأسباب تتعلق بالانسحاب البريطانى من جهة ، ووجود امارات غنية وأخرى ضعيفة ، كذلك فان قيام مجلس التعاون الخليجى جاء نتيجة ظروف اقليمية وبالتحديد الثورة الايرانية وقيام الحرب العراقية الايرانية حتى لو كانت الفكرة سابقة على ذلك ، لكن تلك الأحداث قد عجلت بقيامه .

اذا ، قيام مجلس التعاون جاء نتيجة تحد كبير ومتغيرات خطيرة فى المنطقة ، ولكن قيامه فى حد ذاته ظاهرة ايجابية ، وأعتقد أن تطوير المجلس الى مرحلة أرقى أو ايجاد بديل أفضل فى المستقبل يتطلب وجود تحد جديد ، وبما أن التاريخ قد علمنا ان المتغيرات التاريخية يصعب التنبؤ بها ، ربما تفرض تطورا الى الأمام أو تخلفا الى الوراء . ان الوحدة الطبيعية فى المنطقة هى وحدة الجزيرة العربية لاعتبارات كثيرة لا مجال الى تفصيلها هنا ، ولذلك لابد من طرح فكرة توحيد الجزيرة العربية كاملة ، ليس كتكتيك هدفه الضغط على مجلس التعاون ليتحرك بالاتجاه الصحيح ، ولكن كاستراتيجية بشروط توفر المشاركة الشعبية على مستوى القطر الواحد وعلى مستوى المنطقة ، وعلى أن يكون هذا المشروع جزءا من مشروع الوحدة العربية . اننا حتى وان كنا نعتقد أن مثل هذه المقترحات قد لا تتحول الى وقائع على الأرض أو يستجاب لها ،وانما يجب أن يكون فى فكرنا وتصوراتنا وضوحا فى الرؤية المستقبلية لتكوين تيار شعبى يتبنى ذلك المشروع ويسعى لتحقيقه .

ملتقى التنمية

تقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مدخل

عبد الله محمد النيباري

تقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مداخله : في لقاء منتدى التنمية

٣ - ٥ يناير ١٩٩٠

==========

ان من آفات التخلف في أوضاعنا العربية هي عدم قول الحقيقة اما خوفا أو ابتغاء مصلحة أو منفعة أو تحيزا لموقف أو رأى أو جهة ما أو في أحسن الأحوال مجاملة ومراعاة .

ولكي يكون حوارنا وهذا ما نرجوه مجديا وذى مصداقية ونحن نقدم على تقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ينبغي لنا كشرط أساسي التزام قول الحقيقة بصراحة تامة لا مجاملة فيها ولا مراعاة وبموضوعية مدققة تبتعد عن الهوى والأنحياز .

أقول ذلك لأنه في حياتنا العربية تقدم الأعمال والمواقف الرسمية بترويج اعلامي أحادى الرأى يفرض على الناس فرضا من خلال أجهزة الدعاية والاعلام وما أكثرها وما أكثر ما ينفق عليها فيصبح كل ما يفعله المسؤولون حسن ثم تتواصل الحملات الاعلامية لتصنع منه جيد جدا ثم ممتاز ثم فذ ثم عبقرى غير مسبوق لا مثيل له فهو نتاج الحكمة ونتيجة المنطق ، واقعي لا خيالي متزن غير متهور متدرج غير متسرع مرن لا يتقيد بشئ لا تشده قاعدة أو سطح ولا يحده سقف أو أفق معين .

وبعد هذا الترويج الاعلامي أو قل التسويق الدعائي يأتي دور مجموعات المفكرين أو المثقفين والاكاديميين المستأنسين ليكملوا المهمة باضفاء المسحة العلمية واستخدام اساليب التحليل والقياس للوصول الى نفس اغراض الترويج الاعلامي وربما زادوا عليه باكتشافهم ايجابيات وحسنات في مواقف المسؤول ، لم تدر بخلده عندما اتخذ ذلك القرار أو الموقف .

والقارئ في الادبيات التي تناولت " تجربة مجلس التعاون يجد الكثير الكثير من هذا اللون من الكتابات .

نأتي بعد ذلك لتحديد معايير القياس التي على أساسها نحاكم أو نقيم تجربة مجلس التعاون فهل توجد معايير يمكن اعتمادها في تقييم التجربة . يقول الاخ الدكتور عبد الله القويز بأن أولى المقاييس أن لا نطلب من المجلس أن يحقق على مستوى دول المجلس أكثر من مما لم تستطع أو ترغب دوله تحقيقه على المستوى الوطني ، فذلك في نظره يعتبر قفزة فوق الواقع وطرح لمشاريع طموحة عسيرة الهضم أدت بتجارب أخرى الى الفشل . أى بمعنى آخر لا يوجد معيار .

ويقول السيد عبد الله بشاره امين عام المجلس" اختارت دول مجلس التعاون صيغة التعاون فليس لها صفات الكتلة ، ولا سمات الحلف ولا طباع المنظمات ، وانما ترك لاطار عام للتعاون وحدد الهدف النهائي وحدة هذه الدول كمرحلة نهائية .

ان دول الخليج ابتعدت عن التنظير واحجمت عن القوالب والقنوات السياسية التقليدية التي تجمد وتحد المرونة ، فلا اطار فيدرالي او كونفدورالي ، هو اطار مرن يتجاوب مع تحولات التطور ، وديناميكية الانجاز ، فلا أوتاد تشده ولا أعمدة تحده . (عبد الله بشاره - مجلة التعاون - يناير ١٩٨٦)

أيضا لا توجدة صيغة واضحة أو أهداف محددة يمكن على أساسها قياس ومحاكمة الممارسات والانجازات فيما اذا كانت تلبي ما هو مطلوب وترتقي الى مستواه ام تقصر عنه .

"" وبدون تحديد معايير للقياس فان الحوار في محاولة التقييم لا يمكن ان يصل الى نتائج مجدية .

تحديد معايير القياس

لذلك لا بد من تحديد معايير للمحاكمة والقياس . أول هذه المعايير هو ما حددة المجلس نفسه من أهداف . وأبرز هذه الاهداف هي تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها . وتقول ورقة العمل بأن ظهور مجلس التعاون هو استجابة للواقع التاريخي والثقافي والاقتصادى والسياسي والاستراتيجي الذى مرت به المنطقة . وفي مواجهة تعاظم التحديات أصبح الاندماج الخليجي هو العامل الحاسم نحو توجه جديد ورحب لصياغة سياسة اقتصادية واجتماعية تبعد المنطقة عن التنافس الدولي ، أو تجعلها محط مساومة . وفي غمرة موجات التوتر التي صاحبت نشوء المجلس وتلويح الولايات المتحدة بانشاء قوات التدخل السريع ، أكد قادة المجلس رفضهم المطلق لاى تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره وطالبوا بابعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الاساطيل العسكرية والقواعد الاجنبية ورفعوا شعار "" أن أمن المنطقة مسؤولية أبناء المنطقة "" .

(عبد الله بشاره ، مجلة التعاون ، يناير ١٩٨٦)

والمعيار الثاني الذى يمكن اعتماده هو مقارنة الانجازات او الاخفاقات في ضوء الامكانيات المتاحة ومدى ما تسمح به الظروف الموضوعية المحيطة .

والمعيار الثالث هو مدى استجابة المجلس لتطلبات التنمية بمعناها الواسع وشروط النهوض الحضارى لحاقا بعصر التقدم وردما لفجوة التخلف .

ورابعا تلبية ممارسات المجلس وانجازاته لتطلعات الجماهير التي تكونت ذاتيا او بفعل الوعود الانمائية السخية التي اطلقها المسؤولون عبر السنين ، على حد تعبير الدكتور يوصف صايغ (مجلة التعاون يوليو ١٩٨٧) .

في ضوء هذه المعايير كيف نقيم انجازات مجلس التعاون :

أولا - على مستوى الأمن والدفاع :

على الرغم من ان الدوافع الامنية كانت الهاجس الاكبر وراء قيام المجلس ، الا ان الانجازات محدودة بحيث ان المنطقة عندما جاءت ساعة الاختبار ابان تحديات حرب الخليج وتهديدات ايران لم تستطع تطبيق شعار " ان أمن المنطقة من مسؤولية أبنائها ودولها " ولجأت للحلفاء التقليديين أصحاب قوات التدخل السريع التي كان من مبررات قيام المجلس ابعادها عن المنطقة ، هذا بالرغم من أن الانفاق على شراء الاسلحة وبناء القوات العسكرية قد جرى بسخاء غير مسبوق حتى ان المنطقة اشتهرت عالميا بأنها من أكبر مشترى السلاح ، وظهر في ذلك الاختبار ان قوات درع الجزيرة لم تكن كافية لمواجهة التهديدات ، كذلك لم يتم الاعلان عن أية خطط مشتركة لمواجهة الأخطار التي نشأت . والى جانب ذلك فان القدرة الاستقلالية للتحرك العسكرى محدودة ، فما زال العنصر الأجنبي موجود بكثافة في جيوش المنطقة وما زالت القواعد موجودة ، بل ان القوات البحرية التي جاءت بناء على دعوة تعلن الآن أنها لن تنسحب في المدى القريب .

اذن فهدف بناء القوة الذاتية المشتركة للمحافظة على امن المنطقة من الاخطار الخارجية اعتمادا على ابناء المنطقة لم يتحقق .

واذا كانت حرب الخليج قد كشفت عن شيء فهو حقيقة ان امن المنطقة لن ولا يمكن ان يتحقق الا في اطار الامن العربي المشترك .

ثانيا - الترابط بين دول المنطقة :

لم تستطع دول المنطقة تسوية المشاكل فيما بينها . فما زالت كثير من مشاكل الحدود قائمة . فمشكلة الحدود بين عمان والسعودية لم تسو الا مؤخرا ابان مؤتمر القمة الاخير ومشكلة الحدود بين قطر والبحرين ما زالت بدون حل ، وكذلك المشاكل الحدودية بين الكويت والمملكة العربية السعودية لم تسو نهائيا ، فما زالت مشكلة ملكية المواطنين السعوديين في منطقة الوفرة تعاني من تعثر بتطبيق الاتفاق الاخير ،ومشكلة الحدود البحرية مجمدة بل اضيف اليها ما نسميه النزاع حول جزيرة قاروه ، ومشروع استغلال الكويت لحقها في غاز منطقة الخفجي موقوف باجراءات سعودية .

واذا اخذنا مثل هذه المشاكل بعين الاعتبار فما هو نصيب امكانية " قيام قوات مسلحة مشتركة او ادماج القوات المسلحة لكافة دول المنطقة وهو شرط لرفع قدراتها الدفاعية .

ثالثا - التنسيق في العلاقات الخارجية :

يلاحظ ان دول مجلس التعاون قد حققت قدرا من التنسيق في علاقاتها الخارجية ، وهذا يعود للتشابه الكبير في منطلقاتها منذ الاساس دول محافظة ذات نظم رأسمالية وعلاقاتها السياسية والامنية والاقتصادية ، تقليديا كانت مع الدول الغربية الرأسمالية ، وقيام مجلس التعاون عزز من سياستها المحافظة الميالة باتجاه الغرب ، وقد انعكس ذلك في سياستها العربية ، التي اصطبغت عموما في عقد الثمانينات بانخفاض العمل العربي المشترك وتقليص مجالاته وتناقص نزعته وتوجهاته التحررية الاستقلالية ، ولا بد من الاقرار بان العودة لعلاقات اوثق مع الغرب وعودة هيمنة الغرب على المنطقة طبعت المناخ

لكن اذا كنا نطمح بان يكون مجلس التعاون اداة من ادوات القوة لتحقيق استقلال المنطقة بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام ، فان ذلك لم يتحقق ، بل المحصلة النهائية لعقد الثمانينات هي تعزيز هيمنة الدول الغربية الرأسمالية في المنطقة العربية وتعميق تبعية المنطقة لتلك الدول . ومن ابرز الامثلة على ذلك عجز الموقف العربي عن مواجهة الولايات المتحدة في موقفها المساند لاسرائيل .

ومع ما يبدو من انسجام في السياسة الخارجية لدول المجلس الا ان ذلك لم يمنع استمرار التباين واحيانا الاختلاف في مواقفها ، مثال ذلك الموقف من الاتحاد السوفييتي ، الموقف من الحرب الايرانية ، الموقف من اليمن ، الموقف من القضية الفلسطينية ، الموقف من القضية اللبنانية .

رابعا - السياسة النفطية :

اعتماد دول المنطقة على النفط هو من العناصر المشتركة بين دولها التي تحتوى كل منها على احتياطيات كبيرة وفي مجموعها على نسبة عظمى من الاحتياطي العالمي . وهذا يتطلب ان يكون لدول المنطقة سياسة نفطية موحدة او متناسقة وهذا بطبيعة الحال يتطلب وجود مؤسسات مشتركة واقصد مؤسسات متعلقة بصنع السياسات والقرارات وليس فقط المؤسسات التجارية .

ولكن واقع الحال ان دول المجلس لم تصل حتى الان الى مستوى تطبيق سياسة نفطية موحدة أو متناسقة فعمان ما زالت خارج اطار الاوابك والاوبك ، ودولة الامارات تصر منذ فترة وحتى هذه اللحظة على عدم الالتزام بمقررات الاوبك التي تلتزم بها السعودية والكويت وقطر ، وقبل الاجتماع الاخير وقفت الكويت موقفا مشابها لموقف الامارات ومتباينا مع موقف السعودية ففي حين كانت الاخيرة تصر على عدم تغيير معادلة تقاسم حصص انتاج اوبك كانت الكويت تصر على تعديل معادلة الحصص بزيادة حصتها النسبية . كما ان دول المنطقة لم تستطع التوصل الى الاتفاق على مشاريع مشتركة لفائدتها مجتمعة ، كمشروع مد شبكة الغاز الطبيعي لكي تستفيد الدول التي تعتمد على الغاز المصاحب ، او مد خط انابيب نقل النفط مشترك الى البحر الاحمر او بحر العرب لاعطاء مزيد من المرونة للدول المنتجة المطلة على الخليج . وهذه المشاريع اهم بكثير من مشروع الاعارة النفطية الذى اتفق عليه .

خامسا - الاتفاقية الاقتصادية :

تعتبر الاتفاقية الاقتصادية ركنا اساسيا في بناء مجلس التعاون ، فقد اكدت وثائق المجلس على الحاجة الملحة للتكامل الاقتصادى والاندماج وصولا الى الوحدة ، ومنطلقا سليما لبناء القاعدة الانتاجية البديلة والمساندة للثروة النفطية وتحقيق التنمية المتوازنة المنشودة ، في ظروف دولية اتسمت بالاتجاه نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة والكبرى .

وتأكيدا على اهمية الاتفاقية يقول امين المجلس عبد الله بشاره (التعاون - يناير ١٩٨٦) " القصد من سرعة انجاز الاتفاقية هو اختبار الانصهار الاقتصادى ، وربط مصالح ابناء المنطقة ، وازالة الحواجز بين الدول لخلق قاعدة اقتصادية تجارية وصناعية وزراعية وتكثيف الاندماج بين الموطنين ، كل ذلك من اجل تحقيق اهداف المجلس . فهذه الدول الفقيرة فيموارد ها الخام وفي قدرتها البشرية ومياهها ، والصغيرة في اسواقها لا تستطيع تنويع مصادر دخلها دون توسيع قاعدة الاستهلاك بانشاء سوق خليجية مشتركة " .

لا اعتقد ان هنالك بلاغة تفوق هذه البلاغة التي عبر بها امين المجلس عن تصوير الواقع وما يحويه من معوقات التنمية ، ومدى الحاجة الملحة ليس للاندماج فقط بل الاندماج المكثف والسريع ولا شك ان بيانات الرؤساء والمجلس الوزارى لم تكن أقل تشديدا على أهمية الاندماج الاقتصادى وضرورته الملحة .

ولكن السؤال ما مدى انعكاس هذه البلاغة التي ربما عبرت عن المشاعر في الواقع الملموس .

عندما نتأمل في صياغة الاتفاقية الاقتصادية نجدها طموحة تتسم بالشمول والاتساع وتعدد المجالات المطلوب توحيدها او التنسيق فيما بينها ، فهي شاملة ايضا جميع نواحي النشاط الاقتصادى وتهدف الى تحقيق تبادل السلع الوطنية والخدمات بلا قيود او رسوم جمركية واطلاق حرية الانتقال للاموال والاشخاص وممارسة النشاط الاقتصادى والتملك وتنسيق سياسات الطاقة وخطط التصنيع والسياسات النقدية والمالية والاستثمار داخليا وخارجيا ، وسياسات الاستيراد والتصدير ، وسياسات تدريب وتأهيل القوى العاملة واعدادها وتوحيد معايير وتصنيف المهن والحرف ، والتنسيق في مجالات النقل البرى والبحرى والجوى ، وتنسيق اقامة مشاريع البنية الاساسية كالموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والطرق .

ولكن الاتفاقية على شمولها واتساعها فانها لا ترتب على الدول اى التزامات وهي بهذا ليست مشروعا او برنامجا للتطبيق وانما مجموعة مبادئ تكون اطارا عاما للتوجه ، وهي في حقيقة الامر اطار قاصر عن تلبية الاحتياجات واقل مما تسمح به الامكانيات .

والاندماج الاقتصادى يتطلب كخطوة اولى وأساسية اطلاق حرية انتقال المنتجات وعناصر الانتاج وتوفير فرص المنافسة الحرة المتكافئة لكافة عناصر ووحدات الانتاج كشروط اساسية للوصول الى حالة الاستخدام الامثل لعناصر الانتاج والتوزيع الامثل لثمرات الانتاج ،وهذا يعني أن لا تتمتع وحدات أو

عناصر انتاج معينة في اى قطر بأى نوع من المميزات التي لا تتوفر لعناصر انتاج ووحدات انتاج اخرى داخل القطر او في الاقطار الاخرى ، وفي نفس الوقت يجب ان لا تفرض قيود او عقبات على عناصر ووحدات انتاج معينة في اى قطر تجعلها في وضع تنافسي اضعف من مثيلاتها داخل القطر او في اقطار اخرى،ولم تعالج الاتفاقية هذه الحالات عند نشوئها مما قد يؤدى الى تعقيدات تعيق تحقيق هدف الاندماج الاقتصادى .

وما طبق حتى الان من بنود الاتفاقية الاقتصادية في حقيقة الامر لا يمس الامور الجوهرية ولا يفي بشروط اقامة سوق مشتركة بل ولا حتى بشروط منطقة جمركية موحدة . فالاتفاقية اصلا لم تنص على اقامة جدار جمركي موحد او منطقة جمركية واحدة ، بل اقتصرت على تطبيق حد ادنى نؤكد حد ادنى لتعرفة جمركية بنسبة ٤٪ وحد اعلى بنسبة ٢٠٪ ، وبما ان التعرفة قد تتفاوت بين هذين الحدين فقد لا تكون هنالك تعرفة موحدة ، وحتى هذا الشرط الضعيف لم يتم تطبيقه فقد قرر مؤتمر القمة الاخير تأجيل تطبيق هذا البند مدة ثلاث سنوات اخرى ، واكثر من ذلك .

والسؤال هو اذا كانت دول المجلس لم تستطع تحقيق حد ادنى موحد للتعرفة الجمركية بعد مضي ستة سنوات منذ توقيع الاتفاقية ولم تستكمل اجراءات حرية تنقل المنتجات الوطنية ، فمتى سوف تحقق الاتحاد الجمركي الكامل ومتى ستحقق السوق المشتركة الحقيقية ومتى ستحقق التكامل الاقتصادى الكامل والاندماج التام ، وهو يعني فيما يعنيه احداث تغييرات هيكلية في بنية الانتاج وايجاد تشابكات عميقة وواسعة بين وحدات الانتاج وعناصره .

الا يحق لنا ان نتساءل اذا كانت مسيرة المجلس تمضي بهذه الخطوات البطيئة فهل هنالك من أمل بأن يتحقق الاندماج الاقتصادى الكامل قبل موعد نفاذ النفط .

ومما يجدر بالانتباه هنا هو ان دخول مرحلة التكامل الاقتصادى والاندماج الاقتصادى هو ليس خط النهاية في مسيرة التنمية بل هو في حقيقة الامر مجرد بداية الطريق ، هو مجرد بداية لمرحلة من التنمية اكثر ملائمة من المرحلة القطرية ، واذا كانت الدول الاوروبية وهي الدول التي قطعت شوطا بعيدا في ميدان التقدم ، قد وجدت ان اقامة السوق المشتركة غير كاف لتحقيق التصحيحات الاقتصادية المطلوبة لمواجهة تحديات عصر الثورة التكنولوجية الثالثة ، واتجهت لمراحل اعلى من الاندماج الاقتصادى .

فهل يجوز لنا ان نعتقد بأن ما حققه مجلس التعاون سيؤدى الى تحقيق التنمية المنشودة .

في اعتقادى ان تحقيق الاندماج الاقتصادى على مستوى دول الخليج هو مرحلة اولى سوف نكتشف من خلالها ضرورة التقدم الى مراحل اعلى من الاندماج الاقتصادى الافقي والعمودى . الافقي بمعنى الاندماج مع الاقطار العربية الاخرى ، وعموديا بمعنى ان الاندماج الاقتصادى في الدول النامية يتطلب اكثر من مجرد اطلاق حرية انتقال عناصر

الانتاج والاعتماد على حرية السوق في تحقيق التنمية ، فهو يتطلب وضع وتبني استراتيجيات تنموية على مستوى منطقة الاندماج ، ومهما اعطينا للقطاع الخاص وآليات السوق من دور وتشجيع الا ان القطاع العام سيلعب الدور الاساسي في تطبيق هذه الاستراتيجيات التنموية .

اما ما تم تطبيقه من اجراءات حتى الان تتيح حرية انتقال السلع والعمل وحق تملك العقار والاسهم فانها في تقديري ما زالت اجراءات جزئية مردودها ضئيل ومحدود من دون انكار ما لها من أهمية ، وعندما يقول الاخ عبد الله القويز بأن من استفادوا من حرية التملك بلغ حوالي ٤٠٠٠ عائلة فاعتقد ان ابناء دول المجلس اللذين تملكوا عقارات في اوروبا في نفس الفترة قد يربو على هذا الرقم ، هذا اضافة الى انه ما زالت هنالك عقبات وعراقيل في التطبيق الفعلي تعيق الاستفادة الكاملة من هذه الاجراءات . فالتبادل التجاري بين دول المجلس انخفض في الفترة ٨١ - ٨٦ من ٦٥٠٤ مليون دولار (صادرات ٤٢٨٢ + واردات ٢١٣٣) الى ٣٦٧٨ مليون دولار (صادرات ٢٢٣٧٫٧ + واردات ١٤٤١) . (د . عبد الله القويز - التبادل التجاري لدول مجلس التعاون - مجلة التعاون - يونيو ١٩٨٩) .

واذا كانت نسبة التجارة البينية لدول المجلس الى اجمالي التبادل التجاري قد ارتفعت من ٢ ٪ عام ٨١ الى ٥ ٪ عام ١٩٨٦ فذلك يعود لانخفاض قيمة صادرات النفط بحوالي ٧٥ ٪ وانخفاض الواردات بحوالي ٤٥ ٪ ، ولا يعود الى ارتفاع في قيمة التجارة البينية التي انخفضت فعليا .

يقول الاخ الدكتور عبد الله القويز في ورقته المقدمة للمنتدى بأن مطالبتنا دول المجلس تحقيق اكثر مما تحقق هو قفز فوق الواقع وطموح يؤدي الى الهلاك . ونحن نسأل لماذا ؟ ان هذه المقولة قد تكون مقبولة اذا كان مثل هذا الطموح يطالب اكثر مما يسمح به الواقع أي اكثر مما تسمح به الظروف الموضوعية ، بمعنى ان تطبيقه او الاقدام عليه يؤدي الى خلل او اضرار بحق اقطار او مناطق او قطاعات انتاجية او فئات من المواطنين ، لا يمكن معالجتها . فهل تحقيق سوق مشتركة داخل جدار جمركي واحد يطلق فيها حرية انتقال المنتجات والعمل ورأس المال يؤدي الى خلل لا يمكن تلافي اضراره ، واقع الحال غير ذلك فنظرا لضعف القاعدة الانتاجية ونظرا لصغر حجم العمالة الوطنية فانه من غير المنتظر ان تحدث مثل هذه الاضرار ، وواقع الحال يقول ان دول المنطقة وهي مصدرة لرؤوس الاموال وما زالت رغم انكماش عائدات النفط قادرة على توفير التمويل لتعويض القطاعات التي يمكن ان تتضرر

باستثمارات جديدة كما انها قادرة على توفير التمويل التعويضي للخزانة العامة للقطر المتضرر .

الخلاصة

والخلاصة التي يمكن ان نتوصل اليها من استعراض النقاط الانفة هي :

ان مجلس التعاون رغم انه طرح كمشروع يعتمد المدخل الاقليمي من ناحية والوظيفي من ناخية اخرى ومرشح لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه تجارب الوحدات العربية الاخرى ،لم يتجاوز في حقيقة الامر ما تعرضت له تلك المشاريع ، فنحن نجد انفسنا امام نفس النمط من الممارسات ،اتفاقيات تحتوى على مبادىء عامة غير ملزمة لا تجد طريقها الى التطبيق كواقع ملموس . فالممارسة لا تقترب ابدا من وضع الاهداف في حيز التطبيق ، ليس بسبب صعوبة الظروف الموضوعية وليس بسبب عدم وجود حاجة ملحة لذلك .

ولكن بسبب اساسى اصاب كل الاتفاقيات العربية بالعقم والجمود وهو اليوم يصيب اتفاقية مجلس التعاون الا وهوغياب الارادة السياسية لتغيير الواقع لدى الانظمة الحاكمة .

والحقيقةانه يمكن قراءة مشروع مجلس التعاون بانه لا يوجد هنالك مشروع للتغيير بل هو مشروع للتجميد اى لابقاء الاوضاع على حالها ولذلك فان الجزء الناجح هو المتعلق بضبط الاستقرار الداخلي .

اما الطريق الى التغيير فهو معروف وقد تكرر ذكره في كل الندوات التي عالجت قضايا التنمية .

فلم يعد اليوم بعد الذى حدث في الدول الاشتراكية من المبالغة في شيء عندما نقول ان اول خطوة في كتاب التنمية هي اشراك الانسان المواطن في عملية التنمية بمعنى اشراكه في صنع القرار ومراقبة تنفيذه ومحاسبة النتائج .

وهذا يتطلب تعديلات في البنية القانونية والتنظيمية وامور اخرى كثيرة ، وصولا الى تطبيق شعار الانسان هو هدف التنمية وادواتها ، وهل يوجد مدخل آخر للتنمية الغير مشوهة غير ذلك في ضوء احداث العام الذى مضى .

مشـــروع
للتوحيـــد ضمـــن الاطـــار العـــام
لمجلـس التعـــاون الخليجـى

==========

(د. خلدون حسن النقيـب)

تمهيـــــــد :

لقد طرح موضوع تقييم جهود مجلس التعاون الخليجى خلال مايقارب عشر سنوات، وجهتى نظر واضحة لامواربة فى وضوحهما ، الأول للزميل الدكتور القويز القائلة بأن الانجازات التى تمت أو يمكن أن تتم هى فى التفاصيل والجزئيات ، والثانية للزميل الدكتور الحمد وهى أن المجلس قد فشل أو تفادى المبادىء والأسس التى قـــــام عليها وهى محاولة تحقيق الوحدة الخليجيـــة وفـى جهود التوحيد علـــــى المستوى السياسى .

أنا أعتقد أن النقاش سيبقى محصورا فى هذه الدائرة ، مالم نقم نحـــن المثقفون بمحاولة تقديم البديل النظرى لماهو قائم ، وتوجيهه ليس للحكام وانما للشعوب لخلق رأى عام ضاغط من الأسفل الى الأعلى .

اذن يمكن أن يتخـــذ :

١ - مشروع الوحدة شكل التمرين النظرى يقدمه المثقفون يهدف الى محاولة تجاوز الواقع الراهن فى مسألة تحقيق الوحدة الخليجية باعتبارها امتدادا للوحدة العربية . فلو كان هذا التمرين ممكن دعونا ننظر فى مقوماته وأسسه .

٢ - أولا الوحدة العربية عامة ، والوحدة الخليجية بخاصة ، لماذا ؟

أ) لأنها تتجاوب مع تطلعاتنا القومية (عنصر أيديولوجى) ،

ب) لأنها تتماشى مع الأوضاع الدولية وتحدياتها (عنصر استراتيجى) ،

ج) لأنها أداة للحفاظ على الثروة البشرية والمادية للأمة ، ولتوسيع دائرة الآثار الايجابية للثروة النفطية على المستوى القومى كأحد المتطلبات الأساسية للتنمية (العنصر الحيوى) .

ان أحد الأسباب التى تدفعنا الى اللجوء الى هذا التمرين النظرى يعود بشكل أساسى الى عدم وجود المراكز والمؤسسات البحثية المستقلة ، التى تتولى عادة انجاز مثل هذا النوع من الدراسات .

٣ - ماهو الممكن التحقيق فى حدود الواقع القائم Status Quo فى أمر تحقيق الوحدة العربية الخليجية ، أى بدون المساس بمبدأ السيادة فى الدولة القطرية ، أو بدون المساس بشكل كبير بمبدأ السيادة - وفى اطار ماهو متفق عليه فى اتفاقيات :

أ) الغاء الحدود والعودة الى ماكان الوضع عليه قبل قيام الدولة القطرية . والمقصود هنا ازالة كل القيود على تنقل الأشخاص والبضائع مرحليا بقصد الغاء الحدود فى المدى البعيد (العنصر الاستراتيجى) .

ب) توحيد التشريعات عامة ، من حيث كونها أطر للتنظيم والانتاج والعمل (العنصر الاستراتيجى) .

ج) توحيد وسائل الانتاج الثقافى : وسائل الاعلام ، مناهج التربية ، مؤسسات التعليم (العنصر الأيديولوجى) .

د) توحيد وسائل الانتاج المادى : الاتفاقية الاقتصادية ، جهود التنمية والتصنيع "بقصدالوصول الى سوق اقتصاديةمشتركة" (العنصرالحيوى) .

٤ - ماذا سيترتب على اتخاذ هذه القرارات ، أى القيام بالاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف الوحودية أو التوحيدية الثلاثة :

أولا : مبدأ السيادة لم يمس من حيث الجوهر ، ولكن ستكون هناك دون شك ضغوط تتولد من اجراءات التطبيق للتنازل عن بعض جوانب مبدأ السيادة .

ثانيا: مسائل الدفاع والجيوش والشرطة وكل وسائل القمع والعنف المسلح لا علاقة مباشرة لها بالاجراءات التوحيدية ، اذا تبنت القيادات السياسية الجهود التوحيدية .

ثالثا: قضية توحيد التشريعات لم تتطرق الى التعددية فى الأنظمة السياسية ، أى اختلاف الحكام وتشابه النظم والترتيبات القبلية التى تعتمد عليها الأنظمة الحاكمة .

وهذه فى تقديرى هى التخوفات الثلاثة التى كثيرا ما تبديها علنا أو ضمنا حكومات الدول الخليجية .

٥ - اذا ما وصلنا الى هذه المرحلة فى تمريننا النظرى ، فان الخطوة التالية لابد أن تكون اقامة مؤسسات عبر القطرية مستقلة (طالما أن الحكومات غير منتخبة) ومخولة أو مفوضة لاتخاذ القرار الملزم لجميع الدول الأعضاء - وأن يمتد هذا التفويض الى الأمانة العامة باعتبارها جهة تنسيقية - تخطيطية ، بشرط مراعاة التالى (كاجراءات احترازية) :

أ - تعرض جميع الاجراءات على الفئات والشرائح السكانية ذات الصلة بموضوع الاجراء فى كل بلد على حده ، وأن تبدى رأيها فيه بكل حرية ضمانا لمشاركة شعبية واسعة .

ب - تنشأ مجالس أو لجان على المستوى الاقليمى مختارة،ان لم تكن منتخبة ، من الفئات والشرائح السكانية ذات الصلة ، بحيث تكون لها صلاحيات رقابية على اجراءات التنفيذ .

ج - تستقطع من ميزانيات حكومات دول الخليج المبالغ اللازمة لتمويل الاجراءات التوحيدية ، ويكون لها جهاز محاسبى اقليمى مستقل .

تعقيـــب واقتراحـــات

(على المناعـى)

أولا : تعقيب على ورقة الدكتور تركـــــــى :

ان الأسباب الاقليمية والدولية كما جاءت فى ورقة الدكتور تركى الحمد والـتـى كانت سببا رئيسيا فى قيام المجلس ، اضافة الى تطويق الرغبة الشعبية فى الوحـدة والمشاركة، تجعل من قيام المجلس بشكله الحالى ونشاطه المحدود أمر غيـر عـمـيـق الجذور، لا على مستوى القاعدة الجماهيرية حيث هى لم تلمس حتى الآن أى تقدم فـى مصالحها وشئونها ، ولا على مستوى النخبة السياسية،حيث ما يلاحظ على نصوص بـيـان قمة مسقط من تعزيز لروح وجذور التقسيم القطرى ، فمعظم مفردات هذا البيان تـؤكـد على البناء القطرى ، بل وتحدد بالنص الرغبة فى استمراره كما هـــو قائـــم دون تعديله أوتجاوزه تمشيا على الأقل مع المنطلقات النظريةوالدعائيةلـلـمـجـلـس . فمايلاحظ على اعلان مسقط فى أدبياته ومفرداته انه جاء يكرس تلك القطرية من مبـدأ حسن الجوار فى المفردة الأولى،الى الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية فى الـمـفـردة الثانية، الى الحوار والتفاوض لفض المنازعات فى المفردة الثالثة والتى قـــــد يقال فى ذلك أنها جميعا تعنى علاقة دول المنطقة بالدول الخارجية ، ولكنـهـا قـد تعنى أيضا ولعلها كذلك علاقة دول المنطقة بعضها ببعض . مما يعـد بـأن الأسـبـاب الاقليمية والدولية من انسحاب بريطانى وبروز مبدأ الفراغ الأمنى والاستراتـيـجـى أو ظهور القوة البترولية بعد حرب أكتوبر أو قيام الثورة الايرانية وماتلاها مـن مـبـدأ تصدير الثورة أو كذلك التدخل السوفيتى فى أفغانستان أو حـرب الخليج وآثارهمـا - كما جاءت فى الورقة - قد أصبحت فى نهاية الثمانينات وبداية عقد التسعينات أمورا غير قائمة بالفعل أو هكذا التصور أو لم يعد لهما التأثير المباشر على آلية الـقـرار الاستراتيجى والسياسى ، سواء الاقليمى متمثلا فى سياسات وبرامـج وأمـن حـكـومـات المنطقة ، أم الدولى متمثلا فى مصالح القوى الكبرى سواء الاستراتيجية أو النفطية .

لذا فاننا نلمس فى أدبيات بيان آخر اجتماع قمة لمجلس التعاون فـى مـسـقـط ومفرداته تلك النغمة القطرية مما يعد عودة الى البداية بعد مسيرة دامت حوالـــــى عشر سنوات كان يفترض بها تجاوز الكيانية القطرية وتعميق روح الوحدة والاندمـاج ، سواء على الصعيد الاقتصادى أم السياسى أم الأمنى أم الحضارى .

ان ذلك أمر طبيعى فى حدوثه ، اذ أن المجلس فى أسسه وقواعـده وبـرامـجـه وأهدافه قام تلبية لدواعى النخبة السياسية ولظروف اقليمية ودولية مؤثـــــرة فـى برامجها ، وتجاوز آمال وأمانى شعب المنطقة وهمش دوره ، بل وعمل على صنع وعيه

السياسى عبر القنوات الاعلامية والأحداث السياسية والأمنية والمعيشية ، وتشكيله قطريا ولربما أضيق من ذلك . وهذا ما لاحظه الباحث الكريم ونلاحظه فى الأغنية التى كرست تلك الكيانية القطرية من أجل نبذ كل تحرك وحدوى تعاونى .

لذا فاننا نسأل .. هل يعد عقد التسعينات مرحلة انفراط لجهود التعاون ؟ وفشل تجربة المجلس ؟ والعودة الى البدء ؟ أى العودة الى مرحلة الدولة والكيان القطرى ، وانكماش ، ولا أريد أن أتشاءم فأقول فشل التجارب والجهود الوحدوية التعاونية .. سؤال مشروع لوضع غير مشروع وظروف غير مشروعة .

ان المقترحات الأمنية التى طرحتها ورقة الدكتور تركى ص ٣٩ محدودة جدا ، اذ اقتصر الجانب الأمنى على محور الدفاع العسكرى ، وضيقت مفهوم الأمن على هذا الجانب ، علما بأن المفهوم الشامل للأمن هو ركيزة الدول والمجتمعات المعاصرة. اذ الأمن العسكرى سخر ويسخر لحماية النظم السياسية ، أما الأمن الحضارى السياسى والثقافى والاجتماعى فهو مقصد الشعوب لآثاره المباشرة عليها .

لذا لابد أن يكون بروتوكول الأمن فى مجلس التعاون صريحا فى مسألة تحديد مفهوم الأمن الاقليمى للمنطقةوهل هوأمن النظم فقط أم أن المجتمعات والشعوب قاطبة؟

وهل أمن الخليج مرتبط بالأمن القومى العربى ؟ ومامدى ذلك ؟ خاصة وأن الحرب العراقية الايرانية كشفت عن الخلل ، حيث ظل الموقف من أمن الخليج العربى فى تلك الحرب مبهما ، هشا ، مما دعا الى اتخاذ مواقف قطرية منفردة ، وماموقف الحكومة الكويتية المنفرد فى طلب الحماية لناقلاتها النفطية الا صورة من ذلك .

لذا فالمواطن العربى فى الخليج يتساءل واسمحوا اذا أعطيت لنفسى حق التعبير عن ذلك المواطن :

١ - مامفهوم الأمن لدى الأخوة المسئولين فى مجلس التعاون ؟ وماموقع المواطن من ذلك الأمن هدفا ووسيلة ؟

٢ - ما انعكاسات التغيرات الدولية خاصة الاتجاه نحو الديمقراطية والذى يسود كثيرا من مناطق العالم اليوم على مفهوم الأمن فى الخليج ؟ والى متى سنلوى عنق التاريخ وعقله ونقف ضد رياح الديمقراطية التى تجتاح العالم ؟

٣ - تعد التركيبة السكانية فى المنطقة بحجمها وتوزعها واسهاماتها ومستواها الثقافى والاقتصادى والاجتماعى صورة من الانكشاف الحضارى والاقتصادى والأمنى ، واحدى التحديات الرئيسية التى تواجه المنطقة لا فى السنوات القادمة المحدودة فحسب بل ولسنوات طوال .

ولعل فى عدم وجود مخطط للسكان واضح وسليم يبرز جوانب الضعف والخلل وكيفية علاجها على مستوى الأمانة العامة للمجلس ، وكذلك الرغبة الصادقة فى العلاج ماسوف تعود المنطقة الى مزيد من الانكشاف الديمغرافى والحضارى ، والتبعية السياسية والاقتصادية والأمنية .

فما مدى وجود ذلك المخطط ؟ ومامدى الجدية فى علاج تلك الاشكالية .

٤ - تعد نظم ومناهج وبرامج التربية أحد الوسائل الرئيسية فى تكوين المواطن الصالح الوحدوى أداة وهدف الوحدة والأمن ، ولعل توحيد وتكامل برامج ونظم ومناهج التربية سوف يظل هاجس التربويين حيث انعكاس ذلك على بقية الجهود الوحدوية الأخرى سواء الاقتصادية أم السياسية أم العسكرية أم غيرها .

ومانراه من بطء وربما اختلاف الجهود لوحدة تلك البرامج والنظم والمناهج ما سوف يكون له الانعكاس السلبى والخطير على مسيرة التعاون والوحدة .. فمتى تعطى الأمانة العامة للمجلس التربية وبرامجها ونظمها ومناهجها قيمة ودور فى مسيرة التعاون والوحدة ؟

٥ - ذهب بعض الأخوة الى أهمية الاعلام ودوره وحريته وهذا أمر طيب ولكن ما المؤسسات الاعلامية التى يطالبون بحريتها أهى الاذاعة والتليفزيون ووكالة الأنباء والتى هى مملوكات حكومية ولها الحرية كامل الحرية فى أن تقول وتنشر ماتريد وماتريده هى بالذات أم الصحافة التى هى مملوكة للبيوتات التجارية الكبيرة ، مما يجعلها أداة ضغط لتلك الكنتونات التجارية لا وسيلة تعبير صادقة للشارع العام وهمومه الا ماندر منها ، فالى متى تظل صحافة المنطقة أداة تعبير مفتوحة للمضللين ، التبعيين ، الاحتكاريين ، القطريين ، محجوبة عن أصحاب الرأى والفكر والاتجاه خاصة الوحدوى منه ،

وما ينطبق على الصحافة فى تساؤلنا ينطبق على بقية المؤسسات الاعلامية الأخرى .

٦ - ان الأمانة العامة لمجلس التعاون وقفت عالية متعالية من القاعدة الجماهيرية - أى شعب المنطقة - بل لعلها قد نجحت والى حد كبير فى طبعها بطباعها وأعنى بذلك التعالى والعزلة .

فما نلاحظه عند زياراتنا لمطارات المنطقة ، نرى مايترجم ذلك من يافطات كتب عليها " مواطنو مجلس التعاون " ، والتى حاول البعض تطبيقها على بقية الخدمات ، مستشفيات خاصة بمواطنى مجلس التعاون ، مدارس خاصة بهم وربما طرق مواصلات وشوارع أيضا خاصة بمواطنى مجلس التعاون .

شعارات جوفاء،تترجم التمايز الاجتماعى والطبقى السائد فى المنطقة ، وترسم بعدا أخلاقيا وسياسيا وحضاريا لعله مطب - ان لم يكن فى حقيقته كذلك - للبسطاء والعامة وسؤالنا هو - هل هذه هى حقوق المواطن العربى فى الخليج ينظر الأخوة المسئولين بالمجلس .

ثانيا : اقتراحات حول ما العمـــل ؟

١ - اعادة النظر فى سياسة الانغلاق الاقليمى سواء من خلال فتح باب العضوية ، أو رسم برنامج عمل وحدوى لعلاقة المجلس بالتجمعات العربية الأخرى ، ووضـــوح مسألة الوحدة العربية وموقعها فى برنامج وممارسات المجلس .

٢ - ضرورة تبنى استراتيجية تربوية وحدوية واضحة المعالم سواء فى بـرنـامـج أو نظم أو مناهج التربية ، فما تم لا يكفى خاصة وان ماتم قام به مكتب التربية العربى وليس الأمانة العامة للمجلس ، وان كان بالتنسيق مع الأمانة - الـقـدر الخليجى المشترك - .

والتربية هى احدى القواعد الرئيسية فى بناء الانسان العربى الـوحـدوى فى المنطقة للمدى البعيد ، خاصة اذا ما صدقنا ماجاء بكلام الأخ عبدالله بشارة فى أن تنتظر حتى سنة ٢٠٢٠م لنرى النتائج ونلمسها.

٣ - التوجه نحو مزيد من الحرية سواء على صعيد السياسة بالمشاركة أم الاقـتـصـاد بالعدالة والمساواة ، واستمرار المطالب فى ذلك تنفيذا للمثـــل القائـــل " كثرة الطق يفك اللحام " .

٤ - ان اللقاءات الشبابية وكذلك لقاءات المرأة والطفل فى الخليج تشكل الأرضيـــة التى تعزز من روح التعاون والألفة الجماهيرية ، ويخفف ان لم يقضى على نغمة القطرية المتنامية .

ولعل صياغة أسلوب أفضل وأنجع لهذه اللقاءات مما عليه اليوم هو الحل ، حيث مانلمس من نتائج اللقاءات الرياضية كما هى عليه اليوم والتى تصب للأسف بأسلوبها الحالى فى خدمة القطرية والعزلة السياسية والاجتماعية . لذا لابد من صياغة استراتيجية تعاونية أفضل فى مسائل لقاءات الشباب والمرأة والطفل فـى الخليج العربى ، حتى يحقق ذلك التقارب والانسجام ، التلاحم البشـرى ووحـدة الانسان فى هذه المنطقة ، والتى كانت وسوف تظل الحصن المنيع لأمن واستقرار وتقدم الخليج العربى على الدوام .

٥ - لأهمية المسائل الاقتصادية والمعيشية منها على وجه الخصوص ، وخاصة فى مسائل فرص العمل وانتشار البطالة والبطالة المقنعة والضمان الاجتماعى وأسعار السـوق فى السلع المعيشية وتذبذبه بين دول المنطقة مما خلق ذبذبة نفسية وفكـريـة لدى قطاعات كبيرة من السكان ، وعزز القطرية .

أرجو أن تأخذ تلك المسائل رغم بساطتها أهمية فى البرنامج الاقتـصـادى للمجلس .

تعقيـــــــــــــب

(عبدالملك الحمـــــر)

بالرغـم مـن وجـود فجـوة تباعـد بيـن ورقتـى د. القويـز ود. الحمـــد فاننى - كمايرى أهل المغـرب ان فى الاختلاف ائتلاف - أعتقد أن هناك : قاعدة مشتركة يمكن الالتقاء عندها ... فيما يتعلق بالأهداف ، مثلا التى أعلنـهـا النظام الأساسى لمجلس التعاون فى التوجه الوحدوى الخليجى ثم العربـــــــى ... وكذلك ما أعلنته بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .. أى الجانب الوظيفـــــــى لدواعى انشاء مجلس التعاون الخليجى .

وعلى افتراض التقاء الأهداف المشتركة (حسبما ورد فى صفحة ٤٠ فى بحـــث د. الحمـد) فاننى مع استغرابى لموقف أو ردة فعل د. القويـز غير المعـتـدل .. أود أن أحصر أوجه الاختلاف بين وجهتى النظر فى مسألتين :

الأولـى : كيفية الوصول الى هذه الأهداف ، وما الوسائل والأدوات التى يقـرها كل جانب وعليه يختلف الجانبان فى تقدير الأولويات للمسيرة الخليجية .
(ملحوظة) : الاتفاق على الكيفية الموضوعية أصعب من الموافقـــة على الأهداف .

الثانية : معدل التحول أو التحرك ... فقد رأى فريق،التدرج وان ما أنجـــز (كما ورد فى ورقة د. القويـز) حقق الكثير مقارنة بالفترة الزمنيـة لمجلس التعاون ، بينما يرى الفريق الآخر أهمية التسريـع فـى احـداث التغيرات خصوصا فى ظروف عوامل متشابهة تسمح بـالانـدمـاج مـن خـلال التشريع والتطبيق معا .

فمثلا الاتحاد النقدى حسب المادتيـن ٢٢ و ٢٤ مـن الاتـفـاقـيـة الاقتصادية لم يعلن بعد .. بالرغم من أنه كان بين قطـر / أبو ظبى / البحرين اتحاد نقدى ... كما أن مجلس الوزراء الكويتى سبـق أن وافـق على مشروع العملة الخليجية الموحدة أواخر عام ١٩٧٦ ... وأنه بعد ١٣ عاما لم يتفق أعضاء مجلس التعاون على توحيد السياســة النقديـــــة بالرغم من الدراسات الفنية المؤيدة .

والاتفاق كما هو معلوم معلق على اتخاذ قرار سياسى بعد حين .

تعقيـــــــــــــب

(د. موضـــى الحمـود)

استعرضت ورقـة د. تركى الحمـد مسيرة مجلس التعاون بصورة جيدة حيث ركزت على محاور رئيسية ثلاث هى :

١) نشأة المجلس وأسباب هذه النشأة من وجهة النظر الرسمية المعلنـة بـوثـائـقـه ووجهات النظر الأخرى المطروحة .

٢) تقييم التجربة والانجازات المتحققة خلال الفترة السابقة من عمر المجلس وحتـى قمـة مسقـط سنـة ١٩٨٩ .

٣) متطلبات استمرار التجربة وتطويرها فى المجالات التنظيميـة والأمنيـة والاقتصاديـة .

وسنحاول التعليق على هذه المحاور المذكورة بشىء من الايجاز :

أولا : نشأة المجلـس :

فى ظروف نشأة المجلس تقرر الورقة بأن المجلس أتى نـتـيـجـة لـظروف وأوضاع محددة لمستها دول المنطقة .. وهذا صحيح فالتوجـه فـى الأسـاس كـان لحكومات المنطقة وهو توجه محمود وجيد .. ولم تشترك شعوب المنطقـة أو فئات منها بتحديد هذا التوجه ورسم ملامحه ، حيث عزل المجلس نفسه ، ومنـذ نشأته ، عن التفاعل الحى مع شعوب المنطقة ، ولم توضع أو تطبق أى وسائـل أو قنوات لخلق الوعى أو التعرف على الآراء أو التوجهات من القاعدة .

وهذا وضع طبيعى فى رأيى ، فليس من السهل الطلب من تلك الحكومـات والتى لا تمارس ذلك مع شعوبها ، أن تمارسه مجتمعة مع شعوب الـدول الخليجية ، مما عزز ليس فقط نشأته منعزلا ، وانما أيضا ظروف عملـه لاحـقـا بصورة منعزلة عن الشعوب .

ولعل ذلك ما يجعل الكثيرين يطلقون عليه بأنه مجلس للأنظمة والتنسيـق بينها وليس للشعوب أى دور أو احساس بأهميته .

ثانيا : تقييم التجربة (المسيرة) :

بعد حوالى عشر سنوات من عمر المجلس ، تطرح قضية تقويم المسيرة نفسها على المسئولين فى قمة مسقط ، وعلى المهتمين اليوم فى تجمع المنتدى ...

وقد نحا التقويم فى لقاء مسقط الأخير منحى النشأة ، حيث أتبع أيضا أسلوب التقويم من قبل المسئولين فى الدول والأمانة .. ولم تترك أى فرصة للرأى الآخر فى الاشتراك فى عملية التقويم ، حتى ولو عبر القنوات الرديفة للقنوات الرسمية . ولعل المقيم المنصف لهذه التجربة سيحاكمها كما اتجهت ورقة تركى حيث حاول التقويم بالاستناد والقياس على الأهداف المعلنة والانجازات المتحققة والتى بينتها بالتفصيل ورقة د. عبدالله القويز .

وفى رأيى أيضا ، أنه رغم سلامة التوجه فى العمل الجماعى وضرورة التنسيق بين هذه الدول ، الا أن هذا التعاون كان له فى كثير من الأحيان تأثيرات سلبية على بعض الأقطار :

أ) وهنا أضرب مثلا فى دولة الكويت والتى أصبح شعبها يحس بتضييق الخناق عليه فى الصحافة وابداء الرأى وحل مجلس الأمة وغيرها من الأمور التى بدأنا نتراجع فيها عن مسيرة السبعينات مثلا أو حتى الستينات . ولا أستطيع التعميم على دول المنطقة الأخرى ولكن هذا للتدليل فقط .

ب) لم يستطع المجلس الى الآن التعرض ، وبصورة جادة ، لبعض التناقضات القائمة بين مصالح معينة ليس لحكوماته فقط وانما أيضا لبعض فئات من شعوب المنطقة .

(ورقة د. تركى ص ٢٤) مما يعرقل التنسيق والتوحيد حتى فى أبسط المجالات كالأمور التجارية على سبيل المثال .

جـ) لم يتناول المجلس وحتى الآن قضايا أساسية ومصيرية كقضية العمالة الأجنبية فى المنطقة ، وتنسيق أساليب استقدامها واستخدامها .. أو التفكير فى خلق القاعدة الانتاجية البديلة لهذه الدول الأحادية المورد ، أو حتى سياسة استثمار الفوائض النفطية فى أسواق المال العالمية .

ثالثا : متطلبات استمرار المسيرة ومنطلقات التطوير : (متطلبات تصحيح المسار)

لقد قضى المجلس حوالى عشرسنوات من عمره - كما جاءعلى لسان أمينهالعام ، فيما أسماه بمرحلة التأسيس والترسيخ ... - ولطول المرحلة السابقة، فقد تعاظمت التحديات للمنطقة ، وشعوبها متمثلة فى شح الايرادات وتناقصها، وتخلخل الكيانات البشرية فيها ، وضعف القاعدة الانتاجية البدايلة ، وتفكك الجبهات الداخلية لبعض أقطار المنطقة ، ومخاطر عدم الاستقرار ، والأخطار الخارجية فى المنطقة ، وكلها أمور تستدعى التفكير جديا فيما يمكن عمله لمقابلة هذه التحديات على مستوى المجلس،وهنا يتطلب الأمرالبحث فى الأمور التالية على سبيل المثال وليس الحصر:

١) حسن استخدام وتوظيف الاعلام للتوعية وفتح قنوات المشاركة عبر وسائله للفكر والكلمة ، والبعد عن النهج الرسمى الممل والمبالغ فى تمجيد الأنظمة وتكريس القطرية وتسطيح المواطن وتغييبه .

٢) العمل جديا على التنسيق بشأن تطوير المناهج والنظم التعليمية والتربوية بما يتفق والتطورالحادث فى هذه المجالات التعليمية على مستوى العالم - وليس فقط بالاتجاه الى تكريس القطرية والاقليمية والقضاء على تضارب المفاهيم وتناقضها كماهو موجود فى معظم دول المنطقة الآن .

٣) ولعل أصعب متطلبات مرحلة التطوير ، هو فتح باب المشاركة الشعبية (وقنواتها) وتطوير مؤسساتها (دون تحديد شكل مؤسسى معين) ، وذلك على مستوى الدول وبين أنظمتها وشعوبها ، ثم على مستوى هذه الشعوب ومجلس التعاون ثانيا .

بالاضافة الى استمرار العمل بالتنسيق والتقريب والتوحيد فى المجالات الاقتصادية والتجارية .

وأعلم يقينا بصعوبةتحقيق كل ذلك أو حتى جزءمنه فىالمستقبل القريب، ولكنى أجد لزاما على الأجهزة التنفيذية للمجلس ، أن تحاول طرح تلك الأمور ودراستها والاعتناء بها ، والاستعانة بمؤسسات قائمة للبحث أو تشكيل مجموعات عمل من أناس مشهود لهم بالاعتدال والموضوعية من بين شعوب المنطقة والتحاور مع الأنظمة لاحقا بضرورة تغيير النهج وتصحيح المسار ، ان جاز لنا استعارة هذا التعبير، حتى تلتقى جهود الشعوب ورغباتها مع جهود الأنظمة ورغباتها وتوجهاتها ان كانت هناك رغبة حقيقية فى استمرار المجلس مستقبلا .

تعقيـــــــــــــب

(د. منصور محمد أباحسين)

ان الدور الذى نتوخاه فى مجلس التعاون والأساس الذى يمكن بموجبه تقويم المجلس والحكم على انجازاته وقصوره ، يجب أن يكون فى حدود مارسم لهـــــــــذا المجلس من دور فى ظل الأنظمة القائمة والمشرفة على المجلس . ان الحديث عن وحدة المنطقة وجعلها مسئولية المجلس الأولى فيها تحميل للمجلس بما يفوق تركيبتـــــــه وظروف المنطقة .

ان المدخل الى الوحدة يمكن أن يبدأ بقرار سياسى تليه القوانين والاجراءات والتصرفات ، ولكى يتم هذا القرار السياسى فان أذهان رؤساء ومؤسسات دول الخليج يجب أن تكون مقتنعة بجدوى هذا القرار وحتميته . أو أن يتم طرق مدخل جديد للوحدة وهو البدء بعدة أنظمة واجراءات وقوانين تتجه نحو الوحدة بدون الخوض فى فلسفة الوحدة من الناحية السياسية .

ولاشك أن تجارب المنطقة العربية كلها أوضحت فشل الوحدة عندما تنطلق من مدخل سياسى . وربما يكون المدخل الجديد أكثر حظا فى النجاح . وقد مر أكثر من ثلاثين سنة على أول وحدة عربية ، ولاشك أن السيادة الاقليمية والأنظمة المطية هى مسببات أساسية لفشل ماتم من وحدات .

اذا اقتنعنا بالمدخل الثانى للوحدة وهو سلسلة اجراءات وأنظمة تترك القرار السياسى آخر ما يمكن أن يتم بحثه ، فان مجلس التعاون قد أنجز فى نظرى المنجزات التالية :

١ - ازالة بعض المخاوف بين مواطنى دول المجلس الناتجة من نظرات ضيقة للمصلحة الشخصية قصيرة النظر . ولاشك أن ازالة هذه المخاوف انجاز ايجابى يذلل العقبات أمام اجراءات وأنظمة لاحقة .

٢ - دخول تجربة الاستثمار المشترك لمشاريع كبيرة لصناعات البلاستيك والألمنيوم والبنوك المشتركة وغيره . ولاشك أن المشاركة فى الاستثمار هو توحيد لرؤوس الأموال وضبط أفضل للأمور .

٣ - حرية العمل لمواطنى دول المجلس . فى نظرى أن هذا الموضوع يمكن أن يكون أهم موضوع يمكن للمجلس أن يحققه . لقد بدأ بصيص من الأمل أن ينعم مواطن الخليج بالعمل فى أى دولة من دول المجلس والتمتع بكل المزايا التى يتمتع بها المواطن الآخر .

٤ - بدء توحيد بعض الأنظمة ومن المفيد البدء بأنظمة فنية تذلل عقبات التجارة بين دول المنطقة . والأمل أن يتم ادراج أنظمة جريئة حول انتقال الأموال والعمل وتنفيذ المشاريع والتعاون فى مجال التعليم وعمل المرأة .

٥ - ان التنسيق بين دول أعضاء المجلس فى المواقف التى تجابهها مع الدول والتجمعات الأجنبية يمكن أن يكون أكثر انجازات المجلس ، لاسيما أن دول المنطقة فى المرحلة الحالية فى حاجة الى الأسواق الخارجية لمنتجات منافسة لمنتجات الدول المتقدمة ، ويجب أن توحد المصالح قرارات دول المجلس . وربما عن طريق تلمس الفائدة من تعاون دول المجلس فى مجال التجارة الخارجية يمكن أن يؤدى ذلك الى تعاون أكثر فعالية على المستوى الداخلى لدول المجلس .

ولاشك ان تخلف المنطقة يضع على المجلس مسئوليات كبيرة يجب أن يوجه لها جهوده حسب خطة زمنية محددة تقرر أولويات المشاريع التى يجب أن ينجزها ، ومدة انجازها ، حتى يرى رؤساء المنطقة مستوى أدائهم زمنيا .

فى حديث العديد من الأخوة، يتضح أن هناك تطلعا الى أن يكون مجلس التعاون مدخلا للوحدة العربية . وقد تساءل أحد الزملاء عن صدى الوحدة العربية لدى الجماهير العربية هل هناك قناعة بها ؟ وكيف يمكن تنفيذها بحظ أوفر من النجاح فى الوقت الذى فشلت فيه المحاولات السابقة . ولو نظرنا الى الوحدة الأوروبية يمكن القول بأنها انطلقت من وجود لأنظمة ديمقراطية للدول الأوروبية ، ثم ركزت على النواحى الاقتصادية وعملت على تذليلها ، ويمكن الاستفادة من هذه التجربة بدراستها بتمعن .

ان مجلس التعاون تعرض فى النقاش الى مراجعة لأهدافه ومدى ماحققه منها وعلاقة ذلك بتنمية المنطقة بمفهوم المشاركة الفعلية الجماهيرية . ولاشك أن هذه المراجعة ، مع ماتبدو عليه من قسوة تفرضها الروح الديمقراطية للمنتدى ، الا أنها أنصبت على السنوات الماضية ولم تتطرق بكثير الى التطلعات المستقبلية والبرامج المحددة المطلوب من المجلس العمل على تنفيذها .

ويمتاز مجلس التعاون بوجود عناصر مثقفة ومؤهلة تتعاطف مع الكثير من الآراء المطروحة لمزيد من التنمية الاجتماعية ، ويجب أن يتم العمل مع هؤلاء المثقفين فى المجلس لتحقيق مستوى أفضل من الانجاز .

وأقترح على المنتدى تقديم مجموعة مشاريع محددة عملية ودافعة لأمانة المجلس لكى تتبناها وتعمل على تحقيقها .

تعقيـــب ومداخلـــة

(دكتور عبدالعزيز الجلال)

أولا: تعقيب على ورقة الدكتور تركى الحمد :

مدخـل :

لن يكون التعقيب منصبا على ورقة الدكتور تركى الحمد ذاتـهـا بـقـدر مايتركز على الموضوع نفسه . وسيكون التعقيب من جزءين أساسـيـيـن ، الأول نظرة تقويمية للمجلس تتقاطع وتتفق فـى معظمها مع الآراء التـى أبـرزتـهـا الورقة موضوع التعقيب ، والجزء الثانـى يتعلق بتقويم مسيرة المجلـس فـى المجال الثقافى والاجتماعى وما يتعلق بهما .

مجلس التعاون : نظرة تقويمية عامة :

تركـز الكتابات المتعددة عن المجلس على اعتبار أن الهـاجـس الأمـنـى الداخلى والخارجى هـو العامـل الرئيسى فى قيام المجلس ، ويـتـضـمـن هـذا التركيز لمزا واضحا ضد المجلس وغاياته . ولحسن الحظ فان عددا من الكتـابـات حول الموضوع نفسها تقرر مشروعية الهاجس الأمنى والاستقرار فى وجود أى تجمع اقليمى من أى نوع ، وتكتفى بالتحذير من العوامل السلبية لهذا الهاجـس مـع التركيز على نتائجه الايجابية . ولحسن الحظ فان ورقة الدكتور تركى تتفق مع هذا الطرح الموضوعى والمتزن . ومن هذا المنطلق فان طموحـات مـواطنـى دول المجلس يجب أن تترجم من خلال هذا الواقع الجديد والدعوة لتطويره وتحويـلـه الى اطار سياسى مناسب لتحقيق أهدافه المعلنة والغايات والطموحات المشروعـة لمواطنى الدول الأعضاء فى المجلس .

المقولة الثانية المشهورة فى تقويم المجلس هى مقارنـة حـريـة حـركـة المواطنين والتبادل التجـارى قبل قيام المجلس ، بما بعد قيام الـمـجـلـس . وهذه المقولة تقوم على ادعاء أن حرية الحركة قبل قيام المجلس كانت أكـثـر منها بعد ذلك ، ومن ثم تتبنى هذه المقولة الحكم بالفشل على المجلس . غير أن النظرة الموضوعية تستدعى أن تقوم المقارنة على أرقام وحصر فعلى لما كان يتم قبل قيام المجلس وماذا تم بعده . حيث أن هذه المعلومات غير مـتـوفـرة فان المقارنة لاتقوم بذاتها . من الجائز أن اجراءات الجوازات كانت أخف قـبـل استقلال دول المجلس فى بداية السبعينات ، ولكن المعروف أن اجراءات الجمارك كانت قائمة حتى فى ذلك الوقت القديم ، اضافة الى ماهو مـعـروف أن حـجـم الحركة الآن يفوق ، بشكل لايقبل المقارنة ، ما كان قائما قبل استقلال الـدول الأعضاء أو حتى بعد الاستقلال .

ثم ان مقارنة ما كان يحدث من حركة تنقل فى منطقة دول المجلس قبل الاستقلال ، لاتجوز مقارنته بما تم بعد قيام المجلس ، اذ ان المقارنة المناسبة هنا هى مقارنة فترة ما بعد الاستقلال مع فترة ما بعد قيام المجلس . وفى هذه الحالة فان المقارنة ستكون لصالح الأخيرة حيث ألقيت التأشيرات والاقامات وتطور حجم الحركة بشكل كبير . ومع هذا التطور النوعى والكمى فى حركة التنقل فان طموح المواطن العادى يتجاوز ذلك الى الغاء الحدود تماما ، لمرور الأشخاص على الأقل ، واعتبار المنطقة تأشيرة سفر واحدة للقادمين من خارجها على غرار ما يحدث فى بعض التنظيمات السابقة فى أوروبا (نوردك تريستى) (والبينولوكس) ، وماسيحدث لدول السوق الأوروبية عام ١٩٩٢م . ولاشك أن الأسباب التى تتكرر فى أدبيات تقويم المجلس - ومنها مساهمة الزميل د٠ تركى - من السيطرة المفرطة للسيادة الوطنية والتى تتأكد باستمرار منذ استقلال الدول الأعضاء ، واختلاف المصالح الآنية لبعض الفئات والشرائح فى القطاع الخاص والعام - المدنى والعسكرى ، فى كل دولة ، وجوانب القصور الذاتى فى كل دولة ، ومنها ضعف الكيان الادارى وركونه الى الرتابة ، والخلل السكانى وطبيعة الاقتصاد ، وتركيبة العمالة فى أكثر من مجال ومنها المجال العسكرى والأمنى ، كل هذه الأسباب مجتمعة تتضافر ضد حركة المجلس وأهدافه.

ولتلخيص هذه النقطة فانه لايمكن اعتبار قيام المجلس تراجعا عما تحقق بين أقطار المجلس قبل قيامه بل انه من الأحرى أن تكون المقارنة لصالح فترة ما بعد المجلس ، كما أن الطموحات والآمال قد تزايدت بسبب قيام المجلس ، وهذه بذاتها تمثل مرشدا ودافعا لحركة المجلس لابد من مواصلة التعبير عنها ، والاصرار على تحقيقها ، لتدفع المسؤولين لتبنيها .

ومن الجوانب الأخرى التى تبرز فى أدبيات تقويم المجلس قضية الاجماع والالزام والمرونة والتدرج ، حيث تؤخذ هذه القضايا على أنها تعبير واضح عن التناقض بين الأهداف وطريقة تحقيقها - تلك الطريقة المتمثلة فى تنظيم المجلس وأسلوب عمله - . ويلاحظ فى هذا المجال أن كثيرا من اللبس يحدث بخصوص الالزام حيث يظن أنه ليس هناك الزام حتى بالقرارات الاجماعية وهذا مخالف للواقع ، أما ما يلاحظ من عدم التنفيذ أحيانا فيرجع الى ضعف الكيان الادارى المنفذ فى الدرجة الأولى وهذه مسألة قابلة للحل .

أما قضية الاصرار على الاجماع واللجوء للمرونة والتدرج ، فكثيرا ماتؤخذ على أنها مناقضة لأهداف المجلس المعلنة . ومع وعى الكثير من النقاد أن لجوء المجلس لهذا الأسلوب هو قضية مرحلية تتطلبها مرحلة احتضان المجلس وتقوية كيانه الهش حتى لايتعرض لما تعرضت له بعض التجارب التوحيدية التى لم تراع الظروف الخاصة والمصالح المختلفة مما عجل بتفككها ، فان الدعوة لتجاوز شرط الاجماع ، ولضرورة الحسم والتوقف عن المرونة والتدرج ، يجب أن تكون طموحا يتحقق بالاقتناع والاصرار والمطالبة . أما الدعوة لتحقيقها فورا أو اعتبار المجلس غير ملتزم بأهدافه ، فان هذا يعنى توقف العمل واحتمال تفكك المجلس أو جموده وهو مالا يتمناه أى مخلص للمنطقة .

وفى ختام هذه النظرة التقويمية الخاطفة ، أحب أن أشارك مقومى أنجازات المجلس ببعض الأفكار والمقترحات عن معوقات عمل المجلس ووسائل تجاوزها فيما يلى :

أولا- التأكيد على أن سيطرة النزعة القطرية والسيادة الوطنية وتداخلها مع المصالح الآنية الخاصة ، والضعف الادارى ، وعدم وصول روح المجلس وأهدافه الى كل أجهزة الدولة ، كل هذه مجتمعة تعتبر المعوق الرئيسى لعمل المجلس . ومن الواضح أن تجاوز هذا المعوق يكون بالقرار السياسى الواضح والمعلن والموجه لكل الأجهزة فى كل دولة بضرورة الاستجابة والتجاوز والقبول بكل ما يتطلبه العمل المشترك من تضحيات أو جهود .

ثانيا- التأكيد على أن صلاحيات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى واللجان الوزارية تحتاج الى تحديد وتوضيح حيث أن الواقع الآن يربط كل القرارات بالمجلس الأعلى مع أن هناك الكثير من المجالات من صلاحيات اللجان الوزارية ويتم ذلك فعلا بدون النص عليه وهو مايحتاج الى توضيح وبلورة .

ثالثا- التأكيد على أن العلاقة بين المجلس الوزارى واللجان الوزارية الأخرى تحتاج لتوضيح ، حيث أن تركيبة المجلس الوزارى الحالية لاتتفق مع هيكل التنظيم والسلطة فى كل دولة . وحيث أن المجلس الوزارى يفترض أن يكون الجهاز التنفيذى الوسيط بين اللجان الوزارية والمجلس الأعلى فانه يحتاج لقوة تسنده فى النظام ، وهى غير موجودة الآن ، كما يحتاج قبل ذلك أن تكون تركيبته قوية ومتلائمة مع التنظيم السياسى والسلطة فى كل دولة ، وهناك قد لايكون وزير الخارجية ممثل دولته بالضرورة فى المجلس . وحتى هذا فان تكوين المجلس الوزارى من رؤساء الوزارات أو نوابهم ، أو من وزراء مفوضين بكامل صلاحيات الوزراء الآخرين - مثل ما يعمل به فى مجلس التعاون العربى ، ونورديك تريتى ، والسوق الأوروبية - هو الحل المقترح لتجاوز هذا المعوق .

رابعا- التأكيد على أن نقص النظرة التقويمية والممارحة بشأن معوقات عمل المجلس تلعب دورا فى اعاقة العمل ، ويقترح هنا ، ضرورة التقويم المستمر للعمل ومواجهة المشكلات واحدة بواحدة ، والصراحة فى نقاشها واعطائها الوقت المستحق لتجاوزها . ويمكن للأمانة العامة أن تقوم بالدور الرئيسى فى هذا الجانب .

خامسا وأخيرا ،

التأكيد على أن المجلس ، بغض النظر عن نواقصه والنقد الموجه اليه ، يمثل اطارا متوفرا للعمل لصالح المنطقة ومواطنيها ومن الضرورى العمل على تطويره ومطالبته بتحقيق أهدافه . ولعل أساليب المطالبة من المواطنين والتعبير عنها ، تحتاج لاطار مناسب فى كل دولة عن طريق دراسات الرأى العام والاعلان عن نتائجها ، وعن طريق الكتابة والمطالبة ، وعن طريق تكوين لجان ممثلة للمواطنين فى كل دولة لتعبر عن آراء المواطنين ومطالباتهم بشأن عمل المجلس لتكون هذه الآراء والمقترحات وسيلة استرشاد ودفع للأجهزة الادارية والسياسية لتطوير عمل المجلس نحو تحقيق أهدافه .

مسيرة المجلس فى المجال الثقافى والاجتماعى وما يتعلق بهما :

تشمل المسيرة فى هذا المجال القطاعات التالية :

التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة ، والموارد البشرية ، وحماية البيئة . وقد كان بدء عمل المجلس فى هذه القطاعات متأخرا بعض الشىء ، لما هو معروف أن اهتمامات المجلس منذ قيامه ، كانت سياسية أمنية اقتصادية بالدرجة الأولى . وقد ترجمت هذه الاهتمامات عن طريق تنظيم المجلس نفسه حيث يتكون المجلس الأعلى من رؤساء الدول ، والمجلس الوزارى من وزراء الخارجية ، ثم عن طريق توقيع الاتفاقية الاقتصادية ذات البعد الشمولى لبعض جوانب المجالات الثقافية والاجتماعية ، وتشكيل اللجنة الدائمة الوزارية المشرفة على تنفيذها والمكونة من وزراء المالية والاقتصاد . وسجل اجتماعات المجلس يؤكد هذا الاهتمام حيث أن المجلس الوزارى ولجنة وزراء المالية بالتوالى ، عقدا أول الاجتماعات وأكثرها منذ قيام المجلس حتى الان .

وقد أثر هذا الاهتمام غير المتوازى على مسيرة المجلس فى المجالات الثقافية الاجتماعية ، حيث لم تصل روح المجلس بقوة وزخم الى الأجهزة المسؤولة عن تلك المجالات فى كل دولة . وقد تسبب هذا - اضافة لوجود بعض المنظمات السباعية السابقة لقيام المجلس - فى تأخر اجتماعات اللجان الوزارية لتلك القطاعات كما تسبب فى تأخر تقدم العمل بشكل مرض فيها . ولاشك أن أولويات المجلس واضفاء صفة الشمولية والتوازن عليها تحتاج للمزيد من التأكيد ، وقد بدأ هذا التوجه خلال السنوات القليلة الماضية وتم تأكيده باعلان المنامة الصادر من المجلس الأعلى عام ١٩٨٨م .

ومن أبرز معوقات العمل فى هذه القطاعات ، أنها قطاعات خدمات واستهلاك ، فى الغالب تصرف عليها كل دولة مباشرة لخدمة مواطنيها . وتعميم هذه الخدمات على كل مواطنى دول المجلس المقيمين فى أى من دوله،كان أحد الأهداف الرئيسية فى هذا المجال . وقد تحقق فيه بعض التقدم فى مجال

الاستفادة من المؤسسات التعليمية والخدمات الصحية العامة . أما المساواة فى حقوق العمل ومكافأته ومعاشات التقاعد والتأمينات والضمان والمساعدات الاجتماعية والاسكان ، فلن تتقدم كثيرا تخوفا من تكلفتها المالية ، وتأكيدا على تميز مواطنى الدولة نفسها عن غيرهم من مواطنى دول المجلس - وهو مايضاد أهداف المجلس - وتخوفا من حركة انتقال غير متوازنة للعمالة المواطنة فيما بين دول المجلس . وهو تخوف مشروع ولكن يمكن ضبطه والتحكم فيه عند اقرار المساواة وتطبيقها .

هذا من ناحية ومن جانب آخر فان دول هذه المجالات الاجتماعية والثقافية ، خارج نطاق المساواة فى الاستفادة من الخدمات والتعامل ، يظل دورا هاما فى تعزيز مسيرة المجلس وتقوية الروابط الثقافية والتواصل الأهلى والمتخصص ، من خلال مناهج التعليم والانتاج الثقافى المتبادل ، والتواصل الثقافى ، وتبادل الزيارات والخبرات على المستوى الأهلى والفنى المتخصص .

وقد حدث تقدم مناسب فى هذه الجوانب حيث تم تضمين مناهج التعليم فى كل المراحل مادة مناسبة عن المجلس ومسيرته وتحديات العمل وطموحاته لتسهم فى بث روح المجلس بين الناشئة ، كما تم تنظيم العديد من المهرجانات والمعارض والمعسكرات المسرحية والثقافية والفنية والاجتماعية والكشفية ، اضافة الى البطولات الرياضية المكثفة فى اطار المجلس ، وكذلك برامج تبادل الزيارات الطلابية وفيما بين المسؤولين عن مختلف الأجهزة فى كل الدول الأعضاء كما تحقق تقدم مناسب فى تبنى السياسات والمبادىء العامة والأنظمة والاجراءات فى مختلف مجالات العمل.(يمكن الرجوع الى التقارير الدورية للأمانة العامة لمن يريد الاطلاع على التفاصيل) ومثل ذلك يمكن أن يقال عن الندوات والدراسات .

واختتم هذه الملاحظات بشأن مسيرة المجلس فى المجال الثقافى والاجتماعى بالقول بأن المجالات الجديدة على دول المجلس، مثل حماية البيئة، قد حصل فيها تقدم مناسب للحاجة الى التفاوت وعدم وجود أجهزة بيروقراطية متأصلة فى الدول الأعضاء . كما حصل التقدم فى المجالات التى ليس فيها التزامات مالية مستمرة مثل الزيارات والمهرجانات والدراسات والندوات ونموها .

أما ما يتعلق بمشروعات التكامل وتوزيع مؤسسات التعليم والخدمات الصحية ومراكز البحث والتطوير ونحوها ، مما يتطلب تجهيزات عالية وكفاءات بشرية نادرة - على مختلف الدول والعرف المشترك عليها واتاحة الفرصة لكل الدول للاستفادة منها - فلم يحدث فيها تقدم يذكر . ويمكن قول نفس الشىء فيما يتعلق بالأنظمة واجراءات العمل فى مختلف المجالات حيث أن تراث الأجهزة القطرى يقف مانعا غير مشروع فى سبيل تطوير النظم والاجراءات ، بل ان بحث هذه النظم والاجراءات يتصف باللامبالاه فى بعض الأحيان حيث أن الاتجاه السائد هو أنها لو تم تبنيها فستكون بصفة استرشادية وهذا يصدق على مختلف مجالات عمل المجلس .

ختاما أكرر القول وأؤكد ما تفضل به الأخ الدكتور تركى ، بأن فرصة تطوير المجلس وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه ، فرصة يجب ألا تضيع ، فبالمكاشفة والمصارحة والنقد الحر والاقتراح والمطالبة من جميع المسؤولين عن المجلس والمواطنين والمهتمين بأمور المجلس ، نطمح الى تحقيق الارادة السياسية بقيادة المجلس ، الى حقيقة تنفيذية واقعة تواجه كل المعوقات المذكورة وغيرها مما سيبرز من المعوقات باستمرار .

ثانيا: مداخلـــــة :

اشار بعض المتحدثين الى أن قيام المجلس ساعد فى شرعنة السيادات الوطنية وقواها . كما أن المجلس لم يمثل انجازا ذا بال فى كل المجالات. وقد أشار بعض آخر الى أن انجاز المجلس المتميز كان فى المجال الأمنى فيما بين الدول .

وفى الحقيقة يمكن للتقويم الموضوعى ، أن يدرك ضآلة الانجازات عموما ، ولكن النظرة للمستقبل وتطوير المجلس تبقى أملا كبيرا. وبخصوص نجاح المجلس فى الجانب الأمنى من زاويته السلبية ، فأحب أن اشير الى ان طبيعة الأمن وممارساته فى كل دولة ، مستقلة تماما عن المجلس قبل قيامه وبعده ، وتمثل ممارسة محلية لم يزدها المجلس قوة أبدا .

هذا هو الواقع وسبب ذلك أن ارادة المجلس وأهدافه لم تتجذر بشكل كاف وتتحول الى ارادة سياسية للتنفيذ . وما لم تتكون هذه الارادة فى كل دولة ويعبر عنها جماعيا على مستوى المجلس فلن نتوقع تقدما كثيرا ما استمرت الحال هكذا . ومن هنا فان المطلوب هو تحويل المجلس الى ارادة سياسية تنفيذية ، ويتحمل مواطنو كل دولة تكوين هذه الارادة فى كل دولة ، حتى يمكن التعبير عنها فى اطار المجلس جماعيا .

مداخلـــــــــــــة

(د. حسن فخـــــرو)

اذا كان لى أن أطمع فى قول ماقل ودل أو أردد ماقاله البعض فى الرغبـــــــة فى عدم التكرار ، وأحاول أن أركز على القضية الأهم فى نظرى :

فقد قال الكثيرون الكثير فى سلبيات المجلس ونواقصه ، كما قـال البعـــض ما يغاير ذلك . وأتى البعض ومنهم أكثر من مسئول بنقد جميل منمق ، متفـــــرع وجيد ، ولكننى فى حين أهتم بما قالوا ويقولون هؤلاء وأولئك ، الا أن مايـهـمـنـى بأكثر هو مالم يقولوه ، أو اذا قالوه قالوه بصورة هامشية أو مروا عليـــــــــه مـــرور الكـــرام .

كل ماقيل من سلبيات وهى كثيرة ومتعاظمة ومقلقة لا تعدو فى كونها متأثـرات أو اعراض بمعنى EFFECTS ، فى حين أن القضية الأساسية التى يجب أن تكون نقطة البداية لكل طرح ، هى السبب بمعنى CAUSE . فالقضية السبب فى الولادة القصرية أو القيصرية كما أسماها البعض ، والأهداف القاصرة التى احتواها الـنـظام الأسـاسـى للمجلس ولوائحه ووسائله وما تمخض من عجز تنموى وعصرى كما يقول آخـــــرون ، وبالتالى السبب فى اعراض وضعف التجربة،نابع أساسا وكاملا مـن خـلال انـعـدام دور الانسان فى المجلس ، دور الناس فى المجلس ، من خلال المشاركة والمؤسسات والسعـى الفردى ، والتى تجعل لكل الطموحات والانجازات مفتعلة ، وبالتالى قاصرة ومتعـثـرة ومحدودة طموحا وانجازا ، وان كان البعض فيها قد يكون محليا مرحليا .

وقضية الحدود والتى هى مفروضة من الفوق لا التحت لهى أكبر برهان .

والى أن يعاد صياغة غايات ووسائل المجلس من هذا المنطلق أو علـى الأقـل أن نقومها ونكيفها، من هذا المنظور الواضح ، أقول الى أن ننطلق مـن هـذا وفـى هـذا السبيل ، تبقى تجربة وانجازات وتطلعات المجلس لا تفى بالحد الأدنى لحاجـــــات بلداننا ، وتبتعد كل يوم عن الحد الأعلى لطموحات شعوبنا ، وما حصل فى الـعـالـم الاشتراكى فى سنة ١٩٨٩ ، بل ماحدث فى العالم على ممر العصور لهو أكبر شواهد .

تعقيـــــــــــــب

(عبدالله بشارة)

بودى أن أعبر عن تقديرى للدكتور تركى الحمد على ورقته ، ومابذل من جهد فى محاولة التعرف على مسارات مجلس التعاون الخليجى ، والتى يصعب التعرف عليها بشمول من خلال النظر من زاوية ضيقة ، فام مسيرته لا تتسم بالوضوح الذى نتمناه . وسأقدم بعض الحقائق عن مسيرة المجلس ، ليس من اطلالة النافذة ، وانما من المعايشة .

وقد أشار الدكتور تركى ، كما ركز غيره على الجانب الأمنى ، وفى الواقع ، ان الجانب الأمنى ، هو الأكثر بطئا فى مسيرة المجلس .

فعندما طرح انشاء المجلس فى سنة ١٩٨٠ ، كان الطرح ليس لهاجس أمنى ، وانما كصيغة للتعامل مع قضايا المستقبل ، وكان صاحب الفكرة الأولى سمو أمير الكويت ، طرحها عند لقائهم على هامش قمة عمان ، فكانت قراءات مستقبلية ، بهدف ايجاد العمل الجماعى للتعاون والتعامل مع قضايا ومتغيرات المستقبل .

وفى الاجتماع الأول فى أبو ظبى ، طرح الجانب العمانى الهاجس الأمنى بسبب مشاكل كانت مع اليمن الجنوبية ، وكانت هناك ثلاث تجارب مطروحة ،فى هذاالمجال ، هى تجربة الكويت من خلال الأسلوب الدبلوماسى ، وتجربة عمان من خلال السلاح ، وتجربة السعودية من خلال الدبلوماسية مع السلاح . وقد صدر فى البيان الأول ، مأأسميناه " الاعتماد على الذات " ، وحقا يتساءل البعض أين ذلك ؟ ولكننا نأخذه كهدف نهائى لتحقيقه بعد ثلاثين سنة ، اذ يتعذر تحقيقه قبل ذلك لندرة القوى البشرية ، ومتطلبات يتعذر توفيرها خلال عقد من الزمان ، فيمكن تحقيق ذلك فى سنة ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠ .

وطرح أيضا هدف نهائى ، هو هدف وحدة هذه الدول ، وقد أثار البعض عدم تحقيق هذا الهدف بعد ثمانى سنوات ، ولكن ، الوحدة كهدف ، ترك للأجيال القادمة ، اذ بنى المجلس على أساس المستقبل وليس اليوم .

ففى مرحلة التأسيس والترسيخ ٨١ - ١٩٨٩ ، حرصنا على أن نجعل هذه التجربة تدخل وتولد قناعات جماعية ، فى عقد من الزمان ، غير قابلة للانفصام ، وحتى نصل الى مرحلة اللاعودة ، وكذلك تكوين قناعات جماعية قادرة على التعامل بصورة حديثة وحضارية مع المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

فانتهينا الى أن الاعتماد على الذات هدف مستقبلى ، وتهيئة المرحلة الحالية للدخول فى المرحلة القادمة التى تتطلب التضحية والتصادم مع المشاكل القادمة ، مما يقتضى تكريس هذا العقد لتأسيس وترسيخ التجربة حتى لايكون لها انفصام .

الجانب الأمنى ، اتخذ قرار بأن يكون التعاون الأمنى تنسيقيا ، لا جيشا واحدا أو قيادة موحدة ، فتكون جماعية تنسيقية . وعندما جاءت الظروف ، ومع الأحداث ، تبين لنا أن القوة الذاتية غير قادرة على الدفاع والمواجهة ،

فكانت الاستعانة بالخارج ضمن شرعية دولية . فعندما تعرضت الكويت لمضايقات لناقلات نفطها فى المضايق الدولية ، تحركت دول المجلس بشكل جماعى لتوفير حماية شرعية ،فتوفرت للكويت الذراع والدعم والعمل الجماعى ، وتوفرت لها الحماية الأمنية ضمن شرعية دولية .

الجانب الأمنى الداخلى ، وصفها البعض فى المنتدى بأنها المنجز الكبير ، ولكنه لا يعرف الخبايا ، فبكل صراحة ، ان التعاون مفقود بين الأجهزة الأمنية فى دول المجلس ، لصعوبة تطوير قناعات هذه الأجهزة الأمنية ، فكل منها يعتبر أن تجربتها الأمنية ناجحة ، ولاتحتاج الى أن تتأثر بتجارب الآخرين ، وكلها تعتقد ذلك ، وأقول ، ان اجتماعات وزراء الداخلية هى الوحيدة التى لا تخرج منها بترجمة حقيقية أو نتائج بسبب تباين التجارب والفلسفات .

وبالنسبة الى الاتفاقية الاقتصادية ، أيضا تعانى من اختلاف الاجتهادات ،وهناك اختلاف فى الفلسفات ، هناك فلسفة تقول بأنه لا داعى لتوحيد التعرفة الجمركية مثلا. وهناك محاولة جادة للتوصل الى تغيير وتوحيد الفلسفات ،وذلك يحتاج الى وقت كاف .

وفيما يتعلق بالسيادة القطرية ، منذ أسبوعين ، بمناسبة انتهاء قمة مسقط ، تلوت بيان اعلان مسقط ، تضمنت الفقرة المتعلقة بالسيادة الوطنية ، " تأكيد الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية كقاعدة أساسية يجب تدعيمها " ، فنحن نعرف حساسية الموضوع ، وأن هناك رغبة من هذه المؤسسات فى عدم تغييرها .

فرغبة فى تأكيد المسيرة ، وعدم تراجعها أو جمودها أو توقفها ، نتلافى التعامل مع الأمور التى تعيق وتؤثر على المسيرة ، وترسيخها وتوصيلها الى مرحلة مستقبلية . فمن حسن التصرف والتدبير ، تأجيل الأمور الصعبة التى تسبب عطلا ، فليس من الحكمة التعامل مع القضايا الصعبة الساخنة ، ومن المستحسن تأجيل التعامل معها الى المستقبل .

ولذلك ، فالدعوة الى التعالى على السيادة القطرية ، أو القفز عليها ، أو الاصطدام بها فى هذه المرحلة ، لا تنصح بها ، والجالسون مع هموم مجلس التعاون

يعملون على تلافى العقبات والهزات ، ويمكن انجاز الأهداف على مراحل ، لأن ثمانى سنوات من المسيرة ، مع تجارب وقناعات مختلفة ، تقتضى أسلوبا مرنا ، وهناك مساحة كبيرة بين الطموحات والانجازات .

موضوع الاجماع ، انه يتعذر التعامل مع دول حرة ذات سيادة ، الا بأسلوب الاجماع والتراضى ، وبدونه لن تسلم المسيرة . فالتعامل بأسلوب مصداقى منجز ، يكون عبر الاقناع وليس الفرض . ففى المجلس ، عن طريق الأرضية المشتركة ، والتفاهم والاقناع ، تصل الى الأهداف .

بالنسبة الى الخلافات والحدود ، فهذا موضوع ساخن وليس بالسهل . ومن فلسفتنا ، أنه ليس من الحكمة التعاطى معها فى المرحلة الحالية ، فبعد ترسيخ المسيرة فى مركب واحد ، ، ستتوفر منافع ومصالح مشتركة ، تتعالى وتسمو فوق الخلافات الحدودية ، يمكن بحث مشاكل الحدود . فان التعامل مع المشاكل الشائكة ، يكون بعد توفير المناخ المناسب فى المستقبل .

أما عن البعد الشعبى والمشاركة ، هناك نقطتان :

- فى المجلس ، رسمنا خطوطا ، بألا شأن لنا بالأمور الداخلية فى أى دولة . فلكل دولة ظروفها وملامحها ، ولكل شريحة خصائصها . فالمجلس لا يناقش أمورا داخلية ، ولا يتدخل فى سيادة أى دولة .

- لتوصيل رسالة المجلس الى المؤسسات الشعبية ، نعتمد على جانبين :

الأول ، رجال الأعمال فى اجتماعات مكثفة ، نشرح لهم مختلف الجوانب ، ونحاول اثارة عزيمتهم وغيرتهم وتأمين دعمهم ، ليكونوا الصوت الشعبى لدى دولهم ، للاسراع فى مزيد من التنسيق ودفع العجلة. فنتحاور مع غرف التجارة فى هذا المجال .

الثانى، الاعلام ، ورجال الأعمال . فى مايو الماضى عقدنا اجتماعا فى البحرين مع رؤساء تحرير الصحف ، وأطلعتهم على وثائق هامة لها سريتها - استنادا الى نزاهتهم وتقديرهم للمسئولية - ليلموا بالمشاكل ، ولايجاد حوار معهم ، وأوضحت لهم أننا لا نريد ترويج تزيين أو تلميع اعلامى ، وانما نريد الرصد والنقد الموضوعى ، وأن تكون من أولوياتهم مسيرة مجلس التعاون . وسيعقد اجتماع آخر فى مارس القادم فى مسقط ، لمتابعة الاحاطة بالمسيرة .

أشار الدكتور تركى الى أن الحصيلة سلبية ، وأن المجلس لم يحقق ماجاء فى أدبياته ، ولم يرق الى الأهداف ، ولم يأت بالوحدة ، ولا قيادة مشتركة ، وغياب البعد الشعبى ، وكلها طموحات مشروعة ، ولكننا نتعامل مع ما نستطيع تحقيقه ، فى ضوء الواقع ، وليس مع مانريده ، فهناك مساحة كبيرة بين مانريده ومانستطيع تنفيذه ، بين الطموحات والممكن .

أقول ان مسيرة المجلس ، هى مسيرة الأجيال القادمة ، نعمل على أن الحصيلة ستتحقق فى المستقبل ، وأنه ليس من الحكمة المواجهة فى المشاكل الساخنة فى هذه المرحلة . فالمجلس يستلهم الطموحات للعمل على تحقيق الأهداف المستقبلية . وقد ركزنا فى قمة مسقط ، على أن التسعينيات ستكون موجهة لمجالات التنمية والتكنولوجيا ، والتحضير للمستقبل ، وتأمين وترسيخ التجمعات العربية والتعامل معها ، ومع غيرها .

تعقيـــــب

(د٠ ناصر البريـــــك)

أود أن أبدأ فى التعبير عن أننى كنت سعيدا عندما قرأت بحث د٠ تركى الحمد ولـم ينتابنى نفس الاحساس عندما قرأت تقرير أو مقالة د٠ عبد الله القويز وتعليـل ذلك أننى وجدت فى البحث الموضوعية والتحليل المتميز والمحاولة الجادة للتـغـيـيـر البناء نحو النهوض بمستوى هذا الاقليم والمتمثل فى مسيرة المجلس الخليـجـى نـحـو الأفضـــل .

أما بالنسبة للتقرير أو المقالة فاننى وجدت فيها تكرارا واجترارا لما نسمـعـه فى وسائل الاعلام اليومية من انجازات عظيمة وتباه بالأعمال الجليلة التى يقوم بـهـا هذا المجلس وكأن ذلك التقرير مقدم الى رئيس دولة وليس الى نخبة من المثـقـفـيـن والمفكرين المدركين لأحوال وأوضاع منطقتهم وما حولها .

ولكن الحديث عن هذه الأمور قد أشبع بما فيه الكفاية فى هذا اللقـاء الـطـيـب وهذا الحوار الهادى والذى ستعم فائدته علينا ان شاء الله جميعا . ولذلك فاننى لـن أتناول ما قيل بل سأضع بين يديكم بعض التساؤلات والاستفسارات حول "مسيرة" مجلس التعاون الخليجى وامكانية تحقيق المزيد من التقدم نحو مستقبل أفضل .

هذه التساؤلات تشتمل الآتى :

- ما هى الدروس أو العبر التى يمكن أن نستفيد منها من خلال التجربة التاريخية للمجلس على مدى حوالى عشر سنوات ، وهى بدون شك تجربة تاريخية نخبويـة (على مستوى القمة) وليست تجربة تاريخية للأمة بمعنى التجربة المجتمعـيـة للمنطقة (على مستوى القاعدة) ؟ .

- ماذا يمكن عمله لتصحيح المسار ؟ أى ما هى الكيفية التى يمكننا من خلالـهـا ايجاد صيغة لعملية التغيير ...؟ . بكلمة أخرى ماهى الطول العملية الـتـى يمكن أن نقدمها فى سبيل المحاولة نحو الوصول الى مجتمع صحيح ومعبر بعيـدا عن الشكليات الزائفة والارتقاء به للأفضل ؟ .

وابداءا لوجهة نظرى نحو هذه التساؤلات فاننى أود ذكر بعض النقاط فى هذه العجالة وهو أنه اذا كنا نريد أن نحدث تغييرا فى هذا المجتمع الطيب وفى هذه المنطقة العزيزة فيجب أن يكون ذلك التغيير حقيقيا جذريا وليس تحولا شكليا أو اعلاميا . يتم ذلك :

- بوجود مؤسسات سياسية على مستوى القاعدة (الأمة) مدركة لحال الواقع التى يعيشها أبناء هذه المنطقة ومعبرة عن اتجاهاته ورغباته .
- عن طريق التكامل الاقتصادى البناء وانشاء كيانات اقتصادية ذات جدوى من أجل الصالح العام .
- تكثيف التعاون الثقافى على جميع المستويات وانشاء مراكز بحوث سياسية واستراتيجية واقتصادية واجتماعية وتشجيع اتصال الباحثين فى هذه المنطقة بحرية واقامة الندوات ... الخ .
- الاهتمام بأمور التربية والتعليم شاملا جميع فئات المجتمع والتركيز على دور المرأة بشكل عام والأم وتربية الطفل بشكل خاص . وأن تسود هذه الأمور التثقيف الجماعى (الروح الجماعية) وليس التثقيف القطرى الضيق (التعصبية) .
- اعادة النظر فى مسألة الانفاق العسكرى الهائل ومحاولة ترشيده نحو أمور أكثر عملية وفائدة للجميع مثل الاسكان والخدمات ... الخ .

هذه بعض النقاط السريعة التى وددت ذكرها أو عرضها بشكل سريع وموجز .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه ...

تعقيـــــب

(جـــاسم خالد السعدون)

قد يكون بعض الكلام قاس، ولكن عذرنا في ذلك ضيق منافذ التعبير وافتراضنا سلامة النوايا وبأن شخصا بعينه غير مقصود في الكلام وبالذات الحاضرين بصفتهم الشخصية ويعملون بالأمانة العامة لمجلس التعاون.

لقد أكد الأخ/ عبدالله بشارة كل مخاوفنا في مداخلته بينما كان قصده تخفيف تلك المخاوف، والواقع أننا كنا نعتقد أن المجلس كان ادارة تثبيت للواقع وأصبحنا نعتقد أنه أداة حركة للخلف. ولكن قبل الدخول في التفاصيل أو صلب الموضوع، دعني أولا أذكر ملاحظتين هامتين حول عدم تدخل المجلس في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء من ناحية النصح بتهيئة المناخ الداخلي لزيادة الاحتمالات لنجاح المجلس.

فقد ورد في تعليق الأخ/ بشارة عند ذكر ضرورة اقرار مبدأ المشاركة الشعبية في صنع القرار بأن ذلك في صلب الشئون الداخلية مما يخرج عن نطاق صلاحياتهم، ولكنه ذكر في سياق كلامه حادثتين مخالفتين هما :-

الأولـــى: أنه يجتمع مع رجال الأعمال وغرف التجارة القطرية لاثارة غيرتهم ولكي يستحثهم على الضغط من الداخل لدفع مسيرة المجلس وما ينسحب عليهم يفترض أن ينسحب على النقابات العامة أو جمعيات المهن المختلفة اذ أنه في الحالتين تدخل ولكن الأول مرضى عنه من قبل الحكومات والثاني غير مرض عنه. كما أن للأخ / بشارة تصريح مشهور وهو الأمين العام لمجلس التعاون حول تعاطفه مع حل مجلس الأمة الكويتي عام ١٩٨٦ وما تبعه من اجراءات مقيدة للحريات وهو أيضا تدخل ولكن غير مرغوب من جانبنا في الشؤون الداخلية لدولة عضو.

الثانيـــة: هي ما ذكره حول اجتماعه في البحرين مع رؤساء تحرير الصحف في دول المجلس واجتماعه المزمع عقده في مسقط معهم لحثهم على فهم ودعم مسيرة المجلس. وهذا أيضا تدخل في شؤون الرقيب المحلي وهو موظف حكومي قطري، فرؤساء التحرير في دول التعاون - باستثناء جريدة واحدة - مسؤوليتهم هي الادارة المالية والتجارية، أما الكلمة فهي مسؤولية الرقيب. وكان الأجدى دعوة الرقباء رسميا وتوجيههم بشكل مباشر بعد الاذن من حكومات الدول الأعضاء.

أما التعليق العام فيخلص بالتالي :-

لقد ذكر الأخ / بشارة في معرض حديثه ما معناه بأننا لا نعمل شيئا حتى لا تنتكس التجربة كما حدث للتجارب العربية والقضايا الهامة متروكة للأجيال القادمة. فالحدود قضايا حساسة لا تمس، والاقتصاد فيه ما فيه من اشكالات ويكفي تحقيقه القليل، والتعاون الأمني هو الأسوأ اذ لكل بلد مفهومه المخالف للأمن والذى لا يرضى أن يشارك فيه أحد.

ويقينا لفترة طويلة - حوالي عشر سنوات - نتكلم في قضايا غير هامة، فتوحيد التعرفة الجمركية في دول ليست منتجة غير ذات أهمية. ولعل أهمية التعرفة تأتي من مساهمتها في الايرادات العامة، وأهم الدول في هذا الاتجاه عمان، والتعرفه الجمركية المقدرة في عمان لعام ١٩٨٨ حوالي ٢٨ مليون ريال أي حوالي ٢,٥٪ من اجمالي ايراداتها وهي نسبة لا تستحق ما يكتب حولها على الورق. والسماح بتداول الأسهم أو امتلاك الأراضي تراجع في دول بعد قرارا المجلس، فقد كان حقا متاحا فيها وأصبحت هناك قيود على الملكية وأصبح تملك الأراضي بحدود ١٠٠٠م٢ للسكن. أو بمعنى آخر، المجلس يمثل تعاون فوقي حكمه حكم التنظيمات العربية الأخرى ولا يناقش قضايا هامة ويغرقنا في القضايا الصغيرة. ودول الخليج الصغيرة والتي تكتسب أهميتها وأهمية الوقت بالنسبة لها من أهمية النفط المؤقته مهما بلغت الاختلافات في اجتهادنا حولها، لا تحتمل ضياع الوقت بتجارب خاطئة كما هو حال الدول الأخرى. واعتقادي أن القضايا الهامة لا تأخذ هامشا يتناسب وأهميتها وأحيانا يكون الاجتهاد عكسي ومن أمثلة ذلك التالي :-

١ - مستقبل تلك الدول مرتبط بالنفط وأشد الخلاف داخل وخارج أوبك هو بين دول التعاون التي يفترض أن تكون لها استراتيجية جيدة موحدة تجاهه.

٢ - الاستثمارات الخارجية وهي مصدرها الثاني للدخل لا تعامل حسب أهميتها، فيعد استثمار الكويت السيء في "سانتافي" وتصرف الحكومة الأمريكية بفرض قيود على نشاطها لم يكن لدول التعاون موقف اتجاهها واستثماراتها الخارجية في ذلك الحين في أوج قوتها. وكذلك الحال عندما تعسفت الحكومة البريطانية مع الكويت بعد الاستثمار السيء الثاني في "بريتش بتروليوم"، فقد أعلنت الكويت زيادة استثمارها في "مدلاند بانك" وأعلنت دولة خليجية أخرى صفقة سلاح مع البريطانيين وكأنما نكافئهم على فعلهم.

٣ - ازدادت حدود دول المجلس مناعة وأصبحت المراكز الحدودية بمثابة مدن قائمة بذاتها وزادت اجراءات الجوازات والتفتيش وزادت الاشكالات الحدودية والتي وصلت حدود النزاع المسلح في بعض الأحوال.

٤ - تنفق دول المجلس على قضايا الأمن بمفهومه البوليسي والعسكري أكثر من نصف ايراداتها النفطية (قطر ١٠٠% عام ١٩٨٦، السعودية ٨٠% عام ١٩٨٨، عمان ٥٧% عام ١٩٨٨، والكويت ٢٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨ لشراء طائرات فقط). وتغفل هذا الكم الهائل من القادمين الى سوق العمل والذين قد يصلوا الى ٦ مليون نسمة، علما بأن تكلفة خلق وظيفة عسكرية حسب نسق الانفاق السائد قد تبلغ ٤ أضعاف خلق وظيفة مدنية. والمهم أن الهدف من الأمن غائب فالأمن له أبعاد عسكرية بوليسية ولكنه بشكل عام أمن اقتصادي سياسي واجتماعي ولعل في انهيارات أوروبا الشرقية وما حدث في الأردن دروس يمكن الاستفادة منها.

وما لم ينتبه المجلس لهذه القضايا وغيرها من القضايا الهامة والتي هي صلب نهج التنمية وضمان البقاء في المستقبل، فسيضيع في صور لمواكب فارهة تصور من المطار الى مقر الاجتماع ولكن مخرجات الاجتماع وهي الأهم تبقى ضعيفة المضمون ان وجد. وأكرر بأن هذا الكلام ليس موجه لأحد في الأمانة فهم في معظم الأحوال لا يملكون التأثير مثل أحوالنا.

* * *

تعقيـــــب وتعليـــــق

(عبدالخالـــق عبدالله)

كافة الشعوب والمجتمعات تحتاج باستمرار دائما للوقوف وقفات مراجعة نقـدية وصريحة . كل الشعوب التى تود أن تتقدم وتتطور، تمارس النقد والنقد الذاتى بـيـن الحين والآخر لكافة مجالات الحياة . المراجعة ضرورة حياتية وتنموية وضرورة للتجديد الدائم . بدون مثل هذه المراجعةومثل هذه الوقفات التقييمية تصاب المجتمعـــــات والشعوب بالجمود الذى يليه الموات ، ونحن لا نرضى لمجتمعاتنا الـمـوات ولا حـتـى الجمـــود . هذه الجلسة هى اذا فى الأساس جلسة تقييمية ، هذه الجلسة تضم نخبـة من المعنيين والمهتمين بقضايا المنطقة والتى تود أن تمارس دورها الطبيعى فـــــى أعمال الفكر فى الواقع وتقيمه بهدف تطويره . هذه الجلسة هى أيضا زمنيـا وشـغـلا معادلة لقمـة مسقـط التى سميت من قبل الأمين العام مجلـس التعـاون الخلـيـجـــى بأنها قمـــة تقييـــم وتكريـــم .

من المشروع ومن الطبيعى فى سياق أى تقييم أن تختلف الآراء والاجتـهـادات ، وطبيعى أيضا أن تزداد هذه الآراء والاجتهادات حسب القضية والموضوع . وموضـــــوع مجلس التعاون لاشك أنه مثير لأنه قد أصبح مؤثرا سلبا وايجابا فـى حـيـاة شـعـوب المنطقة . لقد أصبح مجلس التعاون واقعا لابد من التعامل معه . ان المجلـــــــس اليوم حقيقة قائمة لها مؤسسات وشخصيات وقرارات وسياسات ومبررات ومترتبات تشـمـل كافة الأفراد والفئات وكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

لذلك لاضرر ولا استغراب فى بيان وجهات النظر عند مراجعة الظواهر والقضـايـا الحياتية المعاصرة وخاصة بين المثقفين والأكاديميين والباحثين . هذه الفئـــــــة بالذات ، ونتيجة لامتلاكها المعرفة النظرية وتمكنها من الحقـائـق واطلاعـهـا عـلـى المعلومات ، صوتها أعلى من صوت الآخرين فى المجتمع . هؤلاء أيضـا صـوتـهـم أهـم أحيانا نتيجة لنفس السبب .

منذ نشأة المجلس برز بين المثقفين فى الخليج اتجاهان أو تصوران متناقضـان ، الاتجاه الأول كان رافضا شكلا ومضمونا . كان هذا الاتجاه بين رفضه فى عدة منطلقـات أهمها أن المجلس ربما كان جزءا أمنيا مخططا استراتيجيا استعماريا وامبرياليـيـــا . كما يتصور هذا الاتجاه أن المجلس هو أيضا أداة مؤقتة تخدم مصالح النظم الحـاكـمـة التى تود تعميق سلطاتها وقمعها ومصادرتها لحريات الأفراد . كذلك تصور هذا الاتجاه الرافض أن المجلس يتعارض مع هذه الوحدة العربية وأن هدفه الأسمى ترسيخ وشرعـنـة الكيانات القطرية القائمة وليس تذويبها فى اطار أعم .

كان هذا شأن الاتجاه الاتجاه الرافض ، أما الاتجاه الآخر فهو الاتجاه الرسمى والمؤيد لقيام مجلس التعاون . هذا الاتجاه يرى أن المجلس ضرورة لمواجهة التحديات التنموية والأمنية الداخلية والخارجية ، هذه التحديات تفرض التعامل الجماعى وما المجلس سوى استجابة أولية لهذا التحدى ، كذلك يرى هذا الاتجاه المؤيد أن قيام المجلس هو خطوة فى اتجاه الوحدة الخليجية وفى اتجاه التكامل والاندماج الاقتصادى والسياسى لدول المنطقة . وأخيرا يعتقد هذا الاتجاه المؤيد للمجلس ان المجلس هو أيضا بديل للقطرية المفرطة السائدة حاليا وهو أيضا بديل للوحدة الشاملة والفورية التى لا يمكن تحقيقها فى ظل الظروف الراهنة .

فى المرحلة الأولى من قيام مجلس التعاون كان النقاش يدور بين هذين الاتجاهين :
الاتجاه الرافض لهذا الاطار الاقليمى والاتجاه المؤيد للمجلس . ولقد كان لكل منهما تبريره وفلسفته ومنطقه . أما فى المرحلة الراهنة فقد انتقل الحوار الى مستوى وانتقل التفاعل مع المجلس الى طور جديد . اليوم هناك أيضا اتجاهان مختلفان ورأيان متباينان تجاه المجلس . هناك اليوم اتجاه يؤكد على المطالب الواقعية ويطالب بضرورة التعامل المتعقل مع المجلس وينادى بعدم الاستعجال والتأنى فى تقييم ومحاسبة المجلس . ان الاتجاه الفكرى هذا يقول ان ما تم تحقيقه خلال عقد الثمانينات كثير وانجازات المجلس هائلة وضخمة لذلك لا ينبغى مطالبة المجلس بأكثر مما يطيق ويحتمل ويتحمل . هذا هو الاتجاه الأول ، أما الاتجاه الثانى فانه يقول بتطوير عمل المجلس ويطالب بضرورة أن يجارى المجلس سرعة العصر وسرعة التحولات . هذا الاتجاه يقول ان من المهم أن ينفتح المجلس شعبيا .

نحن اذا الآن أمام مرحلة يؤكد فيها الجميع ضرورة التعاون . الكل يقر اليوم ان التعاون تحتمه ظروف المنطقة . منطقة الخليج منطقة نفطية بالغة الأهمية . هذه المنطقة التى تشكل جزءا صغيرا من مساحة الكرة الأرضية تحتوى على أكثر من ٦٠٪ من اجمالى الاحتياطى النفطى فى العالم . هذا النفط يثير الحسد ويجلب الاهتمام الخارجى والأجنبى . ان منطقة الخليج العربى هى أيضا من المناطق الدائمة التوتر. التاريخ سجل أن الوحدات الأساسية المكونة لهذا النظام الاقليمى كانت ولازالت فى صراع دائم وفى حالة توتر مستمر .ان هذا التوتر الداخلى وهذا الغنى والنفط يجعل المنطقة معرضة باستمرار للتدخلات الأجنبية وللهيمنة الاستعمارية والخارجية .

لذلك فان الضرورة الموضوعية والتاريخية تحتم تعميق وتعزيز وتطوير التعاون ، فمن المهم جدا أن لا يكون مسألة التعاون بين شعوب هذه المنطقة حكرا على القيادات السياسية الحاكمة،لا ينبغى مطلقا ترك هذه القضية الحيوية للنوايا الطيبة والحسنة للحكام وللأنظمة القائمة،لأنه لا تكفى النوايا الحسنة،ولأن قضية التعاون هى أكبر وأعظم وأهم من أن تترك للأنظمة فقط . ولأن فى قيام أو بناء ارادة شعبية ماضية لمسيرة التعاون والتنسيق بين دول وشعوب هذه المنطقة . ان ترك أمر التعاون بين

الشعوب مرتبط بمزاجيات ورغبات ومصالح أفراد ، أمر فى غاية الخطورة ، أمر غير صائب مطلقا . من هنا لابد من طرح قضية المشاركة الشعبية والتى هى القضية الغائبة أو المغيبة والحاضرة باستمرار . ان الأمر الضرورى والجوهرى الآن هو بناء ارادة شعبية حاضنة ومقتنعة بالتعاون ومقتنعة بتقرير التنسيق والاندماج الخليجى .

ان أحد أهم اخفاقات المجلس هو أنه رغم مرور حوالى ١٠ سنوات على تأسيسه يظل المجلس غامضا لدى الأفراد والشعوب . ان أهم اخفاقات المجلس هو أنه لم يتحول بعد الى قضية من قضايا الأفراد ، ولم يتغلغل بمافيه الكفاية الى نظامهم المعرفى . ان المجلس هو اليوم أبعد مايكون من المواطنين وأقرب مايكون الى الحكام ، لم يتحول المجلس حتى الآن الى جزء من حياة المواطن وليس له أى حضور لديه ماعدا فى المناسبات . المجلس بالنسبة للمواطنين هو مجلس مناسبات . هو مجلس له وجود فى الاعلام وعلى صفحات الجرائد وليس على أرض الواقع .

لذلك فان المهمة الأساسية أمام المجلس خلال التسعينات هى مهمة تعميق متواصلة مع الناس ، ويجوز ارتباطه مع الشرائح الاجتماعية المختلفة . بهذا الأسلوب فقط سينتقل المجلس من مرحلة رد الفعل الى مرحلة الفعل .

لدى تعليق وتعقيب على حديث الأستاذ الدكتور عبدالله بشارة أمين العام مجلس التعاون .ان حديث الأستاذ عبدالله وكالعادة فى كل أحاديثه ، يستفز العقل والفكر ويثير الخواطر والعواطف . وهذه بلاشك حسنة تذكر للأستاذ عبدالله .

لقد طرح الأمين العام تصورا خلافيا لهدف ودور وعمل المجلس . هذا التصور يبدو لى أنه لا ينطبق مع الوقائع ولا ينسجم مع منطق الأحداث . ان الطرح والتنظير الذى طرحه الأستاذ عبدالله فيه قدر من التمويه وفيه أيضا قدر من الهروب الى المستقبل يساوى فى اثره ونتائجه الهروب الى الماضى . ان ماسمعناه من الأستاذ عبدالله هو مدخل واقتراب،يمكن أن نسميه بالمدخل أو الاقتراب المستقبلى لمعالجة القضايا والمشكلات الحيوية .الأستاذ عبدالله يطرح مدخلا مستقبليا للتنمية وللديمقراطية والوحدة . ان لم نستطع التعامل وتحقيق التنمية والديمقراطية والوحدة الآن فلندع هذه القضايا للمستقبل . هذا هو بالفعل مدخل نظرى جديد لحل المشكلات الاجتماعية لابد من اضافته الى المداخل المطروحة والتى تدرس فى الجامعات .

الأستاذ عبدالله يود أن يقنعنا ان دول المنطقة تفكر للمستقبل وأنها عندما أسست المجلس انما كانت تنظر الى مصالح شعوبها المستقبلية . وليت هذا التصور صحيحا ، ليت لدى هذه الأنظمة هذه القدرة . وأعتقد أن المطلوب من هذه الدول أولا التفكير فى الحاجز المطلوب منها حقيقة التعامل مع تحديات ومشكلات الواقع . كيف يمكن التصديق ، ان أنظمة تخطط للمستقبل فى الوقت الذى تغيب مشاكل الواقع .

الحقيقة أن هذه الدول بصورها الراهنة لا يمكنها التفكير مثل هذا التفكير المستقبلى . ان هذه الدول لا ترى أبعد من مصالحها الذاتية والآنية والضيقة .ان هذه الأنظمة لا ترى أكثر من التهديدات الأجنبية المباشرة ، لذلك فان التصور الذى طرحه أو يتبناه الأستاذ عبدالله لا يتطابق مع الواقع والوقائع .

الحقيقة هى أن الثورة الايرانية والحرب العراقية الايرانية هى التى قربت دول مجلس التعاون كما لم تتقارب من قبل ، عامل الثورة والحرب ربما كان أكثر العوامل المسئولة عن تقريب هذه الدول فى هذه اللحظات التاريخية . دول المنطقة شكلت المجلس لهدف ايجاد صيغة جماعية لكيفية التعامل مع ايران ، تعامل جماعى . هذا العامل هو الأساس وما تبقى يأتى مكملا ويمكن تأجيله ويمكن ارجاء تنفيذه الى المستقبل وبتدرج ، ومادام هذا العامل وهذا القلق الأمنى قائم ، فان المجلس سيبقى تلقائيا . أما الحديث عن الوحدة وعن السوق المشتركة وعن الهوية الخليجية وعن المستقبل فهو حديث للاستهلاك وللاعلام ولتجنب الانتقادات .

تعقيب على التعليقات والمداخلات

(د٠ عبد الله القويز)

أود فى البداية أن أشكر الأخوة الذين علقوا على ورقتى ، واننى متأكد أن التعليقات صدرت عن غيرة وحرص على المجلس ومستقبله ومستقبل المنطقة بشكل عام .

أرجو أن لاينظر الى تدخلى هذا بأنه محاضرة فى الوطنية ، وان أى منا لايدعى احتكار الأفكار والتجارب. فمتجمعنا هنا والتناسق الذى لاحظناه خلال النقاش هو دليل على وحدة المجلس ، وليس بالضرورة أن تكون هذه الوحدة واردة بنصوص .

وفى تدخلى هذا سوف أحاول التعليق على بعض النقاط التى أثيرت ليس من باب الدفاع عن نظام أو تغيير الأفكار وانما بهدف توضيح ليس الا .

١- ذكرت بالأمس مسألة الاجماع فى اتخاذ القرارات وأن هذه قد تعطل مسيرة المجلس وقد طرحنا فى العام الماضى امكانية اتخاذ القرار بالأغلبية ، مع التنفيذ فقط من قبل الدولة التى توافق . الا أن ذلك لم يقبل . وأميل الآن الى تأييد هذا التوجه ، لأن معظم المبادرات فى المجلس أتت من الأمانة العامة وتواجد تكافؤ بين دول المجلس فى جهازها محدود وقد يسبب ذلك عدم مراعاة خصوصيات بعض الدول،ويؤدى بالتالى الى طغيان الأجهزة . فعندما يترسخ العمل وتمتد جذوره، يمكن النظر الى هذا الموضوع . وبالمناسبة عملت الجماعة الأوروبية بمبدأ الاجماع منذ اتفاقية روما ١٩٥٧ الى القرار الوحدوى الأوروبى عام ١٩٨٦ SINGLE EUROPEAN ACT .

٢- أثيرت مسألة الزامية قرارات المجلس ، وأقول هنا أن جميع القرارات التى صدرت عن المجلس الأعلى قد نفذت بمعنى أنه صدرت قرارات وطنية بتنفيذها على هيئة مراسيم ملكية أو سلطانية أو أميرية أو رئاسية أو قرارات وزارية .

كما أن القرارات الصادرة فى كل دولة لتنفيذ ما اتفق عليه فى مجلس التعاون أصبحت تغطى حيزا مهما من القوانين والأنظمة الوطنية . ولدينا دائرة تتلقى الشكايات من الدول والأشخاص وقد تسلمنا منذ بدء تنفيذ الاتفاقية ٢٨٨ شكاية تم حل ٢٢٣ ومعظم المتبقى وقدره ٦٥ شكاية اما من دولة الامارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية ، ويتعلق فى غالبيته بالاعفاء من الرسوم الجمركية لأن مشكلة القيمة المضافة تواجه كل التجمعات الاقتصادية وكل الاتفاقيات الاقتصادية التى تتضمن اعفاءات جمركية . واسلوب المجلس فى اتخاذ القرارات لايختلف عن الأسلوب الأوروبى الذى يبدأ بمبادرة من هيئة تناقش من قبل مؤسسات العمل الأوروبى ثم يصدر بها توجيه DIRECTIVE ثم بعد ذلك تصدر بها قرارات وطنية . أما ما أثير حول عدم تمتع العمانيين بالاستفادة من الخدمات الصحية بأبو ظبى فهذا صحيح وقد اتصلنا بالجهات المختصة بوضع حل لذلك .

٣- أود أن أطمئن الأخوة الى أن هناك زيادة صافية فى التبادل التجارى بين دول المجلس فرغم انخفاض أسعار البترول والطلب عليه الا أن التجارة السلعية قد زادت من ٣ر٤ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ الى ٥ر٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٧ أى بزيادة حوالى عشرين فى المائة خلال ثلاث سنوات فقط . وقفز التبادل التجارى من أقل من ٣٪ فى بداية الثمانينات الى أن وصل الآن الى حوالى ١٠٪ وأعترف أن جزءا من هذه النسبة جاء أساسا بسبب انخفاض الحجم الكلى لتجارة دول المجلس الا أن الملاحظ انه رغم هذا الانخفاض فى الحجم الكلى الا أننا لم نلاحظ نفس الظاهرة فى التجارة البينية .

وفى اجتماع تم فى الكويت يوم ١٣ ديسمبر طرحت شكوى عن تفاقم العجوزات فى التجارة البينية وأن مجلس التعاون اذا لم ينتبه لهذه الظاهرة فسوف تقضى عليه . وفى الأسبوع الماضى ملأت تصريحات رئيس البنك الصناعى الكويتى كل الصحف حين أشار الى أن الكويت تتعرض لاغراق من قبل دول مجلس التعاون. ونسمع فى عمان وفى السعودية وفى قطر وفى البحرين أصواتا مماثلة.

٤- تكلم الأخ الأمين العام للمجلس أمس عن موضوع الجانب الأمنى بمجلس التعاون وأرجو أن يكون قد أوضح بما فيه الكفاية الا أننى أود أن أضيف انه ليس عيبا أن نهتم بأمن منطقتنا ومواطنينا ومؤسساتنا بل أؤكد أن ذلك من أدنى مهمات أية حكومة سواء عن طريق الأجهزة أو القوة العسكرية أو الدبلوماسية النشطة .

٥- ان القرارات التى أتخذت هى قرارات مهمة واستفاد منها عدد هائل من المواطنين وأدت الى مزيد من الترابط لكننا حتى الآن لم نصل الى نقطة اللاعودة ، فالقضيا المهمة لازالت حتى الآن فى يد السلطات الوطنية . لكننا نعمل على تكثيف هذه القرارات سنويا على اعتبار ان اتساع الدائرة سيؤدى الى نقطة اللاعودة . وهنا أود أن أشير الى اختصاصات الأمانة العامة كما وردت فى المادة الخامسة عشرة من النظام الأساسى .

من هذه المادة يتضح أنها ليست مؤسسة فوق الوطنية ، لكنها رفضت منذ البداية أن تتحول الى مكتب تنسيق . فطرحت مختلف القضايا أمام أجهزة المجلس ، وقامت بأعداد أكثر من ١٥٠ دراسة ، رغم أن بند الدراسات انخفض من ٢٠ مليون ريال الى مليون ريال ، لكننى أعترف أن قدرة الأجهزة الوطنية على دراسة هذه المواضيع وهضمها واتخاذ قرار بشأنها محدود بحكم ضعف بعضها وحداثته . لذا قللنا من هذه الدراسات وأؤكد لكم أن حيزا رئيسيا من عمل بعض هذه الأجهزة منصب على دراسة ومتابعة ما يطرح فى مجلس التعاون .

٦- نأتى الى موضوع البعد العربى الذى أشار اليه البعض أنه اضافة الى الجانب القومى والتراث والمصير ، فان الناحية المصلحية البحتة من حيث توسيع السوق والحاجة الى العمالة ، تقتضى ايجاد ترتيب بين المجلس وبقية الدول العربية ، ويفوق ما تم حتى الآن فى اطار الجامعة العربية . وقد سبق أن أعدت الأمانة العامة مشروع اتفاق اقتصادى نموذجى ، وتمت مفاتحة بعض الدول العربية بشأنه ولقينا قبولا . الا أن قيام التجمعات العربية الأخرى قد جعلنا نحجم عن تقديمه رسميا حتى لايفسر وكأنه ضد هذه التجمعات .

ونتمنى أن تتاح الفرصة لاعادة طرحه مع العلم بأن قرار الدار البيضاء بشأن التجمعات قد قلل من امكانية طرحه بين المجلس وبين التجمعات .

وأؤكد لكم أن القضايا العربية تشغل حيزا كبيرا من عمل المجلس وعلى الأخص اجتماعات المجلس الوزارى والمجلس الأعلى .

٧- أثار عدد من الاخوان موضوع الجانب الشعبى لعمل المجلس . ولاشك أن الانجازات فى هذا الجانب محدودة . والمجلس محتاج لدعم توجهه واقناع صناع القرار الى رأى عام مؤثر وضاغط . ونحاول عن طريق الجمعيات المهنية مثل غرف التجارة التى لم تقبل هى حتى الآن اقامة اتحاد على نطاق المجلس ، وتم انشاء عدد من الجمعيات وتسجيلها ، لكن المهنيين أنفسهم لازالو مترددين فى العمل ضمن مجموعات . وقد يكون للسلوك الفردى السائد فى الخليج دور فى ذلك .

٨- طرح البعض موضوع الاختلاف بالسياسات البترولية لدول المجلس ، وأود ان اشير هنا الى أن ذلك كانت تمليه من جهة ، اعتبارات الاحتياجات الآنية ، ومن جهة أخرى ، فان هذا الموقف ساعد فى تحديد التوجه العام للسوق من حيث عدم تشجيع أية قفزات فى السعر مما يزيد من مدة اعتماد العالم على البترول باعتبار دول المجلس لديها أكبر مخزون .

أما موضوع خط البترول فقد تأثر بعوامل السوق وانشاء الخط الواقى عبر السعودية .

وموضوع الغاز ينبغى أن ينظر اليه كمشروع تجارى . صحيح أن اقامته تدعم المجلس لكن ينبغى الا يكون ذلك مع حساب أية طرف . أذ أن عدم اقامته سوف يقضى على المجلس .

تعقيـــــــــــــب

(عبدالوهاب التمار)

يبدو أن أكبر ايجابيات مجلس التعاون تكمن فى قيامه ، فهو من جهة يعلن عجز الدولة القطريـة عن الوقوف فى وجه بعض التحديات العصرية بمفردها ، وهو من ناحية أخرى قد أوقد جذوة أمل لدى طلاب وحدة المنطقة باعتبار تلك الوحدة شرطا أساسيـا لضمان مناخ أكثر مواتاة لتنمية وطنية رشيدة .

والآن والمجلس يدنو من السنة العاشرة منذ قيامه، يدور التساؤل عمـا حـقـقـه المجلس فى سبيل شد أزر دوله القطرية من جهة ، وما طرحه من وعد لطلاب الوحـــدة فى أن يكون وسيلة لتحقيقها .

وعند محاولة التقييم من هاتين الزاويتين،يواجه المقوم بحقـيـقـة أن الـغـرض الأساسى لانشاء هذا المجلس مازال غير واضح كما يجب ، للمتعاملين معـه مـن خـارج النطاق الرسمى،مراقبين كانوا أو متأثرين بوجوده،وما ينتج عنه من سياســـــــات تطبيقية بحكم كونهم مواطنين فى الدول المؤلفة للمجلس .

ومع تجاوز مسألة عدم وضوح الهدف ، مؤقتا ، وبافتراض أن المجلس يمثل وعـدا وحدويا صادقا ، يظل التساؤل الكبير يدور حول ما اذا كان مثل هذا التوجه العـصـرى يمثل فعلا توجها شعبيا لأبناء المنطقة ، أم يظل تصورا واستقراء عاما عنـد أنـظـمـة الحكم بها ، وشوقا ترنو اليه أفئدة طلاب الوحدة والمشغوفين بها على مختلف وواقـع توجههم الوحدوى .

ويبدو حصاد مختلف التوجهات التعاونية الخليجية منذ قيام المجلس ، مقتـصـرا على ماسهل عمله ، ولما يشمل بعد ماكان يمكن انجازه بشىء يسـيـر مـن الـقـبـول بمستلزمات السلوك الوحدى من قبل الدول المؤلفة للمجلس .

وعلى ذلك فان المراجعة العاجلة لمسيرة مجلس التعاون بغرض التطلع الى مايمكن عمله من الآن فصاعدا ، تقود ، فى تقديرى ، الى تبنى الحاجة للخطوات التاليـة :

١ - الاثبات بما لا يترك مجالا للشك بأن مجلس التعاون هو مشروع وحدى يهدف فـى نهاية المطاف الى تحقيق اندماج بين أطرافه الستة تحقق شكلا من أشكال الدولة الاتحادية ان سواء كان ذلك على نسق النموذج الأميركى أو المالـــــــــــيزى أو السويسـرى .

٢ - اقناع شعب المنطقة بجدوى هذا المشروع وجدية التوجه لتحقيقه .

٣ - تطوير آليات العمل فى المجلس بالشكل الذى يمكنها من ايصال المشروع الى نهاياته المبتغاة ضمن اطار زمنى محدد .

فاذا ما أنجز الجانب الرسمى اثبات الصفة الوحدوية للمجلس ، انفتح باب التعاون مع طلاب الوحدة وعشاقها للعمل سوية لاقناع الجموع الشعبية بجدوى هذا المشروع وفائدته لها .

واذا ما تحقق هذا القبول الشعبى للمشروع دونما تردد أو ريبة ، أمكن حماية المشروع من الوقوع فريسة لتنازع المصالح الفئوية وفوتت فرص استعداد الجموع الشعبية ضد المشروع من قبل الفئات التى قد تتضرر مصالحها من جراء عملية التوحيد ، فيحقق بذلك الاحتضان الشعبى المطلوب لحماية المشروع .

وتطوير آليات العمل فى المجلس سيسهل بتأكيد صفة وحدوية المشروع التى تفترض بداهة القبول السياسى بالتنازل ، ولو تدريجيا ، عن السيادة القطرية أو جزء منها وفق ما تقتضيه مراحل تنفيذ المشروع .

وأرجو أن يكون فى هذه الأفكار المتواضعة ما يساعد فى فتح آفاق جديدة أمام الأخوة الزملاء الذين هم على صلة ومواكبة لعملية التعاون الخليجى سواء من داخل أجهزته الاقليمية أو القطرية الاتيان بمبادرات عملية تساعد على تأصيل مجلس التعاون كمشروع عمل وحدوى يلبى احتياجات حقيقية لأبناء المنطقة .

تعقيـــــــــــــــب

(د. حمد على السليطى)

أبدأ حديثى بتقديم الشكر للدكتور تركى الحمـد والدكتور عبدالله القويـز على الورقتين اللتين قدماهما . وينحصر حديثى فى الملاحظات التاليـة :

١ - ورقة د. الحمـد قدمت تقييما جيدا لأداء مجلـس التعـاون فى ضوء المعـاييـر والأهداف التى وضعها المجلس ، وفى ضوء الطموحات والآمال المعقودة علـيـه ، فى دفع عملية التكامل والتعاون والوحدة بين أقطار الخليج العربى .

الورقة لم ترفض المجلس كأداة للتعاون والتوحيد الا أنها اقترحت احـداث تعديلات على المجلس فى مجال التنظيم والاقتصاد والأمن .

ورغم أهمية هذه المجالات أو هذه المحاور الا أنى أشـعـر أن الـمـحـور التربوى والمحور الثقافى لم تتم تغطيتهما التغطية الكافية وبالعمق المطلوب ، وأن ينظر الى هذين البعدين من منظور سياسى . كما أن الورقة خلت تماما مـن تقديم أى اقتراحات أو رؤية حول تطوير العمل التعاونى فى هذين المجالين .

هناك تحديات أساسية فى هذين المجالين . والمنطقة مهددة فى هويتـهـا وذاتيتها الثقافية . والحاجة ماسة وضرورية الى التركيز بالمستـــــــــــوى المطلوب على بعدى التربية والثقافة فى مسيرة التعاون .

٢ - نقطة أخرى لا تقل أهمية . وهى ماذا عمل المجلس فى مجال العلم والثقافـة ؟ نحن أمة تعتمد على الغير فى غذائها وملبسها وجميع ما تستهلك تقريبـا فـى حياتها اليومية . والورقة لم تتطرق الى هذا المجال الحيوى والـهـام ، رغـم أهميته من الناحية السياسية والاقتصادية . فاذا عملنا فى مسيرة التعـاون فـى مجال الأمن العلمى والأمن التكنولوجى . نحن نعتمد كليا على تكنولوجيات الغير فى مجالات الانتاج والخدمات ومجال الأمن والدفاع . ومحاولاتنا لاستيعـاب هـذه التكنولوجيات وتطويرها لتحسين الانتاج والخدمات محاولات هامشية وضعيفة .

أعتقد أن هذه قضية أساسية وحيوية تتعلق بوجودنا . وأن مجلس التعاون لم يتحرك حتى فى مستوى الحـد الأدنـى المطلـوب مـن تعـاون وتكامـــــل فـى هـذا المجـــال .

ورغم ما قيل من أن المجلس خلق لتكريس الواقع وتجميده ، الا أنى أشعر أن هوامش الحركة المتاحة للعمل الوحدوى والتعاونى فى هذه المجالات هوامش تسمح بعمل وجهد تعاونى بناء ومنتج ومفيد . غير أن التردد البيروقراطى وضعف ارادة التعاون عند الكثيرين من البيروقراطيين فى دول مجلس التعاون تمنع الاستفادة القصوى من هوامش الحركة المتاحة .

تعليـــق

(د• منيـرة فخرو)

أود فقط طرح نقطتين وجدت انهما لم تعطيا الاهتمام الكافى من أعضاء المنتدى بالرغم من أهميتهما .

النقطة الأولى :

وهى غياب مناقشة انشاء المجالس العربية الأخرى ، وكنت أود أن تكـون هناك ورقة تبحث وتقارن بين مجلس التعاون الخليجى وبين المجالس العربيـــة الأخرى ومدى امكانية تطوير العلاقات والتعاون فيما بينها .

اقترح أن ينال هذا الموضوع الاهتمام من ادارة المنتدى .

النقطة الثانية :

فهى التجاهل المطلق من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون الخـلـيـجـى للعنصر النسائى الخليجى . وحتى موظفو مجلس التعاون لاتوجد بينـهـم امـرأة واحدة . كما أن جميع الأنشطة التى يقوم بها المجلس من اجتماعات ومهرجانـات قد اقتصرت على الذكور فقط .

وهنا اطرح شكوكى حول موقف المجلس بالنسبة لحركة المرأة التى نشهـد هنا فى البحرين زيادة حضورها وتوسع أنشطتها خاصة بالنسبة للمرأة العـامـلـة التى تزداد اعدادها سنويا كما أن الجمعيات النسائية والمهنية ومعظمها تشكـل النساء فيها نسبة كبيرة - تلك التجمعات لديها شكوك عميقة فى نوايا المجلس والذى يؤكد يوما بعد يوم على أنه اداة للتجميد وليس للتطوير .

وأملى أن توضح الأمانة العامة موقفها من كل تلك التساؤلات .

تعقيب

(د. أحمد الربعى)

ان مناقشة المشكلات المطروحة أمامنا اليوم وطبيعة هذه المشكلات هى مسألة تثير الحزن والاحباط لدى كل مثقف . ففى الوقت الذى أنجزت فيه البشرية تطورا هائلا وصل الآن الى التركيز على قضايا حماية البيئة وبرامج الفضاء والهندسة الوراثية وغيرها ، فاننا مازلنا فى هذه المنطقة نحاول انجاز برنامج انتهت البشرية منه منذ مدة طويلة . فمازلنا نبحث قضية حرية الرأى والتعبير وننطلق من قاعدة " أن للحيطان ... آذان " ، ومازلنا نعمل من أجل حرية الانتخاب والتعددية السياسية ، من أجل الحرية الأكاديمية ، حق الباحث فى النشر واصدار مطبوعات وكتب . وهذه كلها مشكلات لم تعد مطروحة لدى الانسان المتحضر . فاذا اضفنا الى ذلك غياب خطة تنمية حقيقية ، وانعدام وجود المؤسسات ، وضعف المجتمع المدنى فاننا نرى مدى الحزن والاحباط الذى يحيط بالمثقفين فى منطقة الخليج .

ان مانقوله هنا يدفعنا الى تساؤل ملح وهو : ماهو دور المثقفين فى هذه المنطقة ؟ هل نحن طليعة للمجتمع ؟ واذا كان الأمر كذلك فما هو المطلوب من المثقفين الخليجيين ؟

ان الملاحظة الرئيسية فى هذا الموضوع هى أن اغلبية المثقفين يكتفون بلعن الظلام دون أن يشعلوا شمعة صغيرة فى هذا الظلام . بل ان كثيرا من مثقفينا قد وقعوا فريسة هاجس الأمن الفردى حالهم حال الأنظمة - فالأنظمة خلقت لنفسها بعبعا وهميا لأعداء ، بعضهم حقيقى وأكثرهم وهمى ، والمثقفون فى المنطقة وقعوا أسرى الخوف من الأنظمة واصبحوا لايتحركون حتى فى الاشياء الصغيرة بحجة الأمن والقمع .

ان هذا لايعنى أن الأنظمة الخليجية ليست أنظمة قمعية بل ان مانحذر منه هو التخوف غير المبرر من قبل كثير من مثقفينا .

واخيرا فان كثيرا من مثقفينا يجلد الأنظمة ليل نهار ويؤكد انها عاجزة عن تقديم شىء . ثم يجلس راكنا بانتظار ان تقدم له الأنظمة شيئا .

ونحن الآن فى عصر الحريات وعصر التعددية وان واجبنا هو أن نقف تجاه هذه المسألة بكثير من الوضوح والشجاعة . فالمسئولية التى تقع على المثقفين هى كبيرة فهم طليعة المجتمع وهم الذين يعرفون طبيعة الوضع القائم ومسئوليتهم أكبر من مسئولية أى طرف فى المجتمع .